ملخص البحث

- هذا البحث بعنوان :[فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب] لابن عَلّان الصدِّيقي (ت١٠٥٧هـ) دراسة وتحقيقًا .

وهو شرح وضعه على نظمه لقواعد الإعراب الصغرى المسمى: بـ (حدائق الألباب في علم قواعد الإعراب) .

- وقد تناول هذا البحث : أقسام الجملة ، والجمل التي لها موقع من الإعراب ، والجمل التي لا محل لها من الإعراب ، والجملة الخبرية ، والظرف والجار والمجرور وما يتعلق بهما من أحكام ، وبعض الكلمات التي يكثر دورها في الكلام ، ثم (لا) وأنواعها .
- فقد جمع ابنُ عَلاّن كلَّ ما يتصل بهذه الموضوعات ، وأحسن عرضها ، ويسَّر أمرها للدارسين والباحثين .
- وتهدف دراسة البحث : إلى إخراج النص كما أراده مؤلفه دون تصحيف أو تحريف .
- وقد أظهرت الدراسة أن ابن عَلاّن كان يُعَوِّلُ على السماع ، ويعتمده في بناء القواعد والأحكام .

الكلمات المفتاحية : فتح الباب – نظم قواعد الإعراب – ابن عَلاّن الصديقي – دراسة وتحقيقًا .

****

Research Summary

-This research is entitled: > Opening the Door to Accessing the Syntax Grammar Systems > by Ibn Allan Al-Siddiqi (d. ١٠٥٧ AH) as a study and investigation.

It is an explanation that he put on his systems of minor syntax rules called: B (Hardaq al-Albab fi 'Ilm al-Jaramat al-Usra.(

-This research dealt with: the sections of the sentence, the sentences that have a position in the parsing, the sentences that have no place in the parsing, the predicate sentence, the adverb, the neighbor and the accusative and related rulings, and some of the words that have a frequent role in speech, then (no) and its types.

Ibn Allan collected everything related to these topics, presented them well, and made them easy for scholars and researchers.

The research study aims: to produce the text as intended by its author without correction or distortion.

-The study showed that Ibn Allan relied on listening, and relied on it in building rules and rulings.

keywords: Opening the door - Systems of syntax rules - Ibn Allan Al-Siddiqi - Study and investigation.

****

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي العربي أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فإن ابن عَلان من العلماء المبرزين الذين عرفتهم العربية في تاريخها، وعالِمٌ متعدد المعارف، حائز قصَب السبق في كثير من العلوم والفنون حتى صار مقصدًا لكثيرٍ من الناس، ومؤلفاته تشهد بذلك حتى قيل عنه: " إنه كان مرجعًا لأهل عصره في المسائل المشكلة في جميع الفنون"(١).

وقد وقفت له على مخطوط في النحو يشرح فيه (قواعد الإعراب) لابن هشام، يسمى (فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب) فوجدته عظيم النفع؛ لما يحويه من فوائد تشهد بتمكن الرجل وبصره بعلوم اللغة والنحو، ومن ثمّ شرعت في تحقيقه لعدة أمور:

١- أنَّ تحقيق مثل هذه المخطوط فيه إضافة إلى المكتبة العربية ويعد رافدًا جديدًا للنحو العربي.

٢- أنَّ (قواعد الإعراب) و(فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب) لعالمين كبيرين لهما الريادة في علم النحو هما: ابن هشام الذي قال عنه ابن خلدون: "إنه أنحى من سيبويه"(٢)، والآخر: ابن علان الذي قيل عنه: "كان إذا سُئِلَ في مسألة ألف بسرعة رسالة في الجواب عنها"(٣) لذا أردت التعرف على فكرهما وآرائهما.

٣- أن الكتاب يجمع بين النظم والشرح فجاءت فيه المباحث النحوية الدقيقة التي يقوم البحث فيها على المفاضلة بينها وترجيح ما هو صائب بالتعليل والاستناد إلى الدليل، إلى جانب التنبيه على ما ورد في ألفاظ النظم الذي يجمع بين جودة اللفظ وجلاء المعنى من لغة وبلاغة وغيرهما، مما يدل على إحاطته بأوابد اللغة وشواردها.

وأما عن الدراسات السابقة فلم أقف على مَنْ خصّ هذا الكتاب: (فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب لابن علان المتوفى ١٠٥٧هـ) بالدراسة والتحقيق حسب اطلاعي.

هذا، وقد جعلت البحث قسمين، يسبقهما مقدمة، ويتلوهما خاتمة، وفهارس فنية.

المقدمة: بينت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والمنهج الذي اتبعته في دراسته والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وخطة البحث.

---

(١) **يُنظر: خلاصة الأثر: ٤ / ١٨٦ .**

(٢) **يُنظر: الدرر الكامنة: ٢ / ٤١٥ .**

(٣) **يُنظر: خلاصة الأثر: ٤ / ١٨٦ .**

القسم الأول: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمت فيه ترجمة موجزة لابن عَلان، وعرفت فيه بكتابي: (قواعد الإعراب) لابن هشام، و(فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب) لابن علان، والباعث على تأليفه.

المبحث الثاني: تحدثت فيه عن أهم ملامح الشرح في الكتاب المحقق، والأصول النحوية فيه، وقد أفردتها بعنوان مستقل؛ نظرًا لظهورها في الكتاب بصورة واضحة، ثم مصادر الكتاب، ثم الحديث عن اتجاهه النحوي.

أما القسم الثاني: فهو خاص بالتحقيق وقد صدرته بثلاث مقدمات، وهي: توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه، ووصف نسخة التحقيق التي اعتمدت عليها، ومنهج التحقيق، ثم النص المحقق.

هذا، وقد راعيت الإيجاز في الدراسة والتعليق على المخطوط؛ نظرًا لظروف النشر التي تقتضي عدم زيادة صفحات البحث على مائة صفحة حتى يتسنى قبول البحث ورفعه على بنك المعرفة.

ثم كانت **الخاتمة**، وقد ضمنتها أهم نتائج البحث، ثم ذيلتها بفهارس متنوعة تخدم النص.

وبعد، فأرجو أن أكون قد وفقت فيما قصدت تحقيقه في إخراج هذا الكتاب على الصورة اللائقة به، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د: أحمد عبد الكريم عبد المعطي

القسم الأول: دراسة المخطوط

المبحث الأول:

أولًا: ترجمة ابن علان[١]

بداية أشير إلى أنني سأوجز في ترجمته نظرًا لما كُتب عنه، لذا سأكتفي بالخطوط الرئيسة في ترجمته.

وهو: محمد بن علي بن محمد بن عَلان الشافعي القرشي الصديقي، هكذا ترجم لنفسه في نهاية المخطوط اختصارًا. و(علان) ـ بفتح العين ـ تعني المجهول أو المبهم، وتأتي بعد (فلان) فيقال: "فلان بن علان"، إتباعًا وإغراقًا في الإبهام[٢].

و(الصّدِيقي) ـ بكسر الدال ـ نسبة إلى أبي بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ من جهة الأب، وإلى الأشراف من آل الحسن من جهة الأم [٣].

ولد بمكة من عائلة اشتهر أمرها بالعلم من شهر صفر سنة ٩٦٦هـ، وقد نشأ بها وكانت بلاد الحجاز ـ آنذاك ـ في العصر المملوكي تحفل بالكتاتيب، وحلقات الدرس في الحرمين الشريفين وكثير من المدارس التي أنشئت في مكة والمدينة المنورة، الأمر الذي أدى إلى أن ابن علان نشأ في أسرة علمية، ولما أدرك سن التحصيل حفظ القرآن الكريم، وكثيرًا من المتون في علوم مختلفة حتى أتقن كثيرًا من المعارف والعلوم المختلفة.

وقد سعى ابن علان إلى كثير من علماء عصره والتقى بهم، وأفاد منهم ومن أبرزهم في اللغة الشيخ عبد الرحيم بن حسان المتوفى ١٠٢٤هـ [٤]، وعمه الشيخ المحدث العارف بالله أحمد بن إبراهيم بن علان المتوفى ١٠٣٣هـ[٥]، والشيخ عبد الملك العصامي الذي قرأ عليه شرح القطر وشرح الشذور المتوفى ١٠٣٧هـ، وغيرهم كثيرون[٦].

وكان لابن علان بصر بعلوم اللغة والدين حتى أصبح إمامًا في كثير من العلوم نتيجة لاطلاعه الواسع وثقافته المتنوعة، لذا أقبل عليه كثير من طلاب العلم يأخذون عنه ويفيدون منه، من أبرزهم: أحمد بن محمد الأسدي الشافعي المكي الذي تصدر للإقراء بالمسجد الحرام المتوفى ١٠٦٦هـ[٧]،

---

(١) يُنظر في ترجمته: كشف الظنون: ١ / ٦٨٨ ، وخلاصة الأثر: ٤ / ١٥٨ ، والأعلام: ٦ / ٢٩٣ ، وينظر أيضًا: ضياء السبيل إلى معاني التنزيل، ص: ١٠ وما بعدها، وداعي الفلاح ، ص: ٥ وما بعدها.

(٢) يُنظر: تاج العروس (ع ل ل)

(٣) يُنظر: خلاصة الأثر: ١ / ١٥٧ .

(٤) يُنظر: السابق: ٤ / ١٨٥ .

(٥) يُنظر: معجم المؤلفين: ١ / ١٤١ .

(٦) يُنظر: خلاصة الأثر: ١ / ١٥٧.

(٧) يُنظر: معجم المؤلفين: ١١ / ١٩١ .

والشيخ إبراهيم بن حسين بن أحمد بن بيري من أكابر فقهاء الحنفية ومفتي مكة المتوفى ١٠٩٩هـ [١]، وغيرهما كثير.

وكان لابن علان جملة من المؤلفات المتنوعة في كثير من العلوم ما بين مطبوعة ومخطوطة ومفقودة، حتى قيل عنه: "إنه سيوطي زمانه"[٢] .، من ذلك في أصول النحو: داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح وهو كتاب مطبوع بتحقيق عبد الحميد علي[٣]. وفي النحو: إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل[٤].

ومات ابن علان بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي تدريسًا وإقراء وتأليفًا سنة ١٠٥٧هـ، وكان دفنه بالمعلاة بالقرب من قبر شيخ الإسلام ابن حجر المكي[٥].

۞ ۞ ۞

ثانيًا: التعريف بكتابي : (قواعد الإعراب لابن هشام)، و(فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب لابن علان).

يعد كتاب: **(قواعد الإعراب)** لابن هشام الأنصاري من أدق الكتب النحوية المختصرة، وأغزرها علمًا، وقد ألف على غير العادة، وتميز بحسن تقسيمه، فاحتوى على أربعة أبواب، فكان الباب الأول في الجملة وأحكامها، والباب الثاني في الجار والمجرور وما يتعلق به من أحكام، والباب الثالث في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، ثم الباب الرابع في الإشارة إلى عبارات محررة، يحتاج إليها المعرب أيضًا، ثم كانت الخاتمة وفيها حمد لله على ما قدمه.

أما **(فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب)** فهو كتاب يوضح ما تعلق بنص قواعد الإعراب من مقاصد، إذ كان من إعجاب ابن علان بنص ابن هشام، وإدراكه لما يحتويه من علم جم أن قرأه نثرًا، ثم نظمه، ثم شرح النظم بترتيب قواعد الإعراب ، فأزال إبهامه، وفصل مجمله، وضمنه كلام النحويين، معللًا له، ومرجحًا ما يراه صائبًا بالدليل، كل ذلك بعبارة مستقيمة، وأسلوب واضح محكم، دال على مراد ابن هشام.

۞ ۞ ۞

ثالثًا: الباعث على تأليف كتاب: (فتح الباب)

أبان ابن علان عن مقصوده من التأليف بأنه من باب تيسير وتقريب وتوضيح كلام ابن هشام بأسلوب سهل واضح يُرغّب الطلاب فيه، وقد أوضح ذلك بقوله في مقدمة الكتاب:" فهذا شرح لطيف

---

(١) يُنظر: خلاصة الأثر: ١ / ١٩ .

(٢) يُنظر: السابق: ٤ / ١٨٥ .

(٣) رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ٧ أكتوبر، مصراته، لبيا.

(٤) بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

(٥) يُنظر: خلاصة الأثر: ٤ / ١٨٩ ، وهدية العارفين: ٢ / ٢٨٣ ، ومعجم المؤلفين: ١١ / ٥٤ .

على عنوان مُنيف، وضعته على نظمي لقواعد الإعراب الصغرى، أردت به تقريبه للطالب، وتوقيفه على ما فيه من المطالب على وجه قريب، وأسلوب غير غريب، وسميته: (فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب)، والله أسأله أن ينفع بها الطالب، وأن يبلغني من فضله بفضله أعظم المطالب، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير".

۞ ۞ ۞

المبحث الثاني:

أولًا: أهم ملامح الشرح في الكتاب المحقق

المستقرئ للشرح يمكنه التعرف على أهم ملامح منهجه ومنها:

- **عنايته بالضبط والإعراب لألفاظ النظم وتفسيرها**، ولعل الهدف من ذلك حرصه على استقامة اللفظ من ناحية، وعلى عدم تحريفه من ناحية أخرى، من ذلك تعليقه على قول النظم:

وبعد ذا فهذه أرجوزهْ * فريدةٌ مفيدةٌ وجيزهْ**

(الواو): نائبة عن (أما)؛ فلذا لزمت الفاء في جوابها غالبًا، و(بعد): بالنصب لذكر المضاف إليه، على الظرف بالواو النائبة عن (أما) النائبة عن (مهما يكن) [١].

وقول النظم:

وأولُ الأبوابِ فيه أربعُ * مسائلٍ خُذْهَا كدرٍّ تلمعُ**

قوله: "تلمع" يجوز أن تقرأ بالفوقية التي هي للواحدة المؤنثة على أن الجملة حال من الضمير المنصوب في (خذها)، وأن تُقرأ بالتحتية على أن الجملة صفة لـ(در) فتكون في محل جر، والثاني أقرب[٢].

- **حرصه على التوجيه الإعرابي** لكل تقدير تحتمله الجملة من الإعراب ومن ذلك قوله: " ... ثم نبهت على أن محل الحكم المذكور للجملة التابعة بمحل متبوعها إن قدرت (الواو) عاطفةً والعطف على جملة الخبر، فإن قدرت (الواو) واو الحال كانت الجملة في محل نصب على الحال من فاعل (تقوم)، وإن قدرت (الواو) للاستئناف كهي في قوله تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ﴾[٣] برفع الفعل، أو جعلتها عاطفةً والمعطوف عليه جملة (هند تقوم) المستأنفة فلا محل لها؛ لكونها مستأنفة في الأولى ومعطوفة على المستأنفة في الثانية "[٤].

- **إيراده أقوال النحويين في المسألة والمفاضلة بينها** وترجيح ما يراه صائبًا، من ذلك قوله: " المسألة الرابعة من المسائل المتعلقة بالظرف والجار والمجرور: يجوز رفعهما للفاعل إذا وقعا صفة: نحو: (جاء

---

(١) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩١٠.

(٢) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩١٣.

(٣) سورة الحج من الآية [٥].

(٤) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٢٣، وينظر أيضًا: ص ٩٢٨ .

رجل في الدار أبوه)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾ (١)، و(أقبل رجل عنده أخوه)، أو حالًا: نحو: (جاء زيد في القوم ماله وعندهم أخواله)، أو خبرًا نحو: (زيد في الدار أبوه وعندك أخوه)، أو صلةً: نحو: (جاء الذي في الدار أبوه وعند أخوه)، أو بعد نفي: نحو: ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ (٢)، و(ما عندك أحد)، أو بعد استفهام: ومنه قولنا في النظم: (هل لدى الكرام إفك)، فإن الاستفهام الإنكاري في معنى النفي، فالمرفوع في جميع ما ذكر الأرجح فيه أنه فاعل بالظرف، وهذا هو المختار ورجحه ابن مالك؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير. وقيل: إنه يجب كونه فاعلًا، نقله ابن هشام المتقدم عن الأكثرين، وحيث أُعْرِبَ فاعلًا فقيل: إنه مرفوع فاعل بالفعل المتعلق به المحذوف، وقيل: بأحدهما لنيابته عن الفعل المحذوف، وقيل: الأرجح أنه مبتدأ أخبر عنه بأحدهما، ويجوز كونه فاعلًا "(٣).

- **عنايته بالتنبيه على اللغات الواردة عن العرب في بعض الألفاظ الواردة في المتن والشرح**، ومن ذلك قوله: "والثاني: (لعل) في لغة من يجر بها وهم عقيل"(٤)، وقوله أيضًا: " ... ويقال فيها في نحو قوله: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ﴾ (٥) (إِنْ) نافية بمعنى (ما) وهي تعمل عمل (ليس) في لغة أهل العالية ..."(٦).

- **حرصه على إيراد المباحث البلاغية وغيرها**، فمن المباحث البلاغية قوله: " والترشيح: عبارة عن ذكر ملائم المشبه به فمثالهما قولك: (رأيتُ أسدًا في الحمام له لُبد يرمى)، فقولك: (أسد) استعارة مصرحة؛ لأنك شبهت به الرجل الشجاع، ثم استعرت له لفظه فكانت الاستعارة مصرحة، وقولك: (في الحمام) قرينة على هذا المجاز، وقولك: (له لبد) ترشيح للاستعارة؛ لأن ذلك مما يلائم المشبه به وهو الأسد، إذ اللبد عبارة عن الشعر المتلبد على كتف الأسد، فذكره ترشيح له وتتميم، وقولك: (يرمى) تجريد؛ لأنه من ملائم المشبه وهو الرجل الشجاع "(٧).

ومن المباحث الفقهية حديثه عن العامل المعلق والمرأة المعلقة فيقول: " بيان لحد التعليق وهو مأخوذ من تعليق الجدار أو من قولهم: "امرأة معلقة"، وهي التي أساء زوجها معاشرتها فهي ليست مطلقة فتتزوج وكأنها ليست مزوجة؛ لعدم حصول مطالب الزوجات لها؛ وكذا العامل المعلّق عامل باعتبار المحل وغير عامل باعتبار اللفظ"(٨).

---

(١) سورة البقرة من الآية [١٩].
(٢) سورة إبراهيم من الآية [١٠].
(٣) يُنظر: قسم التحقيق ص:٩٣٤ .
(٤) يُنظر: قسم التحقيق ص ٩٣٠ .
(٥) سورة يونس من الآية [٦٨].
(٦) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٤٩.
(٧) يُنظر: قسم التحقيق ص ٩١١ ، ٩١٨ .
(٨) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩١٩.

– **ربطه بين مسائل الكتاب وأبوابه**، وقد فعل ذلك حرصًا منه على تجنب التكرار وتحاشيه، فكان يحيل إلى مسائل متقدمة سبق الحديث عنها كما في قوله: "والجملة السابعة: الجمعة التابعة لجملة ذات محل من الإعراب كالمعطوفة على جملة الخبر، أو الحال أو المفعول أو غير ذلك مما تقدم "(١).

أو التنبيه على مسائل متأخرة كما في قوله: " وقد مثلت للتابعة للمفرد بقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾، فجملة (لا بيع فيه) المركبة من (لا) النافية للجنس نصًّا، و(بيع) اسمها المبني معها على الفتح، والظرف الخبر لها؛ هذا على قراءة الفتح، وعلى قراءة الرفع فـ(لا) عاملة عمل ليس، و(بيع) اسمها، والظرف خبرها، والجملة المنفية على القراءتين في محل رفع صفة (يوم) الفاعل للفعل قبله؛ لأن الجملة بعد النكرات المحضة صفات كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في المسألة الرابعة "(٢).

– **عنايته بذكر المترادفات**؛ من ذلك: تسميته للجملة الابتدائية بالجملة المستأنفة؛ فيقول: " الجملة الابتدائية وتسمى المستأنفة فهما مترادفتان سميت بالأول؛ لوقوعها في ابتداء الكلام، وبالثاني؛ لاستئنافها عما سواها وهي الجملة المنقطعة عما قبها ..."(٣).

– **إتيانه بتتمات ولطائف وفوائد يكمل بها الناقص**؛ ومن ذلك قوله في حديثه عن المعاني التي تحتمله (من): " ... **لطيفة:** هذه المعاني قد يحتملها مثال واحد، وذلك نحو: (من يكرمني أكرمه)، فعلى الشرطية الفعلان مجزومان، وعلى الموصولية والموصوفية مرفوعان، وعلى الاستفهامية يرفع الأول ويجزم الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، وقُصدَ الجزاء، و(من) فيهنّ مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة والموصوفة الجملة الثانية، وخبر الشرطية الأولى والثانية على الخلاف في ذلك "(٤).

– **استدراكه على كثير من المعربين** في عدم الدقة في كلامهم وإعرابهم لبعض الألفاظ والجمل من ذلك قوله في حديثه عن (سوف): " وفي (سوف) وهي: اسم أيضًا مسماها الحرف في نحو قوله: (سوف يعلمون)، وبُنيت؛ لشبهها الصوري بمسماها بخلاف (السين) الاسم مع مسماها الحرفي؛ فلذا أعرب ذلك الاسم، فيقال في كل من (السين) و(سوف) في مثل ما ذكر: حرف استقبال؛ أي: وضع لتخليص المضارع من احتمال معناه لكل من زمني الحال والاستقبال وتصيره نصًّا في الاستقبال وهذه العبارة أحسن من قول كثير من المعربين: حرف تنفيس؛ أي: أنها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو زمن الحال إلى الزمن النفيس وهو زمن الاستقبال "(٥).

وأيضًا كان يستدرك على ابن هشام ما فاته من ذلك: قوله في الجمل التي لها محل من الإعراب:

---

(١) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٢٢، وينظر أيضًا ص: ٩٢٧ ، ٩٢٩ .

(٢) يُنظر: قسم التحقيق ص:٩٢٢.

(٣) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٢٣، ، وتعريفه للجملة المفسرة ص ٩٢٥ .

(٤) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٦٥، ويُنظر أيضًا (فائدة) ص:٩١٦.

(٥) يُنظر: قسم التحقيق ص٩٣٧.

"والواقعة مفعولًا لها أبوابٌ: ذكرت بعضها زيادة على الأصل ... "(١).

- **دعمه كلامه بأقوال الفقهاء**؛ ومن ذلك قوله: " الباب الثاني من الأبواب الثلاثة في الظرف، والمراد منه: ما يقابل الجار والمجرور لمقابلته به، وإن كان يطلق أيضًا على ما يشمله والجار والمجرور؛ لأن حال الظرف والجار والمجرور إذ اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهما كما قال إمامنا الشافعي: الفقير والمسكين إذ اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا؛ أي: إذا ذكرا مجتمعين افترقا في المعنى؛ أي: أريد من كل منهما غير ما أريد من الثاني، وإذا افترقا بأن ذكر أحدهما اجتمعا؛ أي: أريد به ما يشملهما من حيث المعنى "(٢).

- **استقلاليته في الترجيح والاختيار**، من ذلك قوله في حديثه عن (لما): " ويقال في (لما) في نحو: (لما أتى زيد كمُل) ـ بضم الميم ـ إحدى لغات ثلاث فيه بالحركات الثلاث: حرف وجود لوجود بالدال المهملة، وقيل: بالموحدة، وفيه بحث، والأول أرجح؛ لأنها تفيد أنَّ وجود الجواب وهو الكمال في المثال لوجود الشرط وهو الإتيان ... وتختص (لما) هذه بالماضي وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما. وما ذكرنا من أنها حرف هو الصحيح المختار، وخالف ابن السراج، وتبعه الفارسي، وابن جني وجماعة، فقالوا: إنها ظرف زمان بمعنى (حين) ..."(٣).

- **تفريقه بين المثال والشاهد في التقعيد**، من ذلك قوله في الحديث عن (ما): " ... ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللهِّ بَاقٍ ﴾(٤): إنها موصولة؛ أي: مفتقرة إلى صلة وعائد، ولا يقدح في صحة التمثيل بالآية للموصولة احتمال كون (ما) فيها نكرة موصوفة بالجملة بعدها؛ لأن المثال لا يجب كونه نصًّا في المقصود بخلاف الشاهد"(٥).

- **تضمينه النظم بعض كلمات من الشواهد القرآنية، والحديث الشريف، والشواهد الشعرية**، ومثال ذلك من القرآن قوله في معرض حديثه عن الجملة المعترضة(٦).

لن تفعلوا من بعد إنّ لم تفعلوا * ذاتُ اعتراض فالمحلُ مهمل**

ومثال ذلك من الحديث الشريف قوله في معرض حديثه عن (ما) المصدرية:

ومصدريةً مثالُها استفْد * كما تكونوا في الحديث فاستعِدْ**

ومثال الشعر قوله في حديثه عن (أن) المخففة:

وربما في الشعر الاسم قد ظهر * مثاله: إنّك ربيع استمرّ**

---

(١) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩١٨.
(٢) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٢٩ ، ٩٤٠.
(٣) يُنظر: قسم التحقيق ص:٩٤٢ ، ٩٤٣.
(٤) سورة النحل من الآية [٩٦].
(٥) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٥٩.
(٦) يُنظر: قسم التحقيق ص:٩٢٤ ، ٩٦١ ، ٩٥١ .

ثانيًا: الأصول النحوية في الكتاب

الناظر في كتاب (فتح الباب) لابن علان يدرك بسهولة أن ابن علان ملم بأصول النحو وقواعده، ولا غرو في ذلك فهو من العلماء المعدودين في مضمار هذا العلم، ومُؤلّفه في أصول النحو الموسوم بـ(داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح) خير شاهد على ذلك، وقد حوى الكتاب كثيرًا من الأصول النحوية المتنوعة:

- فقد استدل بأنواع **السماع** المختلفة، حيث بلغت جمله شواهده من **القرآن الكريم** ستًا وتسعين آية، إضافة إلى استدلاله **بالقراءات القرآنية** التي بلغت ست قراءات، فكان منها المتواترة والشاذة التي كان يجيد تخريجها على وجه من وجوه العربية، إذ كان استشهاده بالقرآن وقراءاته إما لإيضاح معنى لغوي، أو لتقرير القواعد والأحكام النحوية.

- أما استدلاله **بالأحاديث الشريفة**، فقد بلغت جملة شواهده منها ثلاثة عشر حديثًا، وكلها أحاديث صحيحة في السند، وكان يُعنى بتخريج بعضها.

- كما استدل **بقول بعض الصحابة** كالإمام علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ[١].

- أما **شواهده من الشعر** فقد بلغت خمسة وعشرين بيتًا، منها ما هو جزء من بيت أحيانًا، وتارة أخرى يورد البيت كاملًا، وهذه الأبيات كلها من الشعر الذي يحتج به، ما عدا بيتًا واحدًا لأبي نواس[٢] وقد أورده على سبيل التمثيل، وهذه الأبيات كلها واردة في كتب النحويين.

- كما صرح ابن علان **بالقياس** واستدل به ومن ذلك قوله في حديثه عن (ما): " وهي تدخل على الفعل ماضيًا كما ذكر، ومضارعًا فتكون لنفي الحال عند انتفاء القرينة نحو: (ما يقوم زيد)، وعلى الاسم فأعملها الحجازيون عمل (ليس)؛ لشدة شبهها بها بشرط أن لا تزاد بعدها (إنْ)، ولا يتقدمَ خبرها على اسمها، ولا ينتقضَ النفي بـ(إلَّا) نحو: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[٣]، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[٤]، وأهملها بنو تميم وهو القياس؛ لعدم الاختصاص "[٥].

- كما استدل ابن علان **بإجماع النحويين** وقد عبّر عنه بعبارات مختلفة مما يدل على استقرار المصطلح في فكره النحوي، ومن ذلك قوله: " الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب: الجملة المضاف إليها ومحلها جر بلا منازعة بين النحاة؛ لأن المضاف إليه حكمه الجر وجرها بالمضاف على المذهب المنصور "[٦].

---

(١) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٠٧.

(٢) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٣٦.

(٣) سورة يوسف من الآية [٣١].

(٤) سورة المجادلة من الآية [٢].

(٥) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٦٢.

(٦) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩١٩.

- كما نص في شرحه على **استصحاب الحال** ومن ذلك قوله: " ويقال فيها في نحو قوله:﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ﴾[١] (إِنْ) نافية بمعنى (ما) وهي تعمل عمل (ليس) في لغة أهل العالية، ومِنْ مُثلِها عندهم قولهم: (إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية)، ويقال: فيها في نحو: (ما إن زيد قائم) أنها مزيدة للتأكيد، وهي تبطل عمل ما فيه اسمها وخبرها في لغة أهل الحجاز، وأما إعمالها في قول بعضهم: (ما إن زيد قائمًا) فمحمول على أنَّ (إِنْ) نافيةٌ مؤكدةٌ لـ(ما) لا زائدة، ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٢] مخففة من (إنّ) الثقيلة، والغالب حينئذ إهمالها، ويقل إعمالها فيهما؛ أي: في الاسم والخبر، وعملت استصحابًا لما كان قبل التخفيف "[٣].

- كما استدل ببعض **الأدلة الفرعية** كالاستدلال بالاستقراء[٤]، واستدلال بالأولى[٥]، والاستدلال بالعكس[٦].

- كما نص أيضًا على بعض **القواعد التوجيهية** ومن ذلك قوله: " الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال "[٧]، وقوله: "تفسير الحرف بالحرف أولى"[٨]، وقوله: "الحرف الزائد لا يتعلق بشيء"[٩]، وقوله: " فقد السبب يستلزم فقد المسبب"[١٠] ، وقوله: "لا يعمل إلا المختص"[١١].

***

ثالثًا: مصادر الكتاب

بالنظر في كتاب (فتح الباب) لابن علان نستطيع أن نتعرف على مصادره التي رجع إليها وانتفع بها في قضاياه التي أثارها في شرحه، فتارة نراه يسلك مسلك التحقق والتثبت فيعين المصدر وصاحبه الذي نقل عنه، وأخرى يذكر المصدر دون تعيين صاحبه:

- **فمن المصادر التي صرح بها بذكر أصحابها:** شرح شواهد الجمل الكبرى لابن السيد، والزمخشري في مفصله، وتفسير سُليم، وابن جماعة في الحدائق، وأبو حيان في البحر.

---

(١) سورة يونس من الآية [٦٨].
(٢) سورة هود من الآية [١١١].
(٣) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٤٩ ، ٩٥٠.
(٤) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٣٠.
(٥) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٤٦.
(٦) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٣٧.
(٧) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٢٨ .
(٨) يُنظر: قسم التحقيق ص : ٩٤٦ .
(٩) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٣٠.
(١٠) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٤١.
(١١) يُنظر: قسم التحقيق ص: ٩٤٨.

- **ومن المصادر التي صرح بها دون ذكر أصحابها:** القاموس المحيط، والصحاح، والمغني، وصحيح البخاري، وملح الإعراب، والمصباح المنير، والتسهيل، وغيرها.

- **إضافة إلى أنه كان أحيانًا يستعين بآراء النحويين المذكورة** في بطون الكتب فيعين من نقل عنهم دون ذكر المصدر، ومنهم: سيبويه، والأخفش، والمبرد، والزجاج، والفارسي، وابن جني، وابن خروف، وابن هشام الخضراوي، وابن مالك، وكنا نحقق هذه الآراء التي اعتمد عليها من كتبهم أو من أمهات الكتب فكنا نلحظ دقته وأمانته العلمية في النقل عن الآخرين.

***

رابعًا: اتجاه ابن علان النحوي

بعد استقراء (فتح الباب) نستطيع أن نتعرف على اتجاه ابن علان النحوي وندرك أن شأنه في ذلك شأن النحاة المتأخرين من الجمع بين المذاهب، فلم يتعصب لأحد، ولم يقصر اهتمامه على مذهب معين، بل كان يختار ما يراه صائبًا وتطمئن به نفسه، ولكن دلّ الكتاب في مجمله على أنه كان يميل إلى البصريين ويرجح رأيهم ومن ذلك:

- قوله في نصب المضارع بعد فاء السببية (٤٧/ ب): " والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لا بها هي".

- وقوله في إعمال (إن) النافية بعد (ما) (٥٣/ أ): " وأما إعمالها في قول بعضهم: (ما إن زيدٌ قائمًا) فمحمول على أنّ (إن) نافية مؤكدة لـ(ما) لا زائدة ...".

- وانتصاره لرأي سيبويه في بناء (أي) المضافة المحذوف صدر صلتها مقابل الكوفيين والزجاج كما في نحو: (لأضربن أيهم قائم). (٥٦/ أ).

- وهذا لم يمنعه من تقبل بعض الآراء الأخرى ومنه اختياره وقبول ترجيح رأي ابن مالك كما هو الحال في المسألة الرابعة المتعلقة بالظرف والجار والمجرور في جواز رفعهما للفاعل.

مقدمات التحقيق

١- توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

يمكن الاستدلال على صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه بعدة أمور منها:

- مجيئه منسوبًا إليه على غلاف المخطوطة إذ جاء فيها: " مجموعة رسائل العلامة ابن علان وغيرها من المجامع المفيدة المهمة في مواضيع وفنون شتى ... ما في هذه المجموعة: ٥ ـ حدائق الألباب في نظم قواعد الإعراب. ٦ ـ فتح الباب لحدائق الألباب" كلاهما لابن علان المذكور.

- مجيئه منسوبًا إليه في نظمه لقواعد الإعراب في آخر المخطوطة بقوله:

ناظمها الفقير للمولى العليْ* هو ابْنُ عَلانٍ محمدٌ علي**
الشافعيُّ القرشيِ الصِّديقي* المذنبُ المحتاجُ للتوفيقِ**

- مجيئه منسوبًا إليه في خزانة التراث (فهرس مخطوطات) الصادر عن مركز الملك فيصل ـ المكتبة المحمودية ـ المدينة المنورة ـ رقم الحفظ ٢٠٧٢ / ٥ [(١)].

واستنادًا إلى ما سبق يمكن الاطمئنان إلى أن هذا الكتاب لابن علان وليس لغيره.

٢- وصف نسخة المخطوطة:

لا يوجد من (فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب) لابن علان الصديقي ت ١٠٥٧هـ. إلا نسخة واحدة بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة.

والنسخة تجمع في كتابتها بين خطي الرقعة والنسخ الواضحين، وحروفها معجمة، وفي جوانب صفحاتها تصويبات وإحالات أحيانًا مما يدل على أنها مراجعة على نسخة أخرى، بالإضافة إلى أن ناسخها كان يحرص على كتابة التعقيبة أسفل الصفحة اليمنى، وكتابة هذه النسخة في أغلبها وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم، وكتب نظم الأبيات بخط مميز وبلون مختلف عن بقية شرح النظم.

وتقع هذه النسخة في ست وعشرين لوحة وفي كل لوحة صورة لصفحتين، مسطرتها في واحد وعشرين سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر أربع عشرة كلمة، ويبدو أنها كتبت في حياة المؤلف.

وجاءت لوحة الغلاف مكتوب عليها: مجموعة رسائل العلامة ابن علان وغيرها من المجاميع المفيدة المهمة في مواضيع وفنون شتى. وعليها عناوين تسعة موضوعات مرقمة من ١ إلى ٩.

والموضوع رقم (١) بعنوان: كتاب المقرب في معرفة ما في القرآن من المعرَّب.

والموضوع رقم (٩) بعنوان: فتح الوهاب من الحواشي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.

[(١)] **انظره:** ١٢٤ / ٢٢٧ .

٣- تعدد نسخ فتح الباب:

اتضح من شرح ابن علان على قواعد الإعراب لابن هشام أن له نسخًا متعددة مما يدل على أنه شرحه وكتبه غير مرة، وكل شرح جديد كان بكتابة نسخة جديدة، ومما يدل على تعدد النسخ قوله في: (٤٢ / ب) "وفي نسخة بدل (فليعلم)" وهذا يشير إلى قوله في النظم: " فإنها خامسة فليعلم"، قولنا: (في القسم).

وقال: "و(خلت): بفتح المعجمة واللام. وفي نسخة (خوت)" ، وقال في: ٥٩ / أ " وفي نسخة أخرى بدل (مفتخرة): (مُخْبرَة) ... وهذه النسخة أحسن من الأولى". وقال في: ٥٩ / أ " وفي نسخة [(الحقائق) بإبدال الدال قافًا، وهي جمع: (حقيقة)، ... وفي أخرى (العقائق) بإبدال الدال عينًا فتكون جمع (عقيقة)".

٤-منهج التحقيق:

لما كان الهدف من تحقيق النصوص إنما هو إخراجها صحيحة سليمة كما سبق أن وضعها أصحابها، فقد اتبعت منهجًا يساعد على تحقيق هذا الأمر، وهو:

- حررت النص وكتبته وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم.
- أثبت صفحات المخطوط بترقيم اللوحة التي هي عليها وقسمتها إلى اللوحة (أ) و(ب)، ثم رقمت صفحات الدراسة والمخطوط متسلسلًا.
- أضفت إلى النص المحقق الزيادات الموجودة على هامش المخطوط، وأثبتها في المكان الذي وضعت فيه إشارة تشير إلى ذلك.
- وثقت آراء العلماء وأقوالهم من كتبهم إن وجدت أو من أمهات الكتب الأخرى.
- توثيق جميع الشواهد بأنواعها المختلفة الواردة في الشرح من مظانها ومصادرها.
- فسرت بعض الألفاظ التي تحتاج إلى إيضاح، وبينت بعض المصطلحات البلاغية وغيرها الواردة في الشرح.
- ترجمت بإيجاز لبعض الأعلام التي في حاجة إلى ذلك، وتركت من اشتهر أمرهم وذاع صيتهم.
- ختمت الكتاب بفهارس فنية متنوعة وشاملة طبقًا لمناهج البحث الحديث.

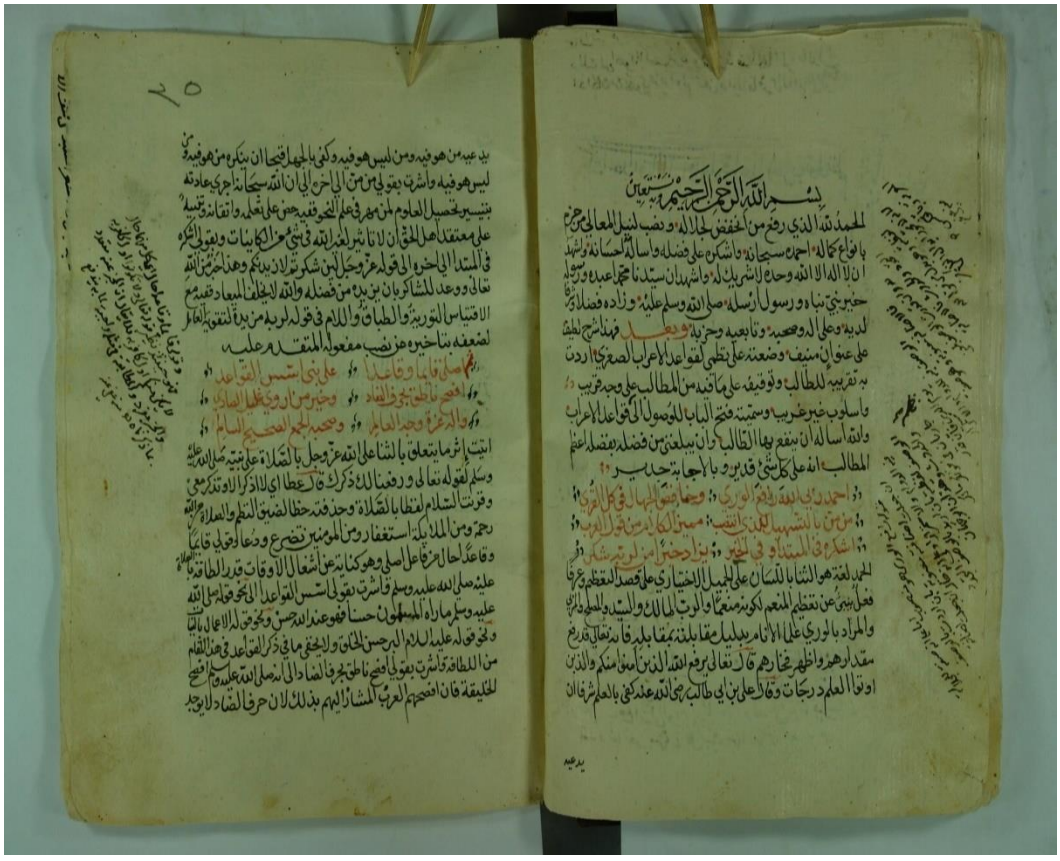

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين

الحمد لله الذي رفع من انخفض لجلاله، ونصب لنيل المعالي من جزم بأنواع كماله، أحمده سبحانه، وأشكره على فضله وأسأله إحسانه، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله خير نبيّ نبأه ورسول أرسله، ـ صلى الله وسلم عليه ـ ، وزاده فضلًا وشرفًا لديه، وعلى آله وصحبه، وتابعيه وحزبه؛ وبعد:

فهذا شرح لطيف على عنوان مُنيف[١]، وضعته على نظمي لقواعد الإعراب الصغرى[٢]، أردت به تقريبه للطالب، وتوقيفه على ما فيه من المطالب على وجه قريب، وأسلوب غير غريب، وسميته: (فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب)، واللهَ أسأله أن ينفع بها الطالب، وأن يبلغني من فضله بفضله أعظم المطالب، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير:

أحمدُ ربي اللهَ رافعَ الورى * وخافضَ الجُهَّال في كل القُرى**

مَنْ منّ بالتسهيل للذي انتصبْ * مميز الكلام مِنْ قَول العربْ**

أشكره في المبتدا وفي الخبرْ * يُزادُ خيرًا مَنْ لربّه شَكَرْ**

الحمد لغة هو: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم[٣]، وعُرفًا: فعلٌ ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعمًا، والربّ: المالك والسيد والمصلح والمربي[٤]، والمراد بالورى: علماء الأنام بدليل مقابلته بمقابلِهِ فإنه تعالى قد رفع مقدارهم وأظهر فخارهم؛ قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ﴾ [٥]، وقال عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ : "كفى بالعلم شرفًا أن [٣٥/ أ] يدعيه من هو فيه ومن ليس هو فيه، وكفى بالجهل قبحًا أن ينكره من هو فيه ومن ليس هو فيه"[٦].

وقولي: "رافع الورى" هو منصوب إما على أنه صفة للجلالة إن جعلت إضافته معنوية، بأن أردت بالوصف فيه الدوام والاستمرار، أو على أنه حال إن جعلتَ إضافة الوصف لفظية، بأن أردت

---

(١) يُقَالُ: نَافَ الشيءُ يَنُوفُ إِذَا طَالَ وَارْتَفَعَ. وأَنَافَ الشيءُ عَلَى غَيْرِهِ: ارْتَفَعَ وأَشرف. وَيُقَالُ لِكُلِّ مُشرف عل غَيْرِهِ: إِنَّهُ لمُنِيف. اللسان: ٩ / ٣٤٢ (فصل النون).

(٢) وهو المسمى بـ "حدائق الألباب في علم قواعد الإعراب" ، (منظوم) المكتبة المحموديّة في المدينة المنوّرة مجموعة رقم ١٠٠؛ المكتبة السليمانية أدب ٣٥/ ١١ ت /١١٤٤ ورقة ٦. ينظر: معجم التاريخ (المخطوطات والمطبوعات)، ٥ / ٣٥٠٠ .

(٣) يُنظر: الصحاح: (حمد) ٢ / ٤٦٦ .

(٤) يُنظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١ / ٤٦٧ .

(٥) سورة المجادلة من الآية [١١].

(٦) يُنظر: العقد التليد في اختصار الدر النضيد، ص: ٤٣ .

بالوصف التجدد والحدوث، وهذان الوجهان جاريان في قوله: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[١]، فإن قُدر الوصف فيه للدوام والاستمرار فالإضافة معنوية، وهو صفة (لله)، وإن قُدرتَ الوصف بمعنى التجدد والحدوث فالإضافة لفظية، وهو بدل من قوله (لله)[٢]؛ لأنه لا يجوز إبدال النكرة من المعرفة[٣] وبالعكس][٤].

وأشرت بقولي: "من منّ... إلى آخره"، إلى أن الله سبحانه أجرى عادته بتيسير تحصيل العلوم لمن مهر في علم النحو ففيه حض على تعلمه وإتقانه وتنبيهٌ على معتقد أهل الحق أن لا تأثير لغير الله في شيء من الكائنات [٥].

وبقولي: "أشكره في المبتدا... إلى آخره"، [إشارة][٦] إلى قوله عز وجل: ﴿ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ﴾[٧]، وهذا خبر من الله تعالى ووعد للشاكر بأنْ يزيده من فضله، والله لا يخلف الميعاد ففيه مع الاقتباس التورية[٨] والطباق[٩].

واللام في قوله: "لربه" مزيدة لتقوية العامل لضعفه بتأخيره عن نصب مفعوله المتقدم عليه[١٠].

ثم أُصَلِّي قائمًا وقاعدا * على نبي أَسَّسَ القواعدا**
أفصحِ ناطق بحرف الضادِ * وخيرِ مَنْ أروى غليلَ الصادي**
وآله غُرَّةِ وَجهْ العالمِ * وصحبهِ الجَمْع الصحيح السالمِ**

أتيت إثر ما يتعلق بالثناء على الله ـ عز وجل ـ بالصلاة على نبيه ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لقوله

---

(١) سورة الفاتحة الآية [٤].
(٢) يُنظر: البحر المحيط: ١ / ٣٨ .
(٣) لا يحسن بدلُ النكرة من المعرفة حتّى توصَف؛ لأنّ البيان مرتبِطٌ بهما جميعًا. يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٢٦٦ .
(٤) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٥ / أ .
(٥) في كلامه هذا إشارة إلى حاجة العلوم إلى علم النحو.
(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النص.
(٧) سورة إبراهيم من الآية [٧].
(٨) التورية: هي أن يريد المتكلم بكلامه خلاف ظاهره، مثل أن يقول في الحرب: مات إمامكم، وهو ينوي به أحدًا من المتقدمين. يُنظر: التعريفات ص: ٧١ . فالتورية في المبتدأ هي ما بدئ به الكلام عند النحويين، والمعنى البعيد لها: ما قصد به بداية الكلام في النظم والشرح، أما الخبر فالمعنى القريب له ما تم به معنى الكلام للمبتدأ، أما المعنى البعيد ما خُبر به من كلام النظم والشرح.
(٩) الْجمع بَين مَعْنيين مُتَقَابلين فِي الْجُمْلَة. فالطباق بين المبتدأ والخبر، فالمبتدأ بداية الكلام، والخبر ختامه.
(١٠) كلامه موافق لما عليه المرادي. يُنظر: الجنى الداني ص: ١٠٦ .

تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (١)، قال عطاء: "أي: لا أُذْكَرُ إلَّا وتُذْكَرُ مَعي"(٢)، وقرنت السلام لفظًا بالصلاة، وحذفته خطًّا؛ لضيق النظم، والصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن المؤمنين تضرع ودعاء.

وقولي: "قائمًا وقاعدا": حال من فاعل (أصلي)، وهو كناية عن إشغال الأوقات قدر الطاقة بالصلاة عليه ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، [حال؛ أي: كل منهما حال فهو حينئذٍ نظير قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾(٣) [أي:](٤) لا يكن منكم أول كافر به، فلا يقال: إن المخبر عنه متعدد، والخبر مفرد، والمطابقة في مثله واجبة لما به يندفع بما ذكرناه](٥).

وأشرت بقولي: "أسّس القواعدا" إلى نحو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن"(٦)، ونحو قوله: "الأعمال بالنيات"(٧)، ونحو قوله عليه السلام: "البر حسن الخلق"(٨)، ولا يخفى ما في ذكر القواعد في هذا المقام من اللطافة.

وأشرت بقولي: "أفصح ناطقٍ بحرف الضاد" إلى أنه ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أفصح الخليقة؛ فإن أفصحهم العربُ المشار إليهم بذلك؛ لأن حرف الضاد لا يوجد [٣٥/ ب] في غير لغتهم، وفيه إشارة إلى ما اشتهر رفعه من حديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد بَيْدَ أني من قريش ونشأت في بني سعد"(٩).

لكن قال الحافظ بن كثير(١٠): "إنه موضوع"(١١).

---

(١) سورة الشرح الآية [٤].

(٢) لم أقف عليه بهذه النسبة، ونُسب هذا الأثر إلى مجاهد. يُنظر: شرح السنة للبغوي: ١٢ / ٣١٠ .

(٣) سورة البقرة من الآية [٤١].

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النص.

(٥) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط : ٣٥ / ب .

مقتضى القاعدة (كافرين) بالجمع، ليطابق الواو في (تكونوا)، فالجواب ما قاله المبرد: إنه على حذف الموصوف، والتقدير: (أول فريق كافر به)، وقال الفراء: إنما وحد؛ لأنه في معنى الفعل؛ أي: أول من كفر، ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع. يُنظر: التصريح: ٢ / ١٠١ ، ويُنظر أيضًا: معاني القرآن للفراء: ١ / ٣٢ .

(٦) يُنظر: مسند الإمام أحمد: ٦ / ٨٤ (مُسْنَدُ الْمُكْثِرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ مسند عبد الله بن مسعود).

(٧) يُنظر: صحيح البخاري : ١ / ٦ باب: (كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟).

(٨) يُنظر: مسند الإمام أحمد: ٢٩ / ١٧٩ (حَدِيثُ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ الْكِلَابِيِّ الْأَنْصَارِيِّ).

(٩) يُنظر: شرح السنة للبغوي: ٤ / ٢٠٢ .

(١٠) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ). يُنظر: سير أعلام النبلاء: ١ / ٢٨ .

(١١) يُنظر: تفسير ابن كثير: ١ / ٥٧ ، وقد ذكر السيوطي أن هذا الحديث ضمن مجموعة من الأحاديث لم يوجد لها أسانيد. يُنظر: عُقودُ الزَّبَرْجَدِ: ٣ / ٢٧٨ .

وبقولي: "وخير من أروى غليل"، بالعجمة؛ أي: لهب ظمأ الصادي، وذلك بالمياه المحسوسة فقد أروى الجيش الكثير الكبير بالماء النابع من بين أصابعه، وسقى العباد بسقياه المرات المتتابعة وبالمعارف المزيلة عن القلب صدى الجهالة وغيهب الضلالة.

و(**الآل**): مؤمنو بني هاشم والمطلب، وقد يراد بهم في مقام الدعاء كل مؤمن تقي، لكن وصفهم بما ذكر في البيت يؤيد الوجه الأول، وإن احتمل الثاني فإن المتقين من هذه الأمة غرة جميع الأمم.

و(**الصَّحْب**): ـ بفتح المهملة الأولى وسكون الثانية ـ اسم جمع لـ(صاحب)[١] بمعنى الصحابي من اجتمع مؤمنًا بالنبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ومات على الإيمان، ووصفي لهم بقولي: "الجمع الصحيح السالم" فيه مع براعة الاستهلال الإيماءُ إلى شرف مقامهم، فإن الجمع المذكور أشرف الجموع النحوية، وفيه إشارة إلى سلامتهم من جميع المطاعن وأنهم الحائزون لاجتماعهم على المصطفى ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ للشرف الظاهر والباطن، قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ"[٢].

وبعد ذا فهذه أرجوزهْ * فريدةٌ مفيدةٌ وجيزهْ**
ضمَّنتُها القواعدَ الصغرى التي * لشيخ الاسلامِ القوي الحُجَّةِ**
العالمِ العلاَّمة الجليل * ابن هشامٍ شارح التسهيل**
مُراعيًا ألفاظَها وقاصدَا * تسهيلها وزدتُّها فوائدَا**
مُنبهًا بُقْلتُ في أحيانِ * فهاكها حاكيةَ الجُمانِ**
سمّيتها : حدائق الألبابِ * وإنها منْ منح الوهّابِ**
أسألُه القبولَ والجِنانا * ولُطْفَهُ وأسأل الرضوانا [٣٦/أ]**

(**الواو**): نائبة عن (أمّا)[٣]؛ فلذا لزمت الفاء في جوابها غالبًا، و(بعدَ): بالنصب لذكر المضاف إليه، [على الظرف بالواو النائبة عن (أما) النائبة عن (مهما يكن)][٤]، و(الأرجوزه): أُفعولة من الرجز وهو من البحور الخمسة عشر وزنه: (مستفعلن) ستّ مرات، [البحور الخمسة عشر مجموعة في قول بعضهم[٥] :

طويلٌ مديدٌ والبسيطُ ووافر * وكاملُ أهزاجٍ الأراجيز أرملا**
سريع انسراحٍ والخفيفُ مضارع * ومقتضب المجتث قَرِّبْ تنلْ عُلا][٦]**

---

(١) يُنظر: تهذيب اللغة: ٤ / ١٥٣ . وهذا ما عليه الأخفش والمبرد . انظر: المقتضب: ٢ / ٢١٨ ، وشرح الشافية، للرضي: ٢ / ٢٠٣ . وذهب سيبويه وابن عصفور إلى أنه اسم جمع وليس بجمع. انظر: الكتاب: ٣ / ٦٢٤ ، والمقرب: ٢ / ١٢٦ .

(٢) رواه ابن عباس وانظره في: فتح الباري لابن حجر: ٤ / ٥٧ .

(٣) نص على ذلك الحازمي في شرحه على الآجرومية ص ١٨.

(٤) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٦ / ب.

(٥) هو شمس الدين النواجي (ت ٨٥٩ هـ). يُنظر: حاشيته على قصيدة ضياء الدين الخزرجي (ت ٦٢٦ هـ)، ص: ٢٥٦ .

(٦) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٦ / ب .

و(**الوجيزه**): قليلة اللفظ كثيرة المعاني، و(**القواعد**): جمع قاعدة، وهي قانون كلي منطبق على جزئياته، وهو هنا مع صفته صار علمًا بالغلبة على الرسالة المشهورة التي صنفها شيخ الإسلام العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري الشافعي، ثم الحنبلي(١)، وقد ذكرت ترجمته في كلٍّ من الشرح الكبير لهذه المنظومة، وشرح نظم القطر(٢).

وقوله: "مراعيًا ألفاظها... إلى آخره"، هذا بحسب الغالب، وإنما كان تسهيلها حاصلًا بالنظم؛ لسهولة حفظ النظم دون النثر. وأشرت إلى أن الغالب تنبيهي في النظم على المزيد فيه على أصله.

وفي القاموس: الجُمانُ، كغُرابٍ: اللُّؤْلُؤ(٣)، وفي تسميته هذه المنظومة بـ(حدائق الألباب) استعارة مصرحة(٤)، وذكر الباب تجريد، [التجريد عند علماء البيان عبارة عن ذكر ملائم المشبه مع لفظ المشبه به(٥).

والترشيح: عبارة عن ذكر ملائم المشبه به(٦) فمثالهما قولك: (رأيتُ أسدًا في الحمام له لُبد يرمى)، فقولك: (أسد) استعارة مصرحة؛ لأنك شبهت به الرجل الشجاع ثم استعرت له لفظه فكانت الاستعارة مصرحة، وقولك: (في الحمام) قرينة على هذا المجاز، وقولك: (له لبد) ترشيح للاستعارة؛ لأن ذلك مما يلائم المشبه به وهو الأسد، إذ اللبد عبارة عن الشعر المتلبد على كتف الأسد، فذكره ترشيح له وتتميم، وقولك: (يرمى) تجريد؛ لأنه من ملائم المشبه وهو الرجل الشجاع](٧).

و(**الحديقة**): قطعة من الأرض ذات ماء، سميت بذلك؛ تشبيهًا لها بحدقة العين في الهيئة وحصول الماء فيها؛ قاله الراغب(٨) في المفردات(٩).

وفي الصحاح [بكسر الصاد وفتحها اسم لكتاب الجوهري(١٠) في اللغة](١١): الحديقة: الروضة ذات الشجر؛ قال تعالى: ﴿وَحَدَائِقَ غُلْبًا﴾(١٢)، ويقال: الحديقة: كل بستان عليه حائط(١٣). انتهى.

---

(١) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني: ٣ / ٩٤ .

(٢) لم أقف على هذين الشرحين ويبدو أنهما مفقودان.

(٣) يُنظر: القاموس المحيط (فصل الجيم) ١ / ١١٨٦ .

(٤) مصرحة أو مصرح بها أو تصريحية، وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به.

(٥) يُنظر: التعريفات ص: ٥٢ .

(٦) يُنظر: عروس الأفراح: ٢ / ١٩٦ .

(٧) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٦ / ب.

(٨) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ). يُنظر: البلغة ص: ١٢.

(٩) يُنظر: المفردات في غريب القرآن: (حدق) ص: ٢٢٣ .

(١٠) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ). يُنظر: البلغة ص ٨٧ .

(١١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٦ / ب .

(١٢) سورة عبس الآية [٣٠].

(١٣) يُنظر: الصحاح: (ح د ق) ٤ / ١٤٥٦ .

و(**المنح**): جمع مِنحْة وهي العطية[١]، و(**اللُّطف**): ـ بضم اللام ـ إرادة الله بعبده خيرًا في المآل[٢]، وقد جاءت الأحاديث النبوية باستحباب سؤال الجنة والاستعاذة من النار، منها: قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ فيما رواه أبو هريرة في جملة حديث: (فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ – أُرَاهُ – فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ) رواه البخاري[٣].

و(**الرضوان**): بكسر الراء وضمها[٤]؛ أي: رضى الله تعالى، قال تعالى: ﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾[٥].

مقدمة:

أبوابها ثلاثةٌ فالأوَّلُ* في جُمَل وحُكْمُها يُفصَّلُ**
والثانِ في الظَّرف وأشيا تابعَهْ* وثالثٌ في كلماتٍ نافعَهْ**

هذا يسمى عند العلماء بالفهرست وهو: ذكر المفصل بعدُ مجملًا أولًا تقريبًا للطالب.[٣٦/ ب]

[قال الزركشي[٦] في حواشي كتاب الاصطلاح[٧] لابن الصلاح[٨]. بفتح السين. وجعل التاء فيه للتأنيث، ويقفون عليها بالهاء[٩]، والصواب كما قال ابن مكي[١٠] في تثقيف اللسان: فهرست ـ بإسكان السين ـ ، والتاء فيه أصلية، ومعناها في اللغة: جملة العدد للكتب، لفظة فارسية، واستعمل الناس منها: فهرس الكتب يفهرسها كـ(دحرج)، وإنما الفهرست: اسم جملة المعدود، والفهرسة المصدر، ومثل الفهرسة: الفذلكة، يقال: فذلكت الحساب، إذا وقفت على جملته[١١] انتهى. من الشرح الكبير لمؤلفه حفظه الله][١٢].

وقولي: "وحكمها" يجوز أن يقرأ بالجر عطفًا على (جمل) ويكون جملة (يفصل) مستأنفة، ويجوز

---

(١) يُنظر: اللسان: (م ن ح) ٣ / ٤٧٢ .
(٢) يُنظر: المصباح المنير (ل ط ف) ٢ / ٥٥٣ .
(٣) يُنظر: صحيح البخاري: ٤ / ١٦ باب: (درجات المجاهدين في سبيل الله)
(٤) يُنظر: تهذيب اللغة: ١٢ / ٤٦ . (ر ض ي).
(٥) سورة التوبة من الآية [٧٢].
(٦) هو : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول. ولد سنة ٧٤٥ هـ، وله مؤلفات كثيرة منها: (البحر المحيط في أصول الفقه)، وتوفي عام ٧٩٤ هـ. يُنظر: الدرر الكامنة ٥ / ١٣٣.
(٧) ويعرف بـ(النكت على مقدمة ابن الصلاح).
(٨) عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقيّ الدين، المعروف بابن الصلاح، له كتاب (معرفة أنواع علم الحديث) يعرف بمقدمة ابن الصلاح، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ . يُنظر: الوافي بالوفيات: ٢٠ / ٢٦ .
(٩) يُنظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي: ١ / ٥٥ .
(١٠) أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي، قاض، لغويّ محدث أندلسي، توفي سنة: ٥٠١ هـ. يُنظر: إنباه الرواة ٢ / ٣٢٩ .
(١١) يُنظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي ص: ٢٧ بتصرف في النقل عنه.
(١٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٦ / ب.

أن يقرأ بالرفع مبتدأ وجملة (يفصل) خبر، والجملة الاسمية حالية أو مستأنفة، و"الثانِ": بكسر النون وحذف الياء اكتفاء بدلالة الكسرة عليها، والمراد بالظرف هنا ما يشتمل الجارّ والمجرور.

****

الباب الأول

وأولُ الأبوابِ فيه أربعُ * مسائلٍ خُذْهَا كدرٍّ تلمعُ**

وما عليهِ في العلوم بَرْهنا * مِنْ مطلبٍ مثلِ البناءِ في هنا**

مسألةٌ والحكمُ نَفْيُ أمرِ * عَنَ امْرٍ او إيجابُهُ لأمْرِ**

بيّن في هذه الأبيات مسائل الباب الأول وأنها أربع، ولما ذكرت المسألة هنا عرفتها بأنها: كل مطلوب برهن عليه في العلم[١]، فالجمعية المفادة من (العلوم) في النظم غير مرادة لدخول (أل) الجنسية[٢] عليه وهي تبطل معنى الجمع، ولأن المقام ينم عليه ويومئ إليه، وذلك (مثل البناء في هنا) بأن يقال: بنيت؛ لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة وهي معنى حرفي وإن لم تضع له العرب حرفًا، ولمّا ذكرت الحكم في قولي: (وحكمها) عرفته بقولي: نفي أمرٍ عن امرٍ نحو: (ما قام زيد)، أو إيجابه أي: إثباته لأمرٍ نحو: (قام زيد).

[قوله: "تلمع" يجوز أن تقرأ بالفوقية التي هي للواحدة المؤنثة على أن الجملة حال من الضمير المنصوب في (خذها)، وأن تُقرأ بالتحتية على أن الجملة صفة لـ(در) فتكون في محل جر، والثاني أقرب][٣].

المسألة الأولى

ادعُ كلامًا وكذاكَ جُمْلَهْ * القولَ ذا إفادةٌ كجُدْ لَهْ**

قلتُ: فإنْ يَعْرَ عن الإفادَهْ * فجملةٌ كإن أتَتْ سعادَهْ**

وَاسْمِيَّةٌ إنْ بُدِئَتْ باسْمٍ قَفُلْ * زيد يقومُ إنَّ هذا الرَّجُلْ**

وإن تراها[٤] بُدِئَتْ بالفعل * فإنها فعليةٌ في [النَّقْلْ][٥]**

تقول: قام مذنبٌ ومِثْلُهْ * زيدًا لقيتهُ ويا عبد اللهْ**

(القول): هو اللفظ الموضوع، و**(اللفظ):** الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية[٦]،

---

(١) يُنظر: شرح نكت ابن هشام من قواعد الإعراب، لابن جماعة ص: ١٧ .

(٢) (أل الجنسيّةُ) إما أن تكون للاستغراقِ، أو لبيانِ الحقيقة. والاستغراقيّةُ، إما أن تكون لاستغراق جميعِ أفرادِ الجنس. وإما لاستغراق جميعِ خصائصهِ، يُنظر: جامع الدروس العربية ص: ١٤٨ .

(٣) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٧ / أ .

(٤) بإثبات الألف لاستقامة الوزن.

(٥) [وفي نسخة (بالفعل) مكان (بالنقل) وعليه بُني العروض والضرب ويكون بينهما: جناس تام لفظًا وخطًا]. ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٧ / أ .

(٦) يُنظر: شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص: ١٨ .

و(**الموضوع**): من الوضع وهو تعيين شيء لشيء بحيث إذا علم الشيء [٣٧/ أ] الأول علم منه الشيء الثاني، و(المفيد): ما أفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يبقى للسامع انتظار يعتد به، [أي: خرج به الانتظار غير المعتد به كانتظار السامع بعد ذكر جزأي الإسنادي حقيقة أو حكمًا إلى المتعلقات؛ فإن ذلك الانتظار لا يقدح في ثبوت الإفادة وحصولها][(١)]، فالقول المفيد يسمى كلامًا وجملة؛ نحو: (جد) فهذا قول مفيد يقال له: كلام؛ لصدق تعريفه من القول المفيد عليه، ويقال له: جملة[(٢)]؛ لأنها مركب إسنادي من فعل وفاعل مستكن فيه[(٣)].

وأشرت إلى أن الجملة أعم من الكلام عمومًا مطلقًا؛ لأن نحو: (إن أتت سعاده) من كل جملة شرطية لا جواب لها جملة لأنها مركب إسنادي، وليست كلامًا لانتفاء الإفادة عنها.

والجملة من حيث هي تنقسم باعتبار التسمية باعتبار صدرها إلى قسمين:

اسميه: إن بدئت باسم لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا؛ نحو: (زيد قائم)، ونحو: (قام) في جواب: (أفعل زيد؟) إذ التقدير: (زيد قام)، ونحو: (إنَّ هذا الرجل).

وفعلية: وهي المبدوءة بالفعل كذلك؛ نحو: (قام مذنب)، و(زيدًا ضربت)، ونحو: (زيدًا لقيته) من كل جملة فعلية حذفت لدلالة مفسرها عليها، ومثله نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[(٤)] مما حذف فيه صدر الجملة لدلالة مفسره عليه[(٥)]، ولذا أبدلت مثال الأصل بقولي في نسخة[(٦)]: (إن امرؤ جاء)، ونحو: (يا عبد الله) من كل منادى فإن أصله (أدعو عبد الله) فحذف الفعل وجوبًا؛ لإقامة حرف النداء مقام الفعل، ومنها: [أي: من الجملة الفعلية المبدوءة بالفعل حكمًا وذلك لإهمال النظر إلى الحرف المبدوءة به][(٧)]ومنها:(هل قام مذنب؟).

واستفيد من الاقتصار على النوعين المذكورين في مقام البيان أن لا زيادة عليهما، والجملة الظرفية لا تخرج عنهما، فإنه لا يضر في اسمية الجملة أو فعليتها تصديرها بالحرف كما أشرت إليه سواء غيّر المعنى أو الإعراب دون أصل المعنى كمثال المتن: (إن هذا لرجلٌ)، وعدلت عن مقتضى المقام من عطف فعلية على قسيمه اسمية إلى ما أتيت به تفنُّنًا في التعبير؛ ولما كان التأخير مظنة عدم التحقيق

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٧ / ب.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد: ١ / ٢٧٤ .

(٣) [وكان حق التقابل في التعبير أن يُقال: لصدق تعريفه؛ بأن المركب الإسنادي عليه، لكنه عدل عن ذلك إلى ما فعله تفننًا في التعبير] . ما بين المعقوفين زيادة في هامش المخطوط لا يحتاج إليها النص.

(٤) سورة التوبة من الآية [٦].

(٥) فالتقدير: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك)، فالظّاهر مفسّر للمضمر.

(٦) لم أقف له على نسخة أخرى.

(٧) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٧ / ب.

والإغفال دُفع بالتأكيد لمضمون ذلك. [٣٧/ ب]

وإن يكُنْ في ضمن هذى جُمْلَهْ * فَسمِّها الكبرى وخذ ذي الجُملهْ**

وإن تكن على سواها تُبنى * فسمها الصغرى كنحن تُبنا**

قلتُ وقد أورد زيد ظاهرُ * إذ ليس منهما وهذا الظاهرُ**

وقولهم: صغرى وكبرى لحنوا * أورده الشُّراح وَهْو بيِّنُ**

تنقسم الجملة انقسامًا آخر باعتبار الوصفية إلى قسمين؛ لأنها إن كانت في ضمنها جملةٌ فهي الكبرى، وإن كانت مبنية على غيرها فهي الصغرى(١).

فمثال الأولى: (نحن تبنا)؛ لأن في ضمنها جملة فعلية وهي جملة خبر عن المبتدأ، ومثال الثانية: جملة (تبنا) فإنها مبنية على المبتدأ وهو قوله: (نحن).

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين: نحو: (زيد أبوه غلامه منطلق) فالجملة كلها من المبتدأ وجملة الخبر جملة كبرى لا غير؛ لأنها جملة في ضمنها جملة، وجملة (غلامه منطلق) صغرى لا غير؛ لأنها مبنية على غيرها وهو (أبوه)، وجملة (أبوه غلامه منطلق) صغرى؛ لأنها مبنية على غيرها وهو المبتدأ الذي هو (زيد)، وكبرى؛ لأنها جملة في ضمنها جملة(٢).

وقد أورد على تعريف كل من الجملتين الصغرى والكبرى بما ذكر في النظم كأصله للجملة المركبة من المبتدأ المخبر عنه بمفرد نحو: (زيد ظاهر)، فليست الجملة صغرى؛ لأنها ليست مبنية على غيرها، ولا كبرى؛ لأنها ليس في ضمنها جملة، وهذا الإشكال ظاهر.

وأورد أيضًا أن وصفهم جملة بـ(صغرى) و(كبرى) في قولهم: (جملة صغرى) أو (كبرى) لحن؛ لأن أفعل التفضيل المجرّد عن (أل) والإضافة يجب إفراده وتذكيره(٣)، وهذا بيِّنٌ أيضًا، وقد ذكرت بعض ما أجيب به عن كل منهما في الشرح الكبير(٤)،[من ذلك: أن محل وجوب تذكير وإفراد أفعل التفضيل المجرد عن ما ذُكر إذا قُصد معنى التفضيل، أما إذا قُصد الاتصاف بتلك الصفة فقط فيتبع موصوفه لخروجه عن باب أفعل التفضيل حينئذٍ، ومن ذلك: أن كلامي صغرى وكبرى مضافان إلى معرفة تقديرًا، وأن الأصل: صغرى الجملة، وكبرى الجملة، وحذف المضاف إليه؛ للعلم به لشهرته كما في قوله:

---

(١) يُنظر: شرح قواعد الإعراب للقُوجَوي ص: ١٦ .

(٢) يُنظر: شرح الأزهرية خالد الأزهري ص: ٥٣ .

(٣) يُنظر: شرح القطر لابن هشام ص: ٣١٦ .

(٤) هذا على اعتبار أنه استعمل (صغرى)، و(كبرى) نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يُستعمل إلّا معرّفًا. والاعتذار عنه أنّه استعمله استعمال الأسماء، لكثرة ما يجيء منه بغير تقدّم موصوف، نحو: "صغيرة" و"كبيرة"، فاستعمله لذلك نكرةً. ويجوز عدم إرادة التفضيل بل معنى الفاعل. انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ١٣٩ ، والتذييل والتكميل: ١٠ / ٢٧٦ .

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا *** بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ[1][2]

فائدة:

عرّف ابن السِّيد[3] في شرح شواهد الجمل الكبرى[4] بأنها كل جملة لا موضع لها من الإعراب، والجملةَ الصغرى بأنها كل جملة لها محل منه[5]. انتهى.

وعليه فجملة (زيد ظاهر) كبرى، وتعريفه [٣٨/ أ] المذكور للكبرى يرد عليه نحو قوله: (زيد أبوه غلامه منطلق) فإن جملة (أبوه غلامه منطلق)؛ كبرى بالنظر لما بعدها، وقد صرح هو بذلك مع أنها ذات محل من الإعراب[6]، والله أعلم.

المسألة الثانية

ثانية منها أتتْكَ في الجُمَلْ * أي التي الإعرابُ فيها للمَحلْ**
سبعٌ فإحداها التي هي الخبرْ * بالمبتدا وإنّ رفعها استقَرْ**
تقول: زيدٌ قد أتى أخوه * وإنّ عمراً قد أتى أبوه**
والنَّصْبُ في كان وفي كاد فقُلْ * قد كان زيد يستشيرُ مَنْ فَضَلْ**
يكاد زيتها يُضي

المسألة الثانية من المسائل الأربع في الجمل الواقعة في موقع ذي إعراب، وهذا معنى قولي: "أي التي الإعراب فيها للمحل"؛ أي: حلت الجملة محل معرب[7]، فكان الإعراب للجملة باعتبار محلها، **وهذه الجمل عدها على المشهور سبع:**

الأولى: الجملة الواقعة خبرًا فهي معربة المحل؛ لأن حق الخبر الإعراب، فلما حلت محل الخبر أعربت محلًّا، ومحلها مختلف باختلاف الأبواب فمحلها رفع في باب المبتدأ نحو: (زيد أتى أخوه)

---

(١) من الكامل للفرزدق في ديوانه: ٢ / ٤٥٦ (شرح)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ١٣١ ، والمقاصد النحوية: ٤ / ١٥٣٨ .

اللغة: (سَمَكَ) : رفع. (البيت) أراد به: المجد والشّرف. (الدّعائم) : جمع دِعامة؛ وهي العمود، أو ما يُسند به الحائط إذا مال ليمنعه من السّقوط.

والشّاهد فيه: (أعزّ وأطول) إذ لم يقصد بهما التفضيل وإنما يقصد بهما الصفة بمعنى عزيزة وطويلة.

(٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٨ / أ .

(٣) هو : عبد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد: من العلماء باللغة والأدب، ولد سنة: ٤٤٤ هـ، وله مؤلفات كثيرة منها: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وتوفي سنة: ٥٢١ هـ . يُنظر: إنباه الرواة ٢ / ١٤١ .

(٤) في الهامش ٣٨ / أ [الكبرى ليس صفة للجمل، بل هو مفعول عرف].

(٥) يُنظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ص: ٢٥ (قسم التحقيق).

(٦) يُنظر: المصدر السابق ص: ٢٥ .

(٧) جاء في الحاشية: ٣٨ / ب (مفرد).

فجملة (أتى أخوه) في محل رفع على أنها خبر المبتدأ، والأصح أنَّ الرافعَ المبتدأ[١]، وفي باب (إنَّ) نحو: (إنَّ زيدًا قد أتى أبوه) فجملة (أتى أبوه) في محل رفع خبر (إن) والرافع (إن) على الأصح[٢]، والرابط فيهما (الهاء) ومحلها نصب في بابَيْ (كان) و(كاد).

فمثال خبر (كان): (زيد يستشير) فجملة (يستشير) الفعلية المركبة من الفعل والفاعل المستكن فيه جوازًا في محل نصب خبر (كان).

ومثال خبر (كاد): ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[٣] المركبة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر (يكادُ).

ولما اشترك الجميع في الخبرية جعلت في العد واحدة، وإن افترق محلها باعتبار الأبواب المذكورة نصبًا ورفعًا.

ويفترق كل من [٣٨/ ب] الخبر المرفوع في بَابَي المبتدأ و(إنَّ)، وكلٌّ من الخبر المنصوب في بابَيْ (كان) و(كاد) بأوجهٍ ذكرتها في الشرح الكبير.

والثانية: ما وقعت حالية، والتالية:

واقعةٌ مفعولًا احكُمْ للمحلْ* بالنصب فيهما كجِئتَ وهْو حَلْ**

وقال: زيد خالد في الدار* وخِلْتُ سلمانَ أبوه داري**

كذاك ما عُلق عنه القَلْبي* أي منعه مِنْ عَملٍ مُكتَسَبِ**

في اللفظِ لا المحلِ للمانع إنْ* كان كالاستفهام ما لامٍ وإنْ**

الجملة الثانية الواقعة حالًا سواء كانت اسمية نحو: (جاء زيد وأبوه قائم)، و(جئت وهو حل) فالجملة الاسمية في محل نصب على الحال، والرابط لها كل من الواو والضمير، أم فعلية نحو: (جاء زيد يضحك)، و(جاء عمرو وقد طلعت الشمس)[٤]، فالجملة الفعلية في محل نصب كذلك، والرابط لها في الأول الضمير وفي الثاني الواو.

والجملة التالية للثانية وهي الثالثة الواقعة مفعولًا به، ولما اشتركت الجملتان المذكورتان في نوع إعراب المحل قرنتهما في الذكر ونبهت على ذلك بقولي: "احكم للمحل بالنصب فيهما"، وأيضًا فلقرنهما

---

(١) وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين واختاره ابن مالك في التسهيل. يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٢٧٠ ، وتوضيح المقاصد للمرادي: ١ / ٤٧٣ .

(٢) وهذا على مذهب البصريين، بخلاف الكوفيين الذين يرون أنها لا تعمل في الخبر، وإنما مرفوع بالمبتدأ. يُنظر: الهمع: ١ / ٤٩٠ .

(٣) سورة النور من الآية [٣٥].

(٤) هذا على مذهب الكوفيين والأخفش وتابعهم في ذلك ابن مالك حيث أجازوا وقوع الماضي حالًا دون (قد)، على حين ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وقوع الماضي حالًا دون (قد). انظر: الإنصاف: ١ / ٢٠٥، وشرح التسهيل: ٢ / ٣٦١ ، والتذييل والتكميل: ٩ / ١٨٩ .

بالذكر حكمة أخرى؛ هي أن الجملة قد تكون محتملة لكل منهما نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾[١] فجملة (وجوههم مسودة) محتملة لكونها حالًا إن كانت رأى بصريةً، ولكونها مفعولًا ثانيًا إن كانت رأى علميةً[٢]؛ والواقعة مفعولًا لها أبوابٌ: ذكرت بعضها زيادة على الأصل:

الأول: الجملة الواقعة مقول القول نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[٣] فجملة (إني عبد الله) في محل النصب مفعول القول، ومنه أيضًا مثال المتن فجملة (خالد في الدار) المركبة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول القول.

والثاني: الجملة الواقعة مفعولًا ثانيًا في باب (ظن) ومنه مثال النظم: (خلت سلمان أبوه داري)، فـ(سلمان): مفعول أول، و(أبوه): مبتدأ مرفوع بالواو، و(داري): خبره مرفوع بضمة مقدرة للثقل [٣٩/ أ] وجملة (أبوه داري): في محل النصب ثاني مفعولي خالي.

ولا يخفى ما بين (الدار) و(دار) من الجناس التام اللفظي والخطى[٤]، [وذلك لأن (دار) الواقع ضربًا حقه أن يُكتب بلا ياء، والأفصح الوقف بحذف الياء وسكون ما قبلها في المنون المنقوص، وحينئذٍ فالياء الملفوظ بها ياء الإشباع، وهي كواوه تثبت للجناس لا يكتب الخطي كما ثبت اللفظي][٥] ولا يضر في ذلك تخالفهما تعريفًا وتنكيرًا ومنه نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [٦].

والثالث: الجملة المعلق عنها العامل، والتعليق: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا؛ لمجيء ما له صدر الكلام كما أشرت إلى ذلك بقولي: "كذاك ما علق عنه القلبي"، والمشبه به: الجملة الواقعة مفعولًا به ثانيًا لـ(ظن) المشبه مفعولًا ما علق عن العمل من الفعل القلبي وهو (ظن) وأخواتها، وسميت بذلك؛ لتعلق معانيها وهو اليقين أو الظن بالقلب[٧].

وقولي: "أي منعه... إلى آخره"، بيان لحد التعليق وهو مأخوذ من تعليق الجدار أو من قولهم: (امرأة

---

(١) سورة الزمر من الآية [٦٠].
(٢) يُنظر: التبيان: ٢ / ١١١٢ .
(٣) سورة مريم من الآية [٣٠].
(٤) الجناس بين اللفظين، وهو تشابههما في اللفظ: والتامّ منه: أن يتفقا في أنواع الحروف، وفى أعدادها، وفى هيئاتها، وفى ترتيبها يُنظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ١ / ١١٣ .
(٥) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٩ / ب.
(٦) سورة الروم من الآية [٥٥].
(٧) يُنظر: توضيح المقاصد: ١ / ٥٥٥ .

معلقة)[١]، وهي التي أساء زوجها معاشرتها فهي ليست مطلقة فتتزوج وكأنها ليست مزوجة؛ لعدم حصول مطالب الزوجات لها؛ وكذا العامل المعلّق عامل باعتبار المحل وغير عامل باعتبار اللفظ[٢].

وبينت بعض الموانع من العمل المعلِّقة للعامل بقولي: "كالاستفهام"؛ أي: بأن يكون المفعول اسم استفهام، وذلك نحو: (علمت منْ زيد؟)، أو مضافًا إليه نحو: (علمت أبو من زيد)، فالجملة الاسمية في المثالين في محل النصب بـ(علم)، ومنع من العمل فيهما لفظًا وجود ما له الصدارة من اسم الاستفهام فإنه يمنع ما قبله من العمل فيه، [أو لام الابتداء نحو: (علمت لزيد قائم)][٣]، أو (ما) النافية نحو: (علمت ما زيد قائم)، أو (إن) النافية نحو: (ظننت إن زيد قائم)، فالجمل الثلاث علق عنها العامل لوجود (ما) النافية في الأولى، و(اللام) في الثانية، و(إن) النافية في الثالثة وهما يمنعان من عمل ما قبلهما فيما بعدهما[٤].

والجملةُ المضافُ ليها رابَعهْ * محلُّها جَرٌّ بلا منازعهْ**

تقول: هذا يومُ يُبعثونا * ويومَ هُم يتلوه بارزونا**

وكلُّ ما بعد إذا وإذْ أتىَ * ذي آيةٍ وريثَ حَيْثُ يا فتىَ**

لَدُنْ كذا قولٌ وقائلُ احكم * بجرها بذا المضافَ فاعْلَم [٣٩/ ب]**

الجملة الرابعة من الجمل التي لها [محل][٥] من الإعراب: الجملة المضاف إليها ومحلها جر بلا منازعة بين النحاة؛ لأن المضاف إليه حكمه الجر وجرها بالمضاف على المذهب المنصور[٦] كما أشرت إليه آخرًا بقولي: "[احكم][٧] بجرها... إلى آخره"، نحو: (هذا يوم يبعثونا)، فـ(ها): حرف تنبيه، و(ذا): اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، و(يوم): خبره، و(يبعثون): جملة فعلية مركبة من المضارع ونائب فاعله وهي في محل خبر لإضافة (يوم) إليها وهو العامل الجر في محلها.

ونحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾[٨] فـ(يوم) ظرف لما قبله وهو مضاف، والجملة الاسمية المركبة من المبتدأ وهو الضمير المنفصل المرفوع بالعامل المعنوي وهو الابتداء، وخبره وهو (بارزون) المرفوع بالمبتدأ في محل جر بإضافته إليها والجار هو المضاف[٩].

---

(١) يُنظر: التعريفات للجرجاني ص: ٢٥٩ .

(٢) يُنظر: تعليق الفرائد: ٤ / ١٧١ ، ومعاني النحو: ٢ / ٣٦ .

(٣) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٣٩ / ب.

(٤) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢ / ٣٥٦ .

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النص.

(٦) إذ قد اختلف في الجار للمضاف إليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو (اللام) أو (من) أو (في) وقيل: هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال. انظر: شرح الألفية لابن عقيل: ٣ / ٤٣ .

(٧) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٤٠ / أ.

(٨) سورة غافر من الآية [١٦].

(٩) يُنظر: التبيان: ٢ / ١١١٧ .

وأتيت بمثالين تنبيهًا على أنه لا فرق في الحكم المذكور للجملة المضاف إليها بين كونها فعلية كالمثال الأول في النظم أو اسمية كالمثال الثاني فيه، وقدمت الفعلية في هذا المقام مع أن الاسمية أشرف منها[١] كما صرحوا به[٢]؛ لكونها كالدليل على جواز الإضافة إلى الاسمية؛ لأنه إذا لم يمنع الإضافة إليها تصديرها بالفعل بالذي لا يضاف إليه أصلًا فالمصدرة بالاسم الذي من علاماته ذلك أولى بالجواز.

ثم بينت زيادةً على الأصل ألفاظًا تضاف إلى الجمل[٣] منها: (إذا)، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان نحو: (آتيك إذا طلعت الشمس). و(إذ) بسكون الذَّال وهي ظرف لما مضى منه نحو: (كنت عندك إذ جاء زيد). و(ذو) في قولهم: (اذهب بذي تسلم)[٤].

و(آية) بمعنى علامة بـ(آية جاء زيد)[٥]. و(رَيْث)[٦] بفتح الراء وسكون التحتية وبالمثلثة نحو: (جلست ريث مطر المطر). و(حيث) بوزن (ريث)[٧] إلا أن الحاء المهملة بدل الراء نحو: (اجلس حيث زيد جالس)[٨]. و(لَدُن) بفتح اللام وضم الدال المهملة وسكون النون مثل: (اقعد لدن زيد قاعد). و(قول) بفتح القاف، و(قائل) اسم [٤٠/ أ] فاعل منه نحو: (يعجبني قول لا إله إلا الله)، و(أكرم قائل محمد رسول الله)، فهذه الجمل المذكورات بعد كل من هذه الألفاظ مجرورة المحل والجارّ لها المضاف المذكور قبلها.

خامسُها[٩] جوابُ شَرْطٍ جَزَمَ * إنْ بإذا والفاء يُقرنْ جُزِمَ**
من يضلل اللهُ فلا هادي لهْ * ففي محل الجزم لا هادي لهْ**
هُمْ يقنطون بعد إنْ تصبهمْ * محلها جزمٌ أتاك عنهمْ**
لجوزها كلِّ شروطٍ سلفتْ * .....**

الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب: الجملة الواقعة جواب شرط جازم واقترنت

---

(١) وشرفه في كونه يقع مسندًا إليه، بخلاف الفعل. يُنظر: شرح الآجرومية للشنقيطي ص: ١٧٥ .
(٢) من الذين صرحوا بذلك: السيرافي في شرح الكتاب: ٣ / ٤٥٥ ، والسهيلي في نتائج الفكر ص: ١٦٣ .
(٣) ذكر في قواعد الإعراب ص٣٨: (إذ)، و(إذا)، و(حيث)، و(لما)، و(بينما)، و(بينا).
(٤) قولهم: "اذهَب بذِي تَسلَمُ"، معناه: بذي سلامتِك، فهو من إضافةِ المسمى إلى الاسم، فكأنه قال: "اذهب بسلامتك"، فنزل الفعل منزلة المصدر. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ١٨٥ .
(٥) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٢٥٣ .
(٦) (ريث) أصله: مصدر راث، يريث، إذا أبطأ، ويجوز أن يترك المصدرية ويستعمل في معنى ظرف الزمان، فيكون مبينًا على الفتح، ومضافًا إلى جملة فعلية. يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٢٦٠ .
(٧) يُنظر: نتائج الفكر للسهيلي ص: ٧٤ .
(٨) يُنظر: شرح الألفية لابن عقيل: ٣ / ٥٥ .
(٩) جاء في هامش المخطوط ٤٠ / أ قوله: ذكَّر لفظ العدد نظرًا لتذكير الخبر وهو قوله (جواب)، وكذا ذكره في (سادسها) و(سابعه) فيما يأتي نظرًا لتذكير لفظ ما .

بالفاء لفظًا أو تقديرًا أو بـ(إذا) الفجائية، فإنها يُحكَم لمحلها حينئذ بالجزم، فـ(جَزَمَ) المذكور في عروض البيت مبني للفاعل هو وفاعله المستتر فيه جملة فعلية صفة (شرط)؛ أي: جواب شرط جازم والمذكور في ضرب البيت مبني للمجهول؛ أي محكوم للجواب بالجزم حينئذ.

فمثال ما ربط بالفاء لفظًا: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾[١] فـ(من): اسم شرط في محل نصب مفعول به مقدم، و(يضلل): فعل الشرط مجزوم به بسكون مقدّر تعذّرًا منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من الساكنين هما آخر الفعل واللام المدغمة من لفظ الجلالة، والاسم الكريم: فاعل، والفاء: رابطة للجواب بالشرط، و(لا): نافية للجنس نصًّا، و(هاديَ): اسمها مبني على الفتح؛ لكونه مفردًا متصلًا بها، و(له): في محل رفع خبر (لا)، والجملة الجوابية في محل جزم؛ لاقترانها بالفاء.

ومثال الرابط بالفاء المقدرة: قول الشاعر:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها * .....**[٢]

فالجملة الاسمية في محل جزم؛ لربطها بالفاء المقدرة إذ التقدير: فالله يشكرها.

ومثال الربط بـ(إذا) الفجائية: قوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٣]، فجملة (هم يقنطون) في محل جزم لربطها بـ(إذا) الفجائية.

ولا تربط (إذا) الفجائية مقدرة بخلاف الفاء؛ وذلك لأصالة الفاء في الربط،[٤٠/ ب] وقد يجتمعان نحو: (إن تأتني فإذا أنا أكرمك)، والربط حينئذ بالفاء.

..... * سادسُها وسابعٌ ما قد أتَتْ**
تابعةً لمفردٍ أو جُمْلَهْ * لها محلٌّ فاعْطِها مَحلّهْ**
من قبلِ أن يأتيَ يومٌ فاثبتا * لقوله: لا بيعُ رفعًا يا فتى**
والتابعهْ لِجُمْلَةٍ مثالُها * هندٌ تقومُ وأتى منالُها**
قلتُ: وذا بِنَا على ما قد ظهَرْ * مِنْ كونها عَطْفًا على ذاكَ الخبرْ**
وإن يكن قدَّرْتَها عطفًا على * جملةِ هندٍ فاهْمِلَنْها تعْدِلا**
والواو إن قدَّرْتَها للحال * فاحْكُمْ بنصبها بكل حال**
وإنْ للاستئناف يا ذا قُدِّرتْ * فاحكم بإهمال لها قَدْ أُثْبتتْ**

الجملة السادسة: الجملة التابعة لمفرد، ولا يكون إلا معربًا؛ [أي: لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا][٤]، وهي

---

(١) سورة الأعراف من الآية [١٨٦].

(٢) صدر بيت من بحر البسيط، نُسب إلى حسان بن ثابت ولم أجده في ديوانه، وقيل لغيره، وعجزه:
(والشّرُ بالشرّ عند الله مثلان)
وهو في: الكتاب: ٣ / ٦٥ ، والمقتضب: ٢ / ٧٢ ، والأصول: ٣ / ٤٦٢ .

(٣) سورة الروم من الآية [٣٦].

(٤) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٤١ / أ .

تكون صفة ومعطوفة وبدلًا.

والجملة السابعة: الجمعة التابعة لجملة ذات محل من الإعراب كالمعطوفة على جملة الخبر أو الحال أو المفعول أو غير ذلك مما تقدم، وتكون هذه أيضًا صفةً وبدلًا وتأكيدًا لفظيًّا، ولما اشتركت الجملتان في التبعية وفي الحكم؛ أي: إعرابها فيهما بحسب إعراب متبوعها قرنتهما في العد.

وقولي: "أو جملةٍ لها محل" احترازٌ عن تابع جملة لا محل لها من الإعراب كالتابعة للجملة المستأنفة أو الواقعة صلةً أو معترضةً.

وقولي: "فاعطها محله"؛ أي: محل المتبوع المدلول عليه بقولنا: "تابعه" أي: أعطها محل المتبوع من مفرد في الأولى، أو جملةٍ ذات محل في الثانية سواء كان رفعًا نحو: (جاء رجل يصلي)، و(زيد أبوه قائم وأخوه قاعد)، أو نصبًا نحو: (رأيت رجلًا يضحك)، و(كان زيد أبوه قائم وأخوه منطلق)، أو جرًّا نحو: (مررت برجل يصلي)، و(مررت برجل يصلي ويبكي).

وقد مثلت للتابعة للمفرد بقوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾[1] [٤١/ أ]، فجملة (لا بيع فيه) المركبة من (لا) النافية للجنس نصًّا، و(بيع) اسمها المبني معها على الفتح، والظرف الخبر لها؛ هذا على قراءة الفتح[2]، وعلى قراءة الرفع[3] فـ(لا) عاملة عمل ليس، و(بيع) اسمها، والظرف خبرها، والجملة المنفية على القراءتين في محل رفع صفة (يوم) الفاعل للفعل قبله؛ لأن الجملة بعد النكرات المحضة صفات كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في المسألة الرابعة.

وقولي: "قاثبتا لقوله: لا بيع رفعًا" فيه مسامحة؛ لظهور أن المراد ذلك مع الخبر، ورفعها لكونها صفة المرفوع.

ومثلتُ للتابعة للجملة ذات المحل بقولي: (هند تقوم وأتى منالها بالنون)؛ أي: مُرادها، ولا يخفى ما بينه وبين (مثالها) بالمثلث المذكور في عروض البيت من الجناس المصحف المحرف[4]، والمثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة، فـ(هند): مبتدأ، وجملة (تقوم): المركبة من الفعل وفاعله المستكن فيه في محل رفع على أنها خبر، وجملة (وأتى منالها): المركبة أيضًا من الفعل وفاعله الظاهر في محل رفع عطفًا على جملة (تقوم) الخبرية.

ثم نبهت على أن محل الحكم المذكور للجملة التابعة بمحل متبوعها إن قدرت (الواو) عاطفةً والعطف على جملة الخبر، فإن قدرت (الواو) واو الحال كانت الجملة في محل نصب على الحال من

---

(١) سورة البقرة من الآية [٢٤٢]، وسورة إبراهيم من الآية [٣١].

(٢) وهي قراءة ابْن كثير وَأَبُي عَمْرو. ينظر: السبعة في القراءات ص: ١٨٧ .

(٣) وهي قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائيّ. الحجة للقراء السبعة: ٢ / ٣٥٤ .

(٤) (الجناس المُحرّف) و(الجناس المُصحَّف) يقصد بالمحرف: ما اختلف ركناه في هيآت الحروف الحاصلة من حركاتها وسكناتها، نحو: (جبة البرد جنة البرد) وبالمصحف: ما تماثل ركناه وضعاً، واختلفا نقطاً، بحيث لو زال إعجام أحدهما لم يتميز عن الآخر كقول بعضهم: (غرك عزُّك). يُنظر: جواهر البلاغة للهاشمي ص: ٣٢٨ .

فاعل (تقوم)، وإن قدرت (الواو) للاستئناف كهي في قوله تعالى: ﴿ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾[١] برفع [الفعل][٢]، أو جعلتها عاطفةً والمعطوف عليه جملة (هند تقوم) المستأنفة فلا محل لها؛ لكونها مستأنفة في الأولى ومعطوفة على المستأنفة في الثانية.

المسألة الثالثة

ثالثةٌ أتَتْكَ فيما لا مَحَلّ * لها من الإعراب سبع قد كَمَلْ**

فالابتدائية والمستأنفهْ * عندهُمُ بينهما المرادِفَهْ**

مثاله : هند تقوم رُحِمَتْ * .....**

المسألة الثالثة من المسائل الأربع في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهذا هو الأصل [٤١/ ب] فيها؛ ولذا قدمها في المغني في الذكر على ما ماله محل منها[٣]، وعكس في الأصل، وتبعه النظم لشرف تلك الجمل بحلولها محل المفرد.

وهذه التي لا محل لها سبع:

الأولى: الجملة الابتدائية وتسمى المستأنفة فهما مترادفتان سميت بالأول؛ لوقوعها في ابتداء الكلام، وبالثاني؛ لاستئنافها عما سواها وهي الجملة المنقطعة عما قبلها[٤]، إما بأن ابتدئ بها حقيقة نحو: (هند تقوم) فالجملة الاسمية لا محل لها من الإعراب؛ لاستئنافها والابتداء بها حقيقة؛ إذ لم يتقدمها شيء أصلًا، أو ابتدئ بها حكمًا نحو قولك: (هند تقوم رحمت)، فالجملة الفعلية الدعائية وهي (رحمت) مستأنفة؛ لقطعها عما قبلها فهي كالمبدوء بها فلا محل لها فيهما من الإعراب. [والضمير المستكن في الفعل عائد إلى (هند) مدلول على عوده إليها بقرينة السياق وإن لم تكن الجملة الدعائية متعلقة بها من حيث الإعراب ولا مرتبطة بها من تلك الحيثية أصلًا][٥].

ثانيةٌ ما صِلةٌ قد وَقَعَتْ * نحو الذي قام أبوه [عُرِضَتْ][٦]**

الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الواقعة صلة لموصول اسمي، وهو: ما افتقر إلى صلة وعائد أو خلفه نصًّا كـ(الذي) وفروعه، أو مشتركًا كـ(من) وأخواته نحو: (الذي قام أبوه

---

(١) سورة الحج من الآية [٥].

(٢) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٤١ / ب .

الجمهور على الضم على الاستئناف; إذ ليس المعنى: خلقناكم لنقر. وقرئ بالنصب على أن يكون معطوفًا في اللفظ. والمعنى مختلف; لأن اللام في "لنبين: للتعليل، واللام المقدرة مع "نقر" للصيرورة. يُنظر: التبيان: ٢ / ٩٣٢ .

(٣) يُنظر: المغني ص: ٥٠٠ .

(٤) جعل ابن هشام التسمية بالمستأنفة أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل يُنظر:المغني ص: ٥٠٠ .

(٥) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٤٢ / أ .

(٦) في الأصل (عرضه) وكتبت بالتاء لتوافق العروض.

عرضه) فالموصول في محل الرفع مبتدأ رافعه الابتداء وجملة: (قام أبوه) المركبة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة (الذي) و(عُرَضه) بضم أوله وفتح ثانيه وهو كثير الاعتراض[١] خبر الموصول، والجملة كلها مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

ومثال المشترك: قوله تعالى:﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٢] فجملة (يستمعون) المركبة من الفعل وفاعله الضمير المتصل به لا محل لها؛ لأنها صلة (مَنْ)، والظرف خبر مقدم للموصول المبتدأ أُخِّرَ وحقه التقدم اهتمامًا بالخبر؛ لأن الكلام فيه، وجملة (ومنهم من يستعمون) مستأنفة لا محل لها.

أو صلة لموصول حرفي وهو ما يسبك مع صلته بمصدر؛ وهي خمسة جمعتها في قوله:

أَنَّ وأَنْ وكيْ ولو كذاك ما * عِدَّةُ موصول الحروف فاعْلَمَا**

نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[٣] فجملة (تخشع قلوبهم): لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة (أن) المصدرية وهي وصلتها في تأويل مصدر؛ أي: خشوع فاعل (يَأْنِ)[٤]. [٤٢/ أ]

ثالثه: الجملة المعترضة

لن تفعلوا من بعد إنْ لم تفعلوا * ذاتُ اعتراضٍ فالمحَلُّ مُهْمَلُ**

الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة المعترضة: وهي الواقعة بين شيئين متلازمين فلا تكون في اصطلاح النحاة في ابتداء الكلام ولا في آخره[٥]، ومثال ذلك: قوله تعالى﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [٦]، فـ(إن) حرف شرط جازم لفعلين وأتى به مع أنه موضوع للأمر المشكوك في وقوعه، والموضع لـ(إذا)؛ لأنه مقطوع بانتفاع قدرتهم على المعارضة سوقًا للكلام على حسب حسابهم إمكان ذلك تهكمًا بهم؛ قاله الزركشي في البرهان[٧].

و(لم): حرف نفي وجزم وقلب، و(تفعلوا): مجزوم به بحذف النون، و(الواو): ضمير متصل بارز في محل رفع فاعله، ومجموع الجازم والمجزوم في محل جزم فعل الشرط، و(الواو) في (ولن): واو الاعتراض، ومنصوب (لن) المنصوب بحذف النون، وفاعله المتصل به في محل رفع على الفاعلية،

---

(١) يُنظر: اللسان: (ع رض) ٧ / ١٧٩ .
(٢) سورة يونس من الآية [٤٢].
(٣) سورة الحديد من الآية [١٦].
(٤) يُنظر: الدر المصون: ١٠ / ٢٤٦ .
(٥) يُنظر: شرح نكت ابن هشام، لابن جماعة ص: ٣٠.
(٦) سورة البقرة من الآية [٢٤].
(٧) يُنظر: البرهان في علوم القرآن: ٤ / ٥٦ .

ومجموع الفعل والفاعل لا محل له؛ لأنه معترض بين الشرط وهو (إن لم تفعلوا)، وبين جوابه[١] وهو جملة ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[٢] فحكم بإهمال محل الجملة؛ لاعتراضها بين الشرط والجزاء المتلازمين.

رابُعها ما قد أَتَتْ مفسِّرهْ * وَهْي التي عما تلي مفسِّرهْ**
ليستْ بِعُمْدةٍ فخذ مثالهْ * مسَّتهمُ الباساءُ والخَبالَهْ**
فهذه قد فسَّرتْ ما يُبْهَمُ * في مثلُ الذينَ مِنْ قبلْهُمُ [٣]**
وجَعْلُ ذي تفسيرَ الاسْم المبهمِ * في مَثَلِ الذين قولُ المُعْظمِ**

الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة المفسرة[٤] وهي: الكاشفة لإبهام ما قبلها وليست بعمدة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ۖ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾[٥] فجملة (مستهم البأساء والضراء) لا محل لها [٤٢/ ب] من الإعراب؛ لأنها كاشفة عن إبهام المثل وهي القصة العجيبة التي لها شأن مستغرب ومبينة له، وكونها كاشفة عن إبهامه ومفسرة له لا محل لها؛ هذا قول جمهور المعربين والمشهور في ألسنتهم[٦].

وجوَّز أبو البقاء العكبري إعرابها حالًا بإضمار (قد)[٧]، والظاهر أن مراده أنها حال من الضمير في (خلوا) فلا يرد عليه ما في المغني[٨] كما بيناه في الشرح الكبير.

وجوَّز بعضهم أن تكون الجملة مستأنفة جوابًا لمن قال: كيف مثلهم؟ فقال: مستهم البأساء[٩]. و(الخبال) بالخاء المعجمة والباء الموحدة: الفساد[١٠] والهاء فيه للوحدة.

واحترز بقولي: "وليست بعمدة" عن الجملة المفسرة لضمير الشأن نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[١١] فجملة: (الله أحد) مفسرة لقولـه: (هو)، و(هو): ضمير شأن على قول بعض[١٢]، أو لضمير

---

(١) يُنظر: إعراب القرآن للنحاس ص: ٣٧ .
(٢) سورة البقرة من الآية [٢٤].
(٣) في المخطوط (قبلكم) وغيرت في النظم لتوافق عروض النظم.
(٤) يرى الشلوبين أن لها محلًا بحسب المفسَّر إن كان له محل، وإن لم يكن له محل فلا محل لها. يُنظر: شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص: ٣١ .
(٥) سورة البقرة من الآية [٢١٤].
(٦) يُنظر: البحر المحيط: ٢ / ٣٧٣، والدر المصون: ٢ / ٣٨١ ، واللباب لابن عادل: ٣ / ٥١٣ .
(٧) يُنظر: التبيان: ١ / ١٧١ .
(٨) قال في المغني ص ٥٢٢: "وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار (قد) والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا "
(٩) يُنظر: البحر المحيط: ٢ / ٣٧٣ ، وإعراب القرآن وبيانه لمحي الدين درويش: ١ / ٣١٧ .
(١٠) يُنظر: اللسان: (خبل) ١١ / ١٩٧ .
(١١) سورة الإخلاص من الآية [١].
(١٢) يُنظر: البديع لابن الأثير : ١ / ٦١ ، والتبيان: ٢ / ١٣٠٩ ، والبحر المحيط: ١٠ / ٥٧٠ .

القصة[١] نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٢] فالضمير للقصة وهو اسم (إنَّ)، وجملة (لا تعمى الأبصار) مفسرة لضمير القصة[٣]، فالجملة فيهما في محل رفع مفسرة لضميري الشأن والقصة.

وما أتت جواب فعل القسم * فإنها خامسةٌ فليعْلَمِ**

مثاله: واللهِ ذي الجلالِ * لأرتقِي إلى ذُرى المعالي**

الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة الواقعة جوابًا للقسم، نحو: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ﴾[٤] فجملة (لنحشرنهم): لا محل لها من الإعراب، ومنه قول النظم: (والله ذي الجلال)؛ أي: العظمة والقهر.

(لأرتقى إلى ذرى المعالي) ـ بضم الذال ـ جمع ذروة[٥] بضم الذال وكسرها، فجملة (لارتقى): لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم، ثم اللام في فـ(ليعلم): لام الأمر، ومجزومها المضارع المبني للمجهول المبدوء بياء الغيبة؛ أي: فليعلم ما ذكر، أو بتاء الغيبة؛ أي: فلتعلم الجملة، أو المبني للفاعل أمر للمخاطب، وأمر المخاطب باللام قليل[٦]، ومنه قوله تعالى: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[٧] على قراءة تاء المخاطب[٨]، وفي نسخة[٩] بدل (فليعلم) قولنا: (في القسم) بكسر القاف وفتح المهملة ـ جمع قسمة مصدر[١٠] مراد به التقسيم وهي أولى؛ لما فيها من الجناس المحرف نحو قولك: (أتيت أَمْرًا إِمْرًا). [٤٣/ أ]

سادسها جوابُ شرطٍ ما جَزَمْ * كلو تجيني[١١] لأنلْتُكَ النِّعَمْ**

أو جازمٌ وما قُرِنْ بالفا ولا * بأختها إذا كمَنْ علا غلا**

الجملة السادسة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: جملة جواب الشرط غير الجازم، وذلك

---

(١) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٤٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٣١٠ .

(٢) سورة الحج من الآية [٤٦].

(٣) يُنظر: التبيان: ٢ / ٩٤٥ .

(٤) سورة مريم من الآية [٦٨]. وفي المخطوط (فوربك لنحضرنهم) وهذا خطأ من الناسخ.

(٥) يُنظر: اللسان: ١٤ / ٢٨٤ (ذرى).

(٦) لأن أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال . ينظر: الهمع: ٢ / ٥٣٩ . وخصه ابن خالويه بالمبني للمجهول فقال: " ... وهو ضعيف في العربية، لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلّا فيما لم يسمّ فاعله كقولهم: (لتعن بحاجتي)" . الحجة ص: ١٢٨ .

(٧) سورة يونس من الآية [٥٨].

(٨) هي قراءة زيد بن ثابت، ويعقوب في رواية رويس . يُنظر: معاني القرآن للفراء: ١ / ٤٦٩ ، والمبسوط في القراءات العشر لابن مهران ص: ٢٣٤ .

(٩) لم أعثر له على نسخة أخرى.

(١٠) يُنظر: الصحاح: ٥ / ٢٠١١ (ق س م).

(١١) بحذف همزة (تجيئني) لتصبح (تجيني) وهذا من باب التخفيف.

كجواب (لو) نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾[١] فجملة (لرفعناه) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب (لو)[٢].

وكذا جواب(لولا) نحو: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٣]، وكذا جواب (إذا) الواقعة في غير الشعر نحو: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٤]، فجملة الجواب في هذا كله لا محل لها من الإعراب؛ لكون الشرط فيها غير جازم.

وكذا جملة جواب الشرط الجازم إذا لم يقترن بـ(الفاء) أو (إذا) الفجائية وذلك نحو: (من علا غلا)، وأحدهما بالمعجمة، والآخر بالمهملة، فجملة الجواب في هذا ومثله لا محل لها من الإعراب، والمحكوم له بالمحل فيه إنما هو الفعل فقط.

سابعةٌ تابعةٌ ما لا مَحَلْ* له كقام ذا وجاء بالنِّحَلْ**

الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة التابعة لجملة لا محل لها كالتابعة للمستأنفة، نحو: (قام ذا وجاء بالنحل) فجملة (قام ذا) استئنافية، وجملة (جاء) لا محل لها؛ لأنها تابعة؛ أي: معطوفة عطف نسق على ما لا محل له وهي المستأنفة، وهذا على جعل (الواو) عاطفة، أما إذا قدرتها حالية وقدرت (قد) قبل الفعل فالجملة في محل نصب على الحال، واستغنيتُ عن التنبيه على ذلك؛ اكتفاء بما تقدم آخر المسألة الثانية، فإن المناسب بحال الطالب النبيه أن لا يغيب ذلك عنه.

ومثل التابعة للمستأنفة: التابعة للواقعة صلةً، أو مفسرة، أو معترضة، أو غير ذلك، ويشتمل ذلك كله قول النظم: (ما لا محل له). و(النِّحَل) بكسر النون وفتح الحاء المهملة[٥] وبوزنه: (النِّعَم) جمع نعمة، وهي: الأمر المستلذ المحمود العاقبة، [٤٣/ ب] ومن ثمة قيل: لا نعمة لله على كافر؛ لأن [نعمه][٦] استدراج.

المسألة الرابعة

رابعةٌ وهُو ختام الأول* إن جملةٌ قد سَلِمَتْ من عامل**

ولم تكن أنشا فبعد النكره* إن محضة فصفةٌ مقررهْ**

وإن ترى من بعد محض المعرفهْ* فإنها حالٌ لدى ذي المعرفهْ**

---

(١) سورة الأعراف من الآية [١٧٦].

(٢) يُنظر: شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص: ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) سورة سبأ من الآية [٣١].

(٤) سورة الروم من الآية [٢٥].

(٥) والمقصود به الشيء المعطى . يُنظر: اللسان (ن ح ل) ١١ / ٦٥٠ .

(٦) ما بين المعقوفين في هامش المخطوط: ٤٤ / أ (ملاذ).

مثالها حالًا أتى ذا يضحكُ *** وصفةً أتاك بدرٌ يفتكُ
وبعدَ غير المحض منهما احْتَمَلْ *** حالِيَّةً وصفيةً فخُذْ مَثَلْ
في قوله: كَمَثَلِ الحمارِ *** يحمل أسفاراً لذي الأسفارِ
وفي مررت بفتىً يُصَلِّي *** يُكْرَمُ كل واردٍ بالنَّقلِ

المسألة الرابعة وهي ختام مسائل الباب الأول: الجملة الخبرية: التي لم يطلبها عامل ولم يوجد بها مانع فهي بعد النكرات المحضة [صفات][١] وبعد المعارف المحضة [أحوال][٢]، وبعد غير المحض منهما محتملة لكل منهما[٣]، وذلك كالمعرف بـ(أل) الجنسية فإنه معرفة لفظًا كالنكرة معنى، وكالنكرة الموصوفة، فإنها نكرة لفظًا ومعنًى، لكن لما تخصصت بالوصف وقل الاشتراك قربت من المعرفة.

فمثال الواقعة صفة: (أتي بدر يفتك) فجملة (يفتك) في محل رفع صفة للفاعل؛ لأنه نكرة محضة.

ومثال الواقعة حالًا: (أتى ذا يضحك) فجمله (يضحك) في محل نصب حال من (ذا)؛ لأنه معرفة محضة، إذ هو اسم إشارة وهو لا يقبل التنكير.

ومثال الواقعة بعد غير المحض منهما المحتملة للوصفية والحالية كالواقعة بعد المحلى بـ(أل) الجنسية كقوله تعالى﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[٤]، فجملة (يحمل) محتملة لأن تكون في محل نصب على أنها حال من لفظ (الحمار)، ولأن تكون في محل جر على أنها صفة له[٥]؛ لأنه كالنكرة من حيث المعنى، وكالواقعة بعد النكرة الموصوفة نحو: (مررت بفتى فاضلٍ يصلي) فجملة (يصلي) يجوز إعرابها بالجر صفة لـ(فتى) لنكارته، وإعرابها بالنصب حالًا عن (فتى) لتخصصه بالصفة، [٤٤/ أ] وفي مثال المتن (يصلي) مجرورة المحل صفة لـ(فتى)؛ لوقوعها بعد النكرة المحضة[٦]، وجملة (يكرم) محتملة للوصفية؛ لنكارة (فتى)، وللحالية؛ لقربه بتخصصه بالوصف من المعرفة.

***

(١) ما بين المعقوفين في هامش المخطوط: ٤٤ / أ (صفة).
(٢) ما بين المعقوفين في هامش المخطوط: ٤٤ / أ (حال).
(٣) يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب خالد الأزهري ص: ٧١ .
(٤) سورة الجمعة من الآية [٥].
(٥) يُنظر: اللباب لابن عادل: ١٩ / ٧٣ ، ٧٤ .
(٦) النكرة المحضة: هي التي يكون معناها شائعًا بين أفراد مدلولها، مع انطباقه على كل فرد، مثل كلمة "رجل" فإنها تصدق على كل فرد من أفراد الرجال، لعدم وجود قيد يجعلها مقصورة على بعضهم، دون غيره. يُنظر: شرح الألفية للأشموني: ١ / ٨٥ .

الباب الثاني

والثانِ من أبوابها في الظرفِ * والجارِ والمجرورِ يا ذا الظرفِ**

وفيه أيضًا أربعٌ مسائلُ * إحدى المسائل فخذ يا فاضلُ**

لا بد من تعلق بالفعل أو * ما فيه معناه فراعِ ما رعَوا**

اجتمعا في آخر المثاني * فأوّلٌ بالفعل، ثم الثاني**

باسمٍ به معنى لفعلٍ والذي * أُوِّل بالمشبهِ الفعل كذي**

الباب الثاني من الأبواب الثلاثة في الظرف، والمراد منه: ما يقابل الجار والمجرور لمقابلته به، وإن كان يطلق أيضًا على ما يشمله والجار والمجرور؛ لأن حال الظرف والجار والمجرور إذ اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهما كما قال إمامنا الشافعي: الفقير والمسكين إذ اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا(١)؛ أي: إذا ذكرا مجتمعين افترقا في المعنى؛ أي: أريد من كل منهما غير ما أريد من الثاني، وإذا افترقا بأن ذكر أحدهما اجتمعا؛ أي: أريد به ما يشملهما من حيث المعنى.

وفي هذا الباب أربع مسائل كالباب الأول كما أشرت إليه بقولي: "أيضًا" وهي كلمة تستعمل في شيئين اشتركا في معنى ويمكن الاستغناء بأحدهما عن الآخر، ونصبها إما على الحالية أو المفعولية المطلقة(٢).

المسألة الأولى: لا بُدّ من تعلق الظرف والجار والمجرور بما يعمل في لفظ الأول، ومحل الثاني، (متعلقًا) بفتح اللام، و(الظرف) متعلق بكسرها، و(المتعلق به) فعل نحو: (مررت بزيد)، وجاز (زيد عندك) فالجار والمجرور متعلق بـ(مر)، والظرف متعلق بـ(جاء)، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه نحو: (زيد مارّ بعمرو وجالس عندك)، و(زيد ممرور به وزيد محبوس عندك)، وقد اجتمع التعلق بالفعل وبما فيه معناه وحروفه في قوله تعالى: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾(٣)، فـ(عليهم) الأول متعلق [٤٤/ ب] بالفعل، والثاني متعلق بالوصف المشتمل على معنى فعله وحروفه(٤)، أو ما هو مؤول بالمشبه للفعل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾(٥)، فالظرف متعل بقوله: (إله)؛ لأنه بمعنى معبود(٦).

واستثن من حروف جرٍ أربعهْ * فلا تُعلِّقْ سنةً متبعهْ**

وذلك الزائدُ كالبا في كفى * بالله ليس حاسدي بذي صَفَا**

---

(١) الأم: ٤ / ٩٧ والنقل بتصرف.

(٢) يُنظر: توجيه بعض التراكيب المشكلة لابن هشام ص: ٦٢ .

(٣) سورة الفاتحة من الآية [٧].

(٤) يُنظر: شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص: ٤٠ .

(٥) سورة الزخرف من الآية [٨٤].

(٦) يُنظر: البديع لابن الأثير: ٢ / ٢٥٠ ، وأوضح المسالك لابن هشام: ١ / ١٧١ .

كذا لعل عند من يَجُرُّ*** وهم عقيلٌ كَلَعَلي بَرُّ
ولهم فيها لغاتٌ أربعُ*** فتحٌ وكسرٌ للأخيرِ يجمعُ
مَعْ حَذْفِ أولٍ كذا بقاهُ*** لولا كذا معْ مضمرٍ تلاهُ
متصلٍ لغائبٍ أو حاضرْ*** مثالهُ: لولاه لمْ أحاصِرْ
وحقه استعمالهُ منفصلا*** تقول: لولا أنتمُ من فَضَلا
والكافُ للتشبيه يا ذا رابعِ*** ومثالهُ: زيدٌ كغصنٍ يانعِ

أي يستثنى من عموم قولنا: "لا بد لكل جارٍّ من متعلق بالفعل أو بما في معناه أو تأويله" مما تقدم بيانه أحرفٌ أربعةٌ فلا تُعلّق بشيء، وذلك طريقة العرب المتبعة المأخوذة من استقراء كلامهم:

الأول: الحرف الزائد، وذلك كالباء المزيدة[١] في الفاعل نحو: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٢]، أو في المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٣]، أو في المبتدأ نحو: (بحسبك درهم)، أو في الخبر المنفي بليس نحو: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[٤]، أو بـ(ما) النافية نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٥]، وهل تختص زيادتها بالحجازية أو التميمية خلاف[٦]، وكـ(من) المزيدة في الفاعل (ما جاءني من أحد)، أو في المفعول به نحو: (ما رأيت من أحد)، أو في المبتدأ نحو: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[٧]، فكل حرف زائد لا يتعلق بشيء؛ لأن التعلق هو العمل في محل المجرور بوساطة إيصال ذلك الحرف معناه إلى الاسم المجرور به، والحرف الزائد لا قدرة له على ذلك فلا تعلقَ له[٨].

والثاني: (لعل) في لغة من يجر بها وهم عقيل[٩]، وتعيين [٤٥/أ] الجارّ بها مع بيان ما لهم فيها من اللغات[١٠] من زيادة النظم على أصله؛ وذلك لأنها كالزائد فيما ذكر فيه من عدم نقل معنى الفعل قبلها إلى المجرور بها، ومثال ذلك قوله: (لعلي بر) فالياء في محل جر بـ(لعلّ)، وأوضح منه وأصرح مثال الأصل وهو قول الشاعر:

وداعٍ دَعَا إذْ نَحْنُ بالْخِيفِ من مِنًى*** فلمْ يسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ

---

(١) يُنظر: مواضع زيادتها في الجنى الداني ص: ٤٨ وما بعدها.
(٢) سورة الرعد من الآية [٤٣]، وسورة الإسراء من الآية [٩٦]
(٣) سورة البقرة من الآية [١٩٥].
(٤) سورة الزمر من الآية [٣٦].
(٥) سورة هود من الآية [٥٣].
(٦) يُنظر: رصف المباني للمالقي ص: ٣١٠ ، والجنى الداني ص: ٣٢٢.
(٧) سورة فاطر من الآية [٣].
(٨) يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري ص: ٧٧ .
(٩) يُنظر: شرح الألفية للأشموني : ٢ / ١٩٩ .
(١٠) يُنظر: اللغات في (لعل) في شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٥٧٢ وما بعدها.

فَقُلْتُ ادْعُ أخرى وارْفَعِ الصوتَ دَعْوَةً*** لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[١]

فـ(أبي) مجرور بالياء والجارّ له (لعل)، وجرّت في لغتهم على أصل أنّ ما اختص بنوع أن يعمل ما اختص به وهي مختصة بالاسم المختص به الجر فعملته، وفيها أربع لغات: إثبات اللام الأولى، وحذفها مع فتح الثانية، وكسرها[٢]، أما العاملة عمل (أن)[٣]، ففيها فوق عشر لغات؛ بينتها في الشرح الكبير.

والثالث: (لولا) إذا وليها ضمير متصل نحو: (لولاي)، و(لولاك)، و(لولاه)، نحو: (لولاه لم أحاصر)، وقول الشاعر:

أَوْمَتْ بعينيها من الهَوْدَجِ*** لولاكِ في ذا العامِ لم أَحْجُجِ[٤]

وقول الآخر:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ .... *** .....[٥]

فالضمير في هذه كلها مجرورة المحل عند سيبويه الجار لها عنده (لولا)[٦].

وقال غيره[٧]: بل (لولا) وضعها غير جارّة، والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف وجوبًا، واستعير ضمائر الجر فوضعت موضع ضمائر الرفع كما استعير ضمير الرفع لتأكيد الضمير المجرور في نحو: (مررت بي أنا وبك أنت وبه هو).

والرابع: الكاف ومعناها التشبيه، وهو: الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في أمرٍ نحو: (زيد كالبدر) فالجار في هذا وفيما قبله غير متعلق بشيء، لكن بحث في المغني[٨] في كون الكاف غير متعلقة

---

(١) من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي في المقاصد النحوية للعيني: ٣ / ١١٩٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٢ / ٦٩١ ، والخزانة، للبغدادي: ١٠ / ٤٢٦ .

المعنى: يقول: يرثي الشاعر أخاه أبا المغوار ويصفه بالكرم.

(٢) يُنظر: تمهيد القواعد: ٣ / ١٣٢٨ .

(٣) قال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: (ائت السُّوق أنك تشتري لنا شيئاً)، أي: لعلَّك. يُنظر: الكتاب: ٣ / ١٢٣ .

(٤) من السريع، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص: ٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٣٤٣ ، والكناش لأبي الفداء: ١ / ٢٥٤ .

(٥) جزء من صدر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كمَا هَوَى ... بأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي في: التذييل والتكميل: ١١ / ٣٠٨ ، والمقاصد الشافية: ١ / ٢٦٢، والمقاصد النحوية: ٣ / ١٠٧٠.

اللغة: طحت: هلكت. الأجرام: جمع الجرم، وهو البدن. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط.

المعنى: يفخر الشاعر بنفسه في كثير من المواقف التي يظهر فيه بطولاته فتتساقط الأبدان أمامه.

(٦) يُنظر: الكتاب: ٢ / ٣٧٣ .

(٧) كالأخفش والكوفيين. يُنظر: الجنى الداني ص: ٦٠٤ .

(٨) يُنظر: المغني ص: ٤٩٢ .

واختار أنها متعلقة بالاستقرار المحذوف كنظائره من الظروف الواقعة خبرًا، ومحل الخلاف[١] في غير الكاف من (كأنّ) الدالة على التشبيه العاملة عمل (إن)، أما تلك فلما ركبت الكاف فيه مع (أن) وصارا كلمة واحدة لم تعلق فيه الكاف البتة اتفاقًا، بل يجب ذكرها [٤٥/ ب] في صدر الكلام نحو: (كأنَّ زيدًا عالمٌ)، والله أعلم.

المسألة الثانية

الظرفُ حكمُه كحكم الجملةِ * من بعد ذي التنكير أو معرفةِ**
وكونهُ وصفًا يجبْ في قولهمْ * رأيت طائرًا على غصن مُهمْ**
والحالُ في قدْ جاء ذا من السفرْ * وأقبلَتْ هندٌ لديَّ كالقمرْ**
ومنهُ ما يحتملُ الوجهينِ * تقول: جاء الطيرُ في لونينِ**
جا فاضلٌ موفقٌ في الدارِ * فاحتملا وصفًا وحالًا طاري**

المسألة الثانية من المسائل الأربع المتعلقة بالظرف والجارّ والمجرور حكم الظرف والجارّ والمجرور حكم الجملة؛ أي: في كونهما[٢] بعد النكرة المحضة صفة، وبعد المعرفة كذلك حالًا، وحذف هذا القيد؛ اكتفاءً بوجوده فيما تقدم من المشبه به، ومحتملًا لهما بعد غير المحض منهما، فيجب كون الظرف وعديله صفة في قولك: (رأيت طائرًا على غصن)، و(وجدت إنسانًا عند عمرٍو)، و(مهم): - بضم الميم وكسر الهاء - تتميم للبيت. فالظرف والمجرور فيهما في محل الصفة لما قبلهما لكونه نكرة محضة؛ إذ هي غير موصوفة، ويجب كونهما حالًا في نحو: (قد جاء ذا من السفر)، و(أقبلت هند لدي)؛ فهما في محل الحال مما قبلهما لكونه معرفة محضة، إذ (ذا) اسم إشارة لا تنكير فيه، وكذا (هند) عَلَم للمرأة المحدث عنها، ويحتملان الأمرين إذا كانا بعد غير المحض في ذلك، وذلك كالمحلى بـ(أل) الجنسية فيجوز في نحو قولك: (جاء الطير في لونين)، و(جاء الرجل فوق المرأة)، إعراب الظرف وعديله حالًا؛ لتعريف صاحبهما لفظًا بـ(أل) الجنسية؛ إذ مدخولها من عداد المعارف ومعامل معاملتها، وإعرابه صفة؛ لنكارته من حيث المعنى؛ لما فيه من الشيوع وعدم اختصاصه بمعين، وإن فارق النكرة بما بيناه في الشرح الكبير.

ويحتملانهما أيضًا بعد النكرة الموصوفة نحو: (جاء رجل موفق في الركب)، و(جاء رجل عالم عند الأمير) فيجوز إعراب الظرف والجارّ والمجرور وصفًا؛ لنكارة ما قبله، وإعرابه حالًا؛ لتخصص النكرة [٤٦/ أ] بالوصف وقربها من المعرفة فعومل معاملتها في مجيء الحال منه، ومما جاءت فيه الحال

---

(١) يُنظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، والجنى الداني ص: ٥٦٨ ، ٥٦٩ .

(٢) جاء في هامش المخطوط٤٦ / أ . قوله: [أي في كون كل منهما صفة ففي الكلام مضاف مقدر، فلا يقال: كيف أُخبر بصفة وهو مفرد عنهما وهو مثنى، والقاعدة: وجوب مطابقة الخبر المشتق للمبتدأ عند تحمله ضميره ومثله ما ذكر يقال في قولنا الآتي: ويجب كونهما حالًا].

صريحة من النكرة [المخصصة][١] قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٢]، وحديث: (صَلَّى النبيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا)[٣].

المسألة الثالثة

الظرفُ إنْ وصفًا وحالًا خبرا * أو صلةً فحكمهُ ما ذكرَا**

عُلِّقَ بالمحذوف حتمًا واستقرْ * تقديرهُ بكائنٍ أو استقرْ**

إلا الذي في صلةٍ فيجبُ * تقديرُ فعلٍ حسبما قد أوجبُوا**

أو بعدَ أمَّا أو إذا الفجائيَهْ * فالوصفُ حتمٌ فادْرِ ذا مُراعِيَهْ**

المسألة الثالثة من المسائل المتعلقة بالظرف والجار والمجرور وهي معقودة لبيان الظرف المستقَر –بفتح القاف– وسمي بذلك؛ لأن الضمير ينتقل من المتعلَّق، ويستقر فيه في الأبواب الأربعة المذكورة في المتن، وهي: إذا وقع صفة نحو: (جاء رجل في الدار أو عند الأمير)، أو حالًا نحو: (جاء زيد في الحج أو عند الحج)، أو خبرًا نحو: (زيد في الدار أو عند عمرو)، أو صلة نحو: (جاء الذي في الدار، أو عند الأمير)[٤].

وفي هذه الأبواب اختلف في تقدير متعلق الظرف وعديله فقيل: الفعل؛ لأن المتعلق عامل وهو الأصل في العمل، وقيل: الوصف؛ لأنه الأصل في الصفة والحال والخبر[٥].

وأشرت إلى الوصف بقولي: "كائن"، والمراد هو وما في معناه من مستقر، أو حاصل، أو ثابت، أو موجود. وإلى الفعل بقولي: "واستقر"، والمراد هو وما في معناه من صيغ الفعل من المواد المذكورة الدالة على الوجود، ثم أشرت زيادة على الأصل إلى بيان ما يتعين فيه تقدير أحد النوعين دون الآخر ليكون كالمقيّد للخلاف في تعيين المتعلَّق منهما تنبيهًا على أن كلًّا من هذين لا خلاف فيه فالواقع صلةً يجب تقدير متعلَّقه فعلًا ليكون مع مرفوعه جملة، فإن الصلةَ جملةٌ[٦].

ولا يجوز تقديره وصفًا؛ لأنه ليس مع مرفوعه جملة كما بينته في أول الشرح الكبير، فتعين[٤٦/ ب] لذلك تقدير المتعلَّق فيه فعلًا، والخبر الواقع بعد (أمَّا) وبعد (إذا) الفجائية يتعين تقدير متعلَّقه وصفًا نحو:

---

(١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٤٦ / ب.

جاءت الحال في الآية (سواء) من صاحبها (أربعة)؛ وهي نكرة مخصصة بإضافتها إلى (أيام). وفي الحديث جاءت الحال (قياما) من النكرة (رجال) بلا مسوغ، وقد اختلف النحاة، في مجيء الحال من النكرة، بلا مسوغ، أمقيس؟ أو مقصور على السماع؟ فذهب سيبويه إلى الأول، وذهب إلى الثاني الخليل ويونس. يُنظر: الكتاب: ٢ / ١١٢ ، والهمع: ٢ / ٣٠٤ .

(٢) سورة فصلت من الآية [١٠].

(٣) يُنظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٤ / ١٠٦، ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان: ٦/ ٥٦٢.

(٤) يُنظر: شرح نكت ابن هشام لابن جماعة ص: ٤٦ .

(٥) يُنظر: المغني ص: ٥٨١ وما بعدها.

(٦) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢٣٢ .

(أما في الدار فزيدٌ)، و(أما لديك فعمرٌو)، ونحو: (خرجت فإذا في الدار رجل)؛ لأنهما لا يليهما الفعل[١]، فيجب تقدير الوصف لذلك.

فالخلاف في المتعلَّق يقدر اسمًا وصفًا أم فعلًا في غير هذين البابين، أما الأول فيتعين تقدير الفعل فيه؛ لتكون الجملة المركبة من الفعل وفاعله جملة الصلة، وأمَّا الثاني فيتعين تقدير الوصف فيه لما ذكر.

المسألة الرابعة

الظرف إن وصفًا وحالًا أو خبرْ ** أو صلةً أو بعد نفي قد ظهرْ
أو بعدَ الاستفهامِ جاز رفعهُ ** لفاعلٍ مثالهُ ووضعُهُ
كصيبٍ من السماء فيهِ ** فظلماتٌ رفعها بفيهِ
كذاك ما في الله قطُّ شكٌّ ** وهل لدى الكرام وفْتى إفكُ

المسألة الرابعة من المسائل المتعلقة بالظرف والجار والمجرور: يجوز رفعهما للفاعل إذا وقعا صفة: نحو: (جاء رجل في الدار أبوه)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾[٢]، و(أقبل رجل عنده أخوه)، أو حالًا: نحو: (جاء زيد في القوم ماله وعندهم أخواله)، أو خبرًا نحو: (زيد في الدار أبوه وعندك أخوه)، أو صلةً: نحو: (جاء الذي في الدار أبوه وعند أخوه)، أو بعد نفي: نحو: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[٣]، و(ما عندك أحد)، [أو بعد استفهام][٤]: ومنه قولنا في النظم: (هل لدى الكرام إفك)، فإن الاستفهام الإنكاري في معنى النفي، فالمرفوع في جميع ما ذكر الأرجح فيه أنه فاعل بالظرف، وهذا هو المختار ورجحه ابن مالك[٥]؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

وقيل: إنه يجب كونه فاعلًا، نقله ابن هشام المتقدم[٦] عن الأكثرين[٧]، وحيث أُعْرِبَ فاعلًا فقيل: إنه مرفوع فاعل بالفعل المتعلق به المحذوف، وقيل: بأحدهما لنيابته عن الفعل المحذوف، وقيل: الأرجح [٨] أنه مبتدأ أخبر عنه بأحدهما، ويجوز كونه فاعلًا[٩].

---

(١) يُنظر: شرح الألفية لابن الناظم ص: ٧٩ .
(٢) سورة البقرة من الآية [١٩].
(٣) سورة إبراهيم من الآية [١٠].
(٤) من المعقوفين من هامش المخطوط: ٤٧ / أ .
(٥) يُنظر: شرح التسهيل: ٢ / ١٠٦ .
(٦) أي: ابن هشام الخضراوي . وهو: مُحَمَّد بن يحيى بن هِشَام الخضراوي، من مصنفاته: (الإفصاح بفوائد الإيضَاح)، ولد سنة ٥٧٥ هـ، وَمَات سنة ٦٤٦ هـ . يُنظر: بغية الوعاة ص: ٢٦٧ .
(٧) يُنظر:المغني ص: ٥٧٩ .
(٨) جاء في هامش المخطوط: ٤٧ / أ قوله: [هذا مقابل الأرجح المذكور أولًا] .
(٩) النص لابن هشام بتصرف. يُنظر: المغني ص ٥٧٩ .

الباب الثالث [٤٧/ أ]

في ثالث الأبواب ما يقالُ * في كلماتٍ كمْ لها أحوالُ**
يكثرُ في الكلامِ دورُها وهِي * خمسٌ وعشرون يقالُ فافقهِ**
في الواو عطفًا مطلق الجمع حوتْ * حتى كذا في غايةٍ قد وَرَدتْ**
والفاءُ للترتيبِ والتعقيبِ * وثُمّ للمهملة والترتيبِ**
وذانِ من حروفِ عطفٍ .... * .....**

الباب الثالث من الأبواب: فيما يقال من العبارات في الكلمات التي يكثر دورها في الكلام وهي خمس وعشرون كلمة، وعدلتُ عن تعبير الأصل بالأدوات إلى التعبير بالكلمات؛ لأن منها ما هو اسم، وإن كان لما عبر به صاحب الأصل وجه بينته في الشرح الكبير(١)؛ فيقال في الواو العاطفة: حرف عطف لمطلق الجمع سواء تقدم المعطوف في الزمان على المعطوف عليه أو بالعكس أو كانا سواء(٢) فيقال في الجميع: (جاء زيد وعمرو)، [وكذا](٣) يقال في (حتى) العاطفة(٤)، والعطف بها أثبته البصريون ونفاه الكوفيون(٥)، وذكرها في الأصل ساقط من نسخة شرح العز بن جماعة(٦) المسمى بحدائق الإعراب(٧)، وثابت في النسخة(٨) التي شرح عليها شيخنا العصامي(٩) ـ رحمه الله تعالى ـ فيقال: فيها كما يقال في الواو حرف عطف لمطلق الجمع، لكنها لا بد أن يكون المعطوف بها غاية لما قبله(١٠)، إما في الشرف، نحو: (مات الناس حتى الأنبياء)، أو في الخسة، نحو: (جاء القوم حتى الظلمة)، ويقال في الفاء العاطفة حرف عطف للترتيب؛ أي أن المعطوف بها بعد المعطوف عليه؛ أي لا قبله ولا معه والتعقيب؛ أي: أنه في ذلك عقب المعطوف عليه من غير تراخٍ ولا مهلة، وتعقيب كل شيء بحسبه نحو: (جاء زيد فعمرو)، إذا كان مجيء (عمرو) بعد (زيد) عقبه من غير طول فصل،

---

(١) قال ابن جماعة في الحدائق ص ٣٢١: "إنما سمَّاها بالأدوات، والأداة هي الواسطة لكثرة الاستعمال، والقصد العرضي فيها فأشبهت الآلات".
(٢) جاء في هامش المخطوط: ٤٧ / ب (معًا)
(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النص.
(٤) قال ابن هشام: " ... الاتفاق في (حتى) العاطفة لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو " . المغني ص: ١٦٨ .
(٥) يُنظر: الجنى الداني ص: ٥٤٦ .
(٦) هو عز الدين محمد بن أبي بكر بن سعد الله بن جماعة، توفي سنة ٨١٩ هـ. يُنظر: بغية الوعاة: ١ / ٦٣ .
(٧) يُنظر: حدائق الإعراب ص: ٣٢١ .
(٨) شرح العصام على قواعد الإعراب لابن هشام ١٢ / أ مخطوط.
(٩) هو: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي، الشافعي، المكي. مؤرخ. ولد وتوفي بمكة سنة ١١١١هـ. يُنظر: معجم المؤلفين: ٦ / ١٨٢ .
(١٠) يُنظر: نتائج الفكر للسهيلي ص: ١٩٧ .

(تزوج زيد فولد له) إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل[١].

ومن العاطفة: فاء السببية في جواب النفي المحض، والطلب بغير صيغة الاسم والخبر نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ ﴾[٢]، والمعطوف عليه [٤٧/ ب] متصيد من الكلام؛ أي: لا يحصل قضاء عليهم فموت لهم، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لا بها هي[٣]. ويقال في [ثم][٤] بالمثلثة المضمومة وقد تبدل المثلثة فاء[٥]؛ حكاه ابن جماعة[٦] حرف عطف للترتيب؛ أي: أن وجود المعطوف بعد المعطوف عليه والمهملة مع التراخي بينهما.

قيل: وقد يتخلف عن الدلالة على العطف الذي هو التشريك بين المتعاطفين بأن تكون زائدة[٧]، وأن الترتيب ليس مقتضاها [نحو قوله] [٨] :

[إنَّ من سادَ ثمَّ سادَ أبوهُ * ثُمَّ قد سادَ قَبلَ ذلكَ جَدُّه[٩]][١٠]**

وأن المهملة قد تتخلف[١١].

ولما لم أذكر فيما يقال في كل من (الفاء) و(ثم) إنه حرف عطف فربما يتوهم منه أنهما ليسا كذلك؛ دفعت ذلك بقولي: "وذان من حروف عطف"، وخرج بقولنا: "بالمثلثة المضمومة" (ثَم) بالمثلثة المفتوحة فإنها ظرف مكان غير متصرف نحو:﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[١٢] فمن أعربها مفعولًا في الآية فقد غلط[١٣]، ولتشارك هذه الكلمات الأربع في العطف والبيت بينها في الذكر.

---

(١) يُنظر: التصريح : ٢ / ١٦٢ .

(٢) سورة فاطر من الآية [٣٦].

(٣) وهذا على مذهب البصريين. يُنظر: رصف المباني ص: ٣٨٠ .

(٤) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٤٨ / أ .

(٥) يُنظر: الجنى الداني ص ٤٣٢ .

(٦) يُنظر: حدائق الإعراب ص: ٣٢١ .

(٧) يُنظر: شرح الألفية للأشموني: ٢ / ٣٦٦ .

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النص.

(٩) من الخفيف، لأبي نواس في ديوانه: ١ / ٣٥٥ ، وشرح أبيات المغني: ٣ / ٤٠.
والشاهد فيه (ثم): حيث لم تفد الترتيب.

(١٠) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٤٨ / أ .

(١١) وهذا ما ذهب إليه الفراء. يُنظر: المغني ص: ١٦٠ .

(١٢) سورة الإنسان من الآية [٢٠].

(١٣) يُنظر: اللباب لابن عادل: ٢ / ٤١٥ ، ونُسب إلى الْفراء والأخفش أنهما قالا إن (ثمَّ) مفعول بِهِ لـ(رأيت) تَقْدِيره: (وإذا رَأَيْت مَا ثمَّ) فَـ(مَا) الْمَفْعُول فحذفت (مَا) وَقَامَت (ثمَّ) مقَامهَا وَلَا يجوز عِنْد الْبَصرِيين حذف الْمَوْصُول وَقيام صلته مقَامه. يُنظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢ / ٧٨٥ .

..... وقدِ * حرف لتحقيق وتقريبًا زِدِ**
وحرفُ تقليلٍ توقعٍ قل * والسينُ سوفَ حَرْفَي المستقبل**
وَهُوَ خيرٌ مِنْ مقالٍ بَعْضِهِمْ * حرفانِ للتنفيس فادْرِيا فَهِمْ**

أي: ويقال في (قد): والمراد ما ينصرف إليه عند الإطلاق وهي الحرفية بدليل قولي: "حرف"، فيقال فيها: حرف تحقيق في نحو: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[١]، وحرف تقريب في نحو: (قد قامت الصلاة)، وحرف تقليل في نحو: (قد يصدق الكذوب)، وحرف توقع في نحو: (قد يَقْدَمُ العدو)، والمراد أنها لكل من هذه المعاني المتعين المراد منها ذلك بحسب دلالة المقام ومراد المتكلم.

ويقال: في (السين) وهي: اسم مسماه الحرف الداخل على الفعل المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾[٢]، وكذا باقي حروف الهجاء، فـ(الجيم) اسم مسماها من (جعفر)، والدليل على اسمية تلك دخول علامات الأسماء عليها نحو: (كتبت سينًا وهذه السين أحسن من سينك).

وفي (سوف) وهي: اسم أيضًا مسماها الحرف في نحو قوله: (سوف يعلمون)، وبُنيت؛ لشبهها الصوري بمسماها [٤٨/ أ] بخلاف (السين) الاسم مع مسماها الحرفي؛ فلذا أعرب ذلك الاسم، فيقال في كل من (السين) و(سوف) في مثل ما ذكر: حرف استقبال؛ أي: وضع لتخليص المضارع من احتمال معناه لكل من زمني الحال والاستقبال وتصيره نصًّا في الاستقبال[٣].

وهذه العبارة أحسن من قول كثير من المعربين[٤]: حرف تنفيس؛ أي: أنها تنقل المضارع من الزمن الضيق وهو زمن الحال إلى الزمن النفيس وهو زمن الاستقبال[٥]، وإنما كانت عبارتنا المذكورة في النظم كأصله أولى؛ لما فيها من الأشعرية بالمقصود[٦] .

ولَمْ لِنَفْيِ ما عليه تَدْخُلُ * والقلبُ للماضِي وجزمًا تَعْمَلُ**
ورفعُ فعلٍ بعدهَا كنصبِهِ * للفعلِ شذَّ فاعرفن وانتبِهِ**
يُزادُ لَمَا نفيهُ متصلُ * متوقعًا ثبوتُهُ إذْ يعقلُ**

ويقال في (لم): حرف لنفي المضارع الداخلة عليه وقلب زمنه للماضي بعد أن كان مُحْتَمِلًا للحال والاستقبال وجزمه نحو: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [٧]، وحُذفت الواو التي هي فاء الكلمة من الفعل

---

(١) سورة المائدة من الآية [١١٣].
(٢) سورة القمر من الآية [٢٦].
(٣) يُنظر: الجنى الداني: ص: ٥٩ ، و: ٤٥٨ .
(٤) كأبي حيان في التذييل والتكميل: ١ / ٩٥ ، والمرادي في الجنى الداني ص: ٥٩ ، ٤٥٨ .
(٥) يُنظر: مغني اللبيب ص: ٨٦٩ .
(٦) يُنظر: حدائق الإعراب ص ٣٢٢ .
(٧) سورة الإخلاص الآية [٣].

الأول؛ لوقوعها بين حرف مضارعة مفتوح وحرف مكسور وقد انتفيا معًا في الفعل الثاني، فلذا أتى بها، وما ذكر من عملها الجزم هو المطرد. فأما إهمالها ورفع الفعل بعدها في قول الشاعر:

.....*يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ**[1]

فشاذ وهل هو ضرورة أو لغة؟ قولان: قال بالثاني منهما ابن مالك[2]، ولعل ذلك بناء على ما اختاره في تعريف الضرورة: أنها ما لا مندوحة للشاعر عنه، وهو هنا متمكن من أن يبدل (لم) بـ(لا) فترك ذلك، وإتيانه بالفعل مرفوعًا مع (لم) لكونه لغة، والجمهور على أنها ما لا يقع إلا في الشعر وإن كان له مندوحة عنه إلا أنه يقدح فيه أنَّ الذي اختلف فيه الجمهور وابن مالك: هل هو ضرورة أو لا[3]؟

فجعله الجمهور منها دون ابن مالك لا يجعله ابن مالك لغة إنما يحكم فيه بما يليق به لكونه قليلًا نادرًا كما يراه في وصل (أل) بالجملة الفعلية[4] أو لغة كما نحن فيه فلا يصح بناء إنَّ [٤٨/ ب] ذلك لغة على كونه مبنيًّا على مذهبه في الضرورة، بل يتوقف كون ذلك لغة على ثبوت النقل به، والله أعلم.

وكذا نصبه بها في قراءة من قرأ: ﴿ألم نشرحَ لك صدرك﴾ [5] بنصب الفعل[6]، وقول علي ـ رضي الله عنه ـ :

من أيِّ يَومَيَّ مِنَ المَوتِ أَفِرْ*أيَومَ لم يُقدَرَ أم يَومَ قُدِرْ؟**[7]

وهو لغة لبعض العرب فيما زعم اللحياني فشاذ لا يُقدَح به فيما ذكر من أنها تعمل الجزم.

وتزاد (لما) في نحو قوله تعالى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[8] من كل ما عملت فيه الجزم على ما ذكر في (لم) من كونها حرف نفي لجزم المضارع وقلبه من زمني الحال أو الاستقبال إلى الماضي.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره: (لَوْلاَ فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا)، ولم أقف على قائله. وهو في: شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٢١٣ ، واللمحة لابن الصائغ: ٢ / ٨٥٠ ، والمقاصد النحوية: ٤ / ١٩٤٠ . ويروى (الصليعاء) بدل (الصليفاء).

اللغة: (الصليفاء) اسم موضع، تصغير صلفاء أي: الأرض الصلبة.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: ٤ / ٦٦ .

(٣) يُنظر: سيبويه والضرورة الشعرية، ص: ٤ .

(٤) نحو قوله: (الترضي) في قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حكومَتُه *** ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١ / ٢٩٧ ، وتخليص الشواهد، ص: ١٥٤ .

(٥) سورة الشرح الآية [١].

(٦) قرأها أبو جعفر المنصور. يُنظر: المحتسب: ٢ / ٣٦٦ ، والبحر المحيط: ١٠ / ٤٩٩ .

(٧) من الرجز، وهو في ديوانه ص: ٤٣ ، والمقاصد النحوية: ٤ / ١٩٤١ .

(٨) سورة عبس من الآية [٢٣].

قولنا: "متصل متوقعًا ثبوته"؛ أي ثبوت منفيها ولا كذلك (لم) فيهما[١].

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [٢] ما في (لما) من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا بعد[٣].

ولنْ للاستقبالِ حرفٌ يَنْصِبُ* مضارعًا والنفيُ عنهُ يُعربُ**

وفي إذًا حرفُ جوابٍ وجزا * نحو: إذًا تُعطى الحِبَاءَ والجزا**

ويقال في (لن): حرف للاستقبال؛ أي: تخلص المضارع من احتماله لزمن الحال أيضًا وتصيره نصًّا في الاستقبال، أو تنصب المضارع لفظًا نحو: (لن نبرح)، و(لن تقوموا)، أو تقديرًا نحو: (لن أخشى)، أو محلًّا نحو: (والله لن يضربن)، و(النسوة لن يقمن)، ويُعرب عن النفي؛ أي: تفيده كما تقدم في الأمثلة، وهل يفيد تأكيده أو تأبيده أو لا؟

الجمهور على الثاني[٤]، ولذا قُيِّدَ بالتأبيد في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾ [٥]، أو الأصل عدم التأكيد[٦].

وذهب الزمخشري في مفصله[٧] إلى أنها تفيد تأكيده فقولك: (لا أقوم) نفي قول (أقوم) وقولك: (لن أقوم) نفي (سأقوم)، وفي أنموذجه[٨] إلى أنها تفيد تأبيده وبني على ذلك استحالة رؤية المؤمنين لله تعالى في الدار الآخرة أخذًا من (لن) المفيدة لتأبيد النفي عنده في قوله تعالى لموسى: ﴿ **لَنْ تَرَانِي**﴾[٩]. [٤٩/ أ] ورد عليه[١٠] بأنها لا دلالة لها على التأبيد بدليل قوله تعالى: ﴿ **وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا** ﴾ [١١]، والأصل عدم التأكيد كما تقدم.

ودليل إمكان الرؤية عقلًا ووقوعها في الدار الآخرة للمؤمنين مقرر في محله من كتب علم الكلام[١٢].

ويقال في (إذًا) بكسر الهمزة وبفتح الذال المعجمة والنون، وبه يكتب عاملة كانت أو مهملة قاله

---

(١) يُنظر: حدائق الإعراب ص ٣٢٢ .

(٢) سورة الحجرات من الآية [١٤].

(٣) يُنظر: الكشاف: ٤ / ٣٧٧ .

(٤) يُنظر: الجنى الداني ص: ٢٧٠ ، ومغني اللبيب ص: ٣٧٤ ، والتصريح: ٢ / ٣٥٧ .

(٥) سورة البقرة من الآية [٩٥].

(٦) يُنظر: الهمع: ٢ / ٣٦٦ .

(٧) يُنظر: المفصل ص: ٤٠٧ ، وشرحه لابن يعيش: ٥ / ٣٧ .

(٨) يُنظر: الأنموذج ص: ٣٣ .

(٩) سورة الأعراف من الآية [١٤٣].

(١٠) يُنظر: المغني ص: ٣٧٤ ، والتصريح: ٢ / ٣٥٧ والهمع: ٢ / ٣٦٥.

(١١) سورة البقرة من الآية [٩٥].

(١٢) يُنظر: البحر المحيط: ٥ / ١٦٢ ، والدر المصون: ٥ / ٤٤٩ .

بعضهم[١]، والمختار كتابتها بالألف مطلقًا[٢].

(حرف جواب) وأضيفت إليه؛ لأنها لا تستعمل إلا فيه، و(جزاء) أي: أن منصوبها جزاء لما تضمنه الكلام المجاب بها هي ومنصوبها، وذلك أن يقول لك إنسان: (أنا آتيك)، فتقول: (إذًا تُعطى) بالبناء للمفعول.

(الحباء): بالمهملة المكسورة والموحدة وألف ممدودة، أي: العطاء[٣]، فـ(إذًا) حرف جواب وجزاء؛ أي: أتى بها وبمنصوبها جوابًا للكلام السابق وجزاء المضمون ما قبله.

و(تُعطى): منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذُّر ونائب الفاعل مستتر فيه وجوبًا وهو المفعول الأول للفعل، و(الحباء) مفعوله الثاني إن أريد به الشيء المعطى، وإن أريد به المصدر فمفعول مطلق عامله بمعناه منصوب بالفتحة الظاهرة.

و(إذًا) تنصب المضارع لفظًا نحو: (إذًا أكرمك)، و(إذًا تقوموا) جوابًا لكلام سابق عليهما، أو تقديرًا كمثال المتن، أو محلًّا نحو: (إذًا لا يقمن)، و(إذًا يقومَنّ).

ولا تنصب (إذًا) المضارع إلا بشرط أن تكون في صدر الكلام متصلة بالمضارع المراد به زمن الاستقبال أو مفصولة منه بقسم أو (لا) النافية[٤]، وقد غنيت عن ذكر ذلك في النظم؛ اكتفاء بوجودها في المثال، وقد جمعت هذه الشروط في قولي:

إذًا تنْصِبُ الفعلَ المضارعَ عندما * تصدَّرُ والمنصوبُ مِنْ بعدها اتَّصلْ**
وكان للاستقبال والفصل جَوَّزوا * بِحَلْفٍ ولا لا غير فيما لنا وَصَلْ[٥]**
إذا قلْ ظرفٌ أتى مستقبلُ * ناصبُهُ جوابهُ المُكَمِّلُ**
لو حرفُ شرطٍ يقتضي امتناع ما * يليه واستلزامَهُ تاليهما [٤٩/ب]**
قال وذا أحسنُ من مقال * حرفُ امتناعٍ لامتناعِ التالي**
لَمَّا بِلَمَّا أَنْ أتى زيدٌ كَمُلْ * حرفُ وجودٍ لوجود يا رَجُلْ**
لولا بلولا أحمد لَمَا قُبلْ * حرفُ امتناعٍ لوجود مُتَّصِلْ**

هذه الأبيات ذكر فيها ما يقال في بعض كلمات تربط بعض الجمل ببعض من غير أن تجزم فيقال في (إذا) الأولى في نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[٦]:

---

(١) وإليه ذهب المبرد والأكثرون. يُنظر: الجنى الداني ص: ٣٦٦ .
(٢) وهو في ذلك تابع للمازني. يُنظر: توضيح المقاصد: ٣ / ١٤٧٢ ، والمساعد لابن عقيل: ٤ / ٣٤٨ .
(٣) يُنظر: لسان العرب: (حبا) ١٤ / ١٦٢ .
(٤) يُنظر: الجنى الداني ص: ٣٦١ .
(٥) البيتان من الطويل.
(٦) سورة الروم من الآية [٢٥].

ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، واستغنيت عن بيان كونه خافض شرطه بقولي: "ظرف"؛ لأن الظرف إذا لم يكن معرفًا بـ(أل) ولا منونًا فالغالب أن يكون مضافًا لما بعده خافضًا له، وليس بعده هنا إلا جملة الشرط فأغنى ذلك عن التصريح به(١)، وبأنه قد تقدم في الجملة المضاف إليها أنَّ مما يضاف للجمل ويجر محلها (إذا) الظرفية.

وقولنا: "أتى" جملة في محل الوصف لظرف، و"المكمل": بكسر الميم اسم فاعل صفة الجواب؛ لأن به تحصل الفائدة من الشرط وتكمل، و(إذا) الثانية في الآية فجائية رابطة لجملة الجواب بجملة الشرط لا محل لها، ومحل كون (إذا) غير جازمة إذا كانت في النثر، أمّا في الشعر فيجوز الجزم بها(٢) كقوله:

وإذا افْتَقَرْتَ فلا تَكُنْ مُتَخشِّعًا * وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ**(٣)

وأصل (إذا) الشرطية الدخول على المجزوم به، وما خولف فيه ذلك فلنكتة، ولكونها لتعليق أمر بغيره في الاستقبال كان كلٌّ من جملتي الشرط والجزاء استقباليةً ولا تخالف ذلك لفظًا إلا لنكتة.

قال الزمخشري: وللجهل بمواقع (إذا) تزيغ أقدام كثير من المحصلين(٤)، قال الشيخ سعد الدين: ويتعلق بـ(إذا) و(أن) لطائفُ أهملت في النحو(٥).

ويقال في (لو) في نحو: (لو جئتني لأكرمتك) حرف شرط يقتضي امتناعَ ما يليه وهو فعل الشرط؛ أي: أنه غير كائن. و(استلزامه) أي: الامتناع. (تاليهما)، أي: التالي لـ(لو) والشرط وهو الجواب، فـ(تالي) مفعول المصدر وسكن تخفيفًا، فـ(لو) في [٥٠/ أ] المثال المذكور تدلّ على امتناع المجيء وعدم كينونته وحصوله وأن ذلك مستلزم لامتناع الإكرام المرتب عليه؛ لأن فقد السبب يستلزم فقد المسبب إلا إنْ خلفه سبب آخر لذلك المسبب؛ ولذا كان كما في الأصل (ذا) أي: الضابط المذكور في (لو) أحسن، وهو بمعنى قوله: "خير من مقال" ـ بفتح أوليه ـ مصدر ميمي؛ أي: قول حرف امتناعٍ لامتناع، فـ(مقال)

---

(١) يُنظر: المغني ص: ١٢٧ .

(٢) وإنما جاز أن يُجزم بها في الشعر؛ لأن فيها ما في (إنْ) من ربْط جملة بجملة وإن لم يكن ذلك لها لازمًا. يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٢١١ .

(٣) من الكامل، لعبد القيس بن خفاف البرجمي في: المقاصد النحوية : ٢ / ٧٠٣ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٢ / ٢٢٤ ، وهو ملفق من بيتين، وهما:

وإذا افتقرت فلا تكن متخشّعا * تَرجُو الفواضِل عند غيرِ المفضِلِ**

واستغن ما أغناك ربّك بالغنى * وإذا تكون خصاصة فتجمّل**

ينظر: أمالي المرتضي ص: ٣٨٣ .

(٤) لم أقف عليه للزمخشري في كتبه. وانظره في: الإيضاح للقزويني: ٢ / ١١٨ .

(٥) يُنظر: المطول ص: ٣١٧ .

مصدر مضاف لمفعوله وفاعله محذوف[١] كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾[٢] أي: حجهم البيت، وإنما كان ما عبر به أولًا خيرًا من الثاني؛ لأن (لو) لا دلالة لها على امتناع الجواب إنما دلالتهما على امتناع الأول المستلزم لامتناع الثاني إن لم يعارضه معارض وإلا بأن خلف المقدم غيره في ترتب التالي عليه فلا يلزم من امتناع الأول امتناع الثاني، وذلك بأن وجد سبب مساوٍ للأول أو أولى منه أو أدنى فلا يمتنع الجواب لامتناع الشرط في ذلك كله[٣]، وذلك كـ(لو لم تكن ربيبة لما حلت لي للرضاع)[٤]، و(لو لم يخف الله لم يعصه)[٥]، و(لو انتفت أخوة النسب لم حلت لي للرضاع).

فما ذكرنا من دلالة (لو) على امتناع الشرط فقط هو المختار[٦] دون امتناع الجواب المؤذن به العبارة الثانية، وقيل: لا تدل على امتناع أصلًا وهو رأي الشلوبين[٧].

و(لو) حرف شرط كما تقدم، أي: تعقد السببية والمسببية، وذلك في الزمن الماضي بخلاف [إن][٨] فإنها لعقدهما في المستقبل؛ ولذا قالوا: الشرط بـ(إن) سابق على الشرط بـ(لو)، قال في المغني: وهو كذلك؛ لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهمه المبتدئون؛ ألا ترى أنك تقول: (إن جئتني غدًا أكرمتك)، فإذا انقضى الغد ولم يأتك قلت: (لو جئتني أمس أكرمتك)[٩].

ويقال في (لما) في نحو: (لما أتى زيد كمُل) ـ بضم الميم ـ إحدى لغات ثلاث فيه بالحركات الثلاث: حرف وجود لوجود بالدال المهملة، وقيل: بالموحدة، وفيه بحث، والأول أرجح[١٠]؛ لأنها تفيد أنَّ وجود

---

(١) في النظم أي: (مقالهم)

(٢) سورة آل عمران من الآية [٩٧].

(٣) العبارة الجيدة في (لو) أن يقال: حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام (زيد) من قولك: "لو قام زيد لقام عمرو" محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين.
يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي: ٣ / ١٢٩٧ .

(٤) جزء من حديث رواه البخاري في صحيحه: ٧ / ١١ باب: (المَرَاضِعِ مِنَ المَوَالِيَاتِ وَغَيْرِهِنَّ)، ومسلم في صحيحه: ٢ / ١٠٧٢ باب: (باب تحريم الربيبة، وأخت المرأة). والربيبة: بنت الزوجة.

(٥) أثر لا أصل له. قال السيوطي: " وَمِثَالُ الْمَشْهُورِ عِنْدَ النُّحَاةِ: (نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهَ لَمْ يَعْصِهِ) قَالَ الْعِرَاقِيُّ وَغَيْرُهُ: لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا يُوجَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٢ / ٦٢٤ .

(٦) يُنظر: المغني ص: ٣٤٦، والمساعد لابن عقيل: ٣ / ١٩٨

(٧) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٩٨ ، والهمع: ٢ / ٥٦٨ .

(٨) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٥٠ / ب .

(٩) يُنظر: المغني ص: ٣٣٧ .

(١٠) أي كونها حرف وجود لوجود. يُنظر: حدائق الإعراب ص: ٣٢٣ .

الجواب وهو الكمال في المثال لوجود الشرط وهو الإتيان. و(أَنْ) [٥٠/ ب] بعد (لما)[١] مزيدة للتأكيد.

وتختص (لما) هذه بالماضي وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما.

وما ذكرنا من أنها حرف هو الصحيح المختار[٢]، وخالف ابن السراج[٣]، وتبعه الفارسي[٤]، وابن جني[٥] وجماعة[٦]، فقالوا: إنها ظرف زمان بمعنى (حين)[٧].

وقال ابن مالك: بمعنى (إذ)[٨]، قال ابن جماعة: وهذا أحسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجمل[٩].

ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بنحو: (لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم)؛ لأنها إذا قدرت ظرفًا فالعامل فيها جوابها والواقع في اليوم لا يكون في أمس[١٠].

قال ابن جماعة: وفيه بحث[١١]، ولعل أن القائل باسميتها لا يعين كون ناصبها الجواب، بل يُجوّز أن يكون الناصب هو أو غيره فيقدر في المثال المذكور؛ انظر مثلًا أو تأمل، والله أعلم.

ويقال في (لولا) في نحو: (لولا أحمد ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ لما قبل أحد من الأمة): (لولا) حرف وهو بسيط.

وجرى البيضاوي في التفسير[١٢] على أنه مركب من (لو) الامتناعية و(لا) النافية، يقتضي امتناع الجواب الذي هو عدم قبول أحد من الأمة لوجود شرطها؛ أي: وجود النبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ فهو الذي بوجوده والإيمان به قبلت أعمال المؤمنين، ولولاه لما قبلت، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ

---

(١) أي في النظم.

(٢) وهو ما صححه المرادي وذلك لوجوه: أحدها: أنها ليس فيها شيء، من علامات الأسماء. والثاني: أنها تقابل (لو). وتحقيق تقابلهما أنك تقول: (لو قام زيد قام عمرو)، ولكنه لما لم يقم لم يقم. والثالث: أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها. والرابع: أنها تشعر بالتعليل، والظروف لا تشعر بالتعليل. والخامس: أن جوابها قد يقترن بـ(إذا) الفجائية. يُنظر: الجنى الداني ص: ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٣) يُنظر: الأصول: ٢ / ١٥٧ .

(٤) يُنظر: الإيضاح ص: ٨٣ .

(٥) يُنظر: التصريح: ١ / ٧٠٠ .

(٦) يُنظر: المغني ص: ٣٦٩ .

(٧) يُنظر: اللمحة لابن الصائغ: ٢ / ٨٥٤ .

(٨) يُنظر: شرح التسهيل: ٤ / ١٠٢ .

(٩) يُنظر: حدائق الإعراب ص : ٣٢٣ .

(١٠) يُنظر: المغني ص: ٣٦٩ .

(١١) يُنظر: حدائق الإعراب ص: ٣٢٣ .

(١٢) يُنظر: تفسير البيضاوي: ١ / ٨٥ .

ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[١]، وقال تعالى﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ﴾[٢].

وفي نَعَمْ حرفٌ لتصديق الخبرْ * وعدٌ وإعلامٌ وذا مَعْ هل يُبَرْ**

وفي بلى حرفٌ لإيجابِ النَّفي * كَنَعَمِ أَجَلْ وإِيْ إِنْ أَعْرِفِ**

هذان البيتان ذكر فيهما ما يقال في الكلمات التي تستعمل في الجواب؛ **فيقال في (نعم)** ـ بفتح النون والمهملة وسكون الميم ـ : حرف لتصديق الخبر موجبًا كان أو منفيًّا ولا يغيره عن شيء منهما فتقول: إذا أخبرك إنسان بخبر وأردت تصديقه فيه (نعم)[٣]، ووعد بعد الأمر والنهي كأن يقال: قم أو لا تقم فتقول: نعم، وعدًا بالمطلوب [٥١/ أ] منك فيهما. و(إعلام)[٤] أي: استخبار وذلك كأَنْ يقال لك:(هل يَبَرُّ فلان؟) أي يعامل بالبرّ أي الإحسان فتقول: (نعم).

ويقال في (بلى) ـ بفتح الموحدة واللام ـ وألفها أصلية وقيل: زائدة[٥]: حرف لإيجاب النفي فإذا قال إنسان: (ما قام زيد أوْ ما قام عمرو؟) فقلت فيها: بلى، فالمعنى: قام، قال الله تعالى: ﴿**إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ** ﴾[٦] **أي:** أنت ربنا فأجيب بـ(بلى)، فأدخلت عليه همزة الاستفهام من أداة النفي ومعموليها والقصد منهم ذلك الإيجاب وهو حكمة عدولهم عن الجواب بـ(نعم) إلى الجواب به.

قال ابن عباس وغيره[٧]: لو قالوا: (نعم) مكان (بلى) لكفروا، أي: لأنها لتصديق الإيجاب والنفي فكأنهم قالوا: لستَ ربَّنا، وهذا كفر؛ هذا مقتضى اللغة.

والتسوية بين (نعم) و(بلى) في باب الإقرار اقتضاها العرف لا اللغة[٨].

و(أَجَلْ) ـ بفتح الهمزة والجيم وسكون اللام ـ : حرف موضوع لتصديق الخبر؛ أي: الدلالة على اعتقاد المتكلم بها مطابقة نسبة ذلك الخبر المجاب بها لما في الواقع، فالتصديق اعتقاد تلك المطابقة وهذا فيها وفي (نَعَمْ) اقتضاء المقام؛ أما بحَسَبِ الوضع الأول فيدل على مطابقة نسبة خبر مقدّر بعدها للواقع[٩].

---

(١) سورة المائدة من الآية [٢٧].

(٢) سورة التوبة من الآية [٥٤].

(٣) يُنظر: اللمحة لابن الصائغ: ٢ / ٨٩٧ .

(٤) يُنظر: المغني ص: ٤٥١ .

(٥) يُنظر: الجنى الداني ص: ٤٢٠ ، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ص: ٨٥ .

(٦) سورة الأعراف من الآية [١٧٢].

(٧) يُنظر: اللباب لابن عادل: ٢ / ٢١٦ .

(٨) يُنظر: المغني ص: ١٥٤ .

(٩) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥ / ٥٤ .

والمعتبر عند البلغاء هو الأول، فإذا قيل لك: (جاء زيد) أو (ما جاء زيد)، قلت في تصديق ذلك: (أجل)؛ أي: صدقت فيما أخبرت به.

وتكون للوعد بعد الأمر والنهي، وللإعلام بعد الاستفهام[١]، وهذا مستفاد من قولي: "وكنعم أجل"؛ أي: مثلها في دلالتها على المعاني المذكورة لها (أجل).

قال الأخفش: هي بعد الخبر أحسن من (نَعَمْ)، و(نَعَمْ) بعد الاستفهام أحسن منها[٢].

و(إِي) ـ بكسر الهمزة وسكون التحتية ـ الجوابية: حرف بمنزلة (نَعَمْ) فيما ذكر إلا أنها تختص بالقَسَم نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّۖ﴾ [٣]، قال الزمخشري: سمعتهم يقولون في تصديق المُخبِر: (إيو)، فيصلون بواو القسم ولا [٥١/ ب] ينطقون به وحده[٤].

و(إِنَّ): ـ بكسر الهمزة وتشديد النون ـ وهي للجواب كـ(نعم)، ومنه قوله:

ذكر العواذلُ في الصبو * حِ يلُمْنَني وألومُهُنَّه**
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ * كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فقُلْتِ: إِنَّهْ[٥]**

أي: نعم[٦].

وإِذْ لما مضَى من الزمانِ * ظرفٌ وفي كلا أتَتْ معاني**
ردعٌ وزجرٌ وكَإِيْ وحقّا * وأنكرَ البَصْريُّ ذين فابْقَى**
ولم يروْا لها لديهمْ معنىَ * سوى الذي قُدِّم فَهْوَ المعْنَى**

(إِذْ): بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة، وتكسر عند ملاقاة ساكن من تنوين نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[٧]، وقد تفتح حينئذ تخفيفًا، أو ملاقاة (أل) نحو: (جئتك إذَ الشمس طلعت): وهي ظرف لما مضى من الزمان لازم الإضافة[٨] إلى الجمل اسمية نحو ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[٩]، أو فعلية نحو: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلً﴾[١٠]، وقد تحذف الجملة المضافة إليها للعلم بها فيجاء بالتنوين عوضًا منها نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ

---

(١) يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص: ٩٣ .
(٢) يُنظر: المساعد لابن عقيل: ٣ / ٢٣١ ، وتمهيد القواعد: ٩ / ٤٥٠٣ .
(٣) سورة يونس من الآية [٥٣].
(٤) يُنظر: الكشاف: ٢ / ٣٥٢ .
(٥) من مجزوء الكامل، لعبد الله بن قيس الرقيات. وهما في ديوانه ص: ٦٦ ، واللمع ص: ٤٣ .
اللغة: (العواذل): جمع عاذلة، وهي اللائمة.
(٦) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ١ / ٣٥٤ .
(٧) سورة الواقعة الآية [٨٤].
(٨) يُنظر: شرح الألفية للمكودي: ١ / ١٦٤ .
(٩) سورة الأنفال من الآية [٢٦].
(١٠) سورة الأعراف من الآية [٨٦].

الْمُؤْمِنُونَ﴾[١]؛ أي: ويوم إذ غلبت الروم؛ فحذفت الجملة المضاف إليها وجيء بالتنوين عوضًا عنها[٢] وهي باقية مع ذلك على بنائها، والكسرة ليست بسبب إضافة ما قبلها إليها، بل للتخلص من الساكنين[٣].

و(كَلا): بفتح الكاف وتشديد اللام، ولها معانٍ متعددة، فيقال فيها: حرف ردع وزجر[٤].

قال ابن جماعة[٥]: وأحدهما يغني عن الثاني نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ(١٦) كَلَّا﴾[٦]؛ أي: انته عن هذه المقالة فليس الأمر كما تظن، وما كان كذلك يزجر ويردع عنه[٧].

ويقال فيها[٨]: إنها حرف جواب بمنزلة (إي) بكسر الهمزة وسكون الياء وتكون مع أداة القسم، نحو: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾[٩] أي: والقمر.

ويقال فيها: حرف بمعنى (حقًّا)؛ قاله الكسائي وتبعه تلميذه يوسف بن نصير[١٠] وابن الأنباري[١١]، وعليه اقتصر المصنف في الأصل[١٢]، وفي أصله أو بمعنى (حقًّا) أَوْ (أَلَا) الاستفتاحية على خلاف في ذلك، وكونها بمعنى (أَلَا) مذهب أبي حاتم[١٣]، ووافقه الزجاج[١٤]، وأيده [٥٢/ أ] بعض المتأخرين بأن (كلَّا) من (أَلَا) الاستفتاحية[١٥]، و(كلَّا) حرف بخلاف (حقًّا) فتفسير الحرف بالحرف أولى، وأيضًا

---

(١) سورة الروم من الآية [٤].
(٢) يُنظر: أوضح المسالك: ١ / ٣٩ .
(٣) وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب؛ لأن (إذ) إنما بُنيت لإضافتها إلى الجملة فلما حُذفت الجملة عاد إليها الإعراب، فجرت بالإضافة. يُنظر: الجنى الداني ص: ١٨٦ .
(٤) يُنظر: الأصول لابن السراج : ٣ / ١٧٩ ، وحروف المعاني والصفات للزجاجي ص: ١١ .
(٥) يُنظر: حدائق الإعراب ص ٣٢٤ .
(٦) سورة الفجر الآية [١٦] وجزء من الآية [١٧].
(٧) يُنظر: معاني القرآن للزجاج: ٥ / ٣٢٣ .
(٨) يُنظر: الجنى الداني ص: ٥٧٧ .
(٩) سورة المدثر الآية [٣٢].
(١٠) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٥ / ٢٣٧٠ . وهو: نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي، كان ضابطًا عالمًا بمعنى القراءات ونحوها ولغتها مات سنة ٢٤٠ هـ. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ٢ / ٣٤٠ .
(١١) يُنظر: المساعد لابن عقيل: ٣ / ٢٣٢ .
(١٢) يُنظر: قواعد الإعراب ص: ٧٤ .
(١٣) هو: سهل بن محمد السجستاني، من كبار العلماء باللغة والشعر، من أهل البصرة، من مؤلفاته: كتاب «المعمرين» و «ما تلحن فيه العامة»، توفي سنة (٢٤٨ هـ). يُنظر: البغية (١/ ٦٠٦).
(١٤) يُنظر: الهمع: ٢ / ٦٠١ .
(١٥) منهم الشيخ خالد الأزهري . يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص: ١١٠ .

فـ(حقًّا) تفتح همزة (أن) بعده؛ قال الشاعر:

أحَقًّا أنَّ جيرتَنا استَقَلّوا* .....[١]**

وكل من (كلّا) و(أَلَا) تكسر بعدهما همزتها، وبهذا صوبه المصنف في أصل الأصل[٢]، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا تُطِعْهُ﴾[٣].

وأنكر عامة البصريين والخليل وسيبويه والأخفش والمبرد إفادتها غير الزجر والردع [٤]، وكذا الزمخشري[٥]، قال في آية العلق: (كلا) ردع لأبي جهل، ويؤيده ما في تفسير سُليم[٦] (كلا) أي: ليس الأمر كما ادعى أبو جهل؛ أي: فيردع ويزجر عنه[٧].

قال ابن جماعة في شرح أصل الأصل[٨]: والحق عندي ما عليه الزمخشري من كونها في جميع مواردها للزجر والردع فإن فيه السلامة من محذور المجاز أو الاشتراك.

فصل

تكونُ لا نافيةً تقول: لا* إلهَ إلا اللهُ خالقُ الملاَ**

وحرفُ نهي تجزمُ المضارعا * كلا تقُم أو لا تجيءْ مضارعا**

وتارةً زيدتْ لتوكيدٍ وذا* نحو لئلاَّ يَعْلَمَ اهلٌ فخذَا**

أتى بالفصل مع أن مسائله من جملة مسائل ما قبله؛ لطول ما في الترجمة، وفي تعدادها تنشيط للطالب، كما أنَّ المسافر ينشط بقطع المراحل كذلك الطالب، وهذه من حكمة وضع المصنفين التراجم، و(لا) تكون نافية للجنس نصًّا فتعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو: (لا غلام رجل

---

(١) من الوافر، وعجزه:

(فنيَّتنا ونيَّتهم فَريقُ)

ونُسب إلى المفضّل النكري في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢ / ١٩٣ ، ولرجل من بني قيس في المقاصد النحوية: ٢ / ٧٢٥.

المعنى: يصف الشاعر ارتحال الجيران ونيتهم في التفرق

(٢) يُنظر: قواعد الإعراب ص: ٧٤ .

(٣) سورة العلق من الآية [١٩].

(٤) يُنظر: الجنى الداني ص: ٥٧٧ ، والمساعد لابن عقيل: ٣ / ٢٣٢ .

(٥) يُنظر: الكشاف: ٤ / ٧٧٨ .

(٦) هو: أبو الفتح سُليم بن أيوب بن سُليم الرازي الفقيه الشافعي، كان مشارًا إليه في الفضل والعبادة، ومن مصنفاته: (الإشارة)، و(غريب الحديث)، توفي سنة ٤٤٧هـ . يُنظر: وفيات الأعيان: ٢ / ٣٩٧ .

(٧) النص المذكور من الجزء المفقود من تفسيره المسمى (تفسير ضياء القلوب) كما نص على ذلك محققه. يُنظر: تفسير ضياء القلوب، لأبي الفتح سُليم ، قسم الدراسة ص: ١٩ .

(٨) يُنظر: حدائق الإعراب ص: ٣٢٤ .

حاضر)، و(لا طالعًا جبلًا موجود) فإن كان اسمها مفردًا؛ أي: غير مضاف، ولا شبيه به بني على ما ينصب به نحو: (لا رجل)، و(لا رجال)، و(لا رجلين)، و(لا عالمين عندنا)، ويجوز في جمع المؤنث السالم بناؤه على الكسر، ويختار بناؤه على الفتح[١]، وبهما روي قول الشاعر:

إن الشبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ * فِيهِ تَلَذُّ ولَا لذَّاتِ لِلشِّيب[٢]**

ومن هذا؛ أي: ما بني فيه اسمها قولنا: (لا إله إلا الله)، فـ(إله): اسم (لا) مبني على الفتح، والخبر [٥٢/ ب] محذوف، والاسم الكريم: مرفوع على البدلية من محل (لا) واسمها، فإنه رفع بالابتداء عند سيبويه[٣].

وقد بسطت الكلام في إعرابها في الفتوحات الربانية بشرح الأذكار النووية[٤]، ولخصت من ذلك مؤلفًا سميته: (نشر أعلام السعادة بمعرفة إعراب كلمتي الشهادة)[٥].

وتكون نافية للوحدة أو للجنس ظاهرًا فتعمل في النكرات عمل (ليس)[٦] في نحو قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا * وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[٧]**

ولا تعمل (لا) النافية في المضارع شيئًا، وكان حقها أن لا تعمل في الأسماء شيئًا كما هو أصل ما لا يختص لكن عورض ذلك بما اقتضى عملَها العملُ المذكور[٨].

وتكون ناهية؛ أي: دالة على طلب ترك الفعل، ثم إن كان ذلك الطلب من الأعلى للأدنى فنهي نحو:

---

(١) يُنظر: المساعد لابن عقيل: ١ / ٣٤٠ ، وتعليق الفرائد: ٤ / ٩٥ .

(٢) من البسيط، لسلامة بن جندل. في شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٥٥، والمقاصد النحوية: ٢ / ٧٨٨ . المعنى: يقول: إن المجد واللذات للشباب، بعكس المشيب الذي لا يحمل إلا العجز والهرم.

(٣) يُنظر: الكتاب: ٣ / ١٦٣ .

(٤) يُنظر: الفتوحات الربانية: ١ / ٢١٥ وما بعدها.

(٥) لم أقف عليه وهو من الكتب المفقودة.

(٦) يُنظر: شرح الألفية لابن الناظم ص: ١٠٧ ، والتذييل والتكميل: ٥ / ٣١١ .

(٧) من الطويل، لم أقف على قائله. وهو في: اللمحة لابن الصائغ: ١ / ٤٨٥، وتخليص الشواهد ص: ٢٩٤. المعنى: يقول: على الإنسان أن يصبر على نوائب الدهر؛ لأنه لا شيء يدوم عليها، وإذا حل القضاء على إنسان فلن ينفعه أي ملجأ أو واق.

(٨) قال المرادي: فإن قلت: إن الأصل في الحروف التي تدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى، أنها لا تعمل، و(لا) النافية من هذا القبيل، فكان حقها ألا تعمل! قلت: الجواب أن (لا) هذه لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق، على سبيل التنصيص، يستلزم وجود من لفظاً، أو معنى. ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات. فوجب لـ(لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها. الجنى الداني ص: ٢٩١ ، ٢٩٢ .

﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ﴾[١]، وإن كان بالعكس فدعاء نحو﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾[٢]، وهي فيهما تجزم المضارع لفظًا كما ذكر أو تقديرًا نحو: (لا تضرب الغلام) أو محلًّا نحو: (النسوة لا يقمن)، و(لا تقومن هند).

وتكون زائدة وهي التي تقع بين شيئين متلازمين كالواقعة بين الجارّ والمجرور في نحو: (غضبت من لا شيء)، و(جئت بلا زاد)، وكالواقعة بين (أن) الناصبة للمضارع ومنصوبها ومنه قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[٣] على أحد الوجوه فيها[٤].

وَإِنْ تكونُ تارةً شرطيَّهْ * كَإِنْ تَجُد أهبْ لك العطيَّهْ**
وتارةً نافيةً إنْ عندكمْ * فَهِي كما للنفي أي ما عِنْدكُمْ**
وتارة زائدة كما إنْ * زيد أبوه قائم وما إن**
وتارة من إنَّ إنْ مخفَّفهْ * نحو: وإنْ كلا لما لَهُ صِفَهْ**
وحكمها في الغالب الإهمالُ * وقلّ فيها فيهما الإعمالُ**
يلزمها اللام إذا ما تهملُ * وَبعضُهُم في ذا المقام فصَّلُوا**
إنْ ظهر المعنى فلا لام وإنْ * يُخْفَ فواجب كذا عنهم زُكِنْ**

هذه الأبيات ذكر فيها ما يقال في (إنْ) بكسر الهمزة وسكون النون، ولها معانٍ: فيقال [٥٣/ أ] فيها في نحو: (إن تجُد ـ بضم الجيم من الجود ـ أهب لك العطية) حرف شرط جازم لفعلين، و(تجد): فعل الشرط مجزوم والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت)، و(أهب): مجزوم جواب الشرط، والفاعل مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنا)، وجملة الشرط لا محل لها من الإعراب؛ لأنها مستأنفة، وكذا لا محل لجملة الجواب هنا؛ لأنها لم تقترن بـ(الفاء) ولا بـ(إذا) الفجائية.

ويقال فيها في نحو قوله: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ﴾[٥] (إنْ) نافية بمعنى (ما) وهي تعمل عمل (ليس) في لغة أهل العالية[٦]، ومِنْ مُثلِها عندهم قولهم: (إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية)، ويقال: فيها في نحو: (ما إنْ زيد قائم) أنها مزيدة للتأكيد، وهي تبطل عمل ما فيه اسمها وخبرها في لغة أهل الحجاز،

---

(١) سورة طه من الآية [٨١].
(٢) سورة البقرة من الآية [٢٨٦].
(٣) سورة الحديد من الآية [٢٩].
(٤) وقد استبعد أبو البركات الأنباري والعكبري زيادة (لا) هنا. يُنظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤٢٥ ، والتبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢١١ .
(٥) سورة يونس من الآية [٦٨].
(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٣٧٥ .

وأما إعمالها في قول بعضهم[١]: (ما إن زيد قائمًا) فمحمول على أنَّ (إنْ) نافيةٌ مؤكدةٌ لـ(ما) لا زائدة[٢]، ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٣] مخففة من (إنّ) الثقيلة، والغالب حينئذ إهمالها، ويقل إعمالها فيهما؛ أي: في الاسم والخبر، وعملت استصحابًا لما كان قبل التخفيف وبه قرئ قوله تعالى: ﴿وإن كلًّا لما ليوفينهم﴾ في قراءة من خفف نون (إن) ونصب (كلًّا)[٤].

وإذا أهملت لحقتها اللام نحو: ﴿ وإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾[٥]، وأطلق قوم وجوب إلحاق اللام لخبر المهملة من غير تفصيل بين وجود ما يبين المراد من كونها النافية أو المخففة أو لا[٦]، وبعضهم[٧] وهو المختار فصلوا فقالوا: إن ظهر المراد وأنها مخففة من الثقيلة بقرينة حالية أو مقالية يستغنى عن اللام حينئذ، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابنُ أباةِ الضيم منْ آلِ مالكٍ *** وإنْ مَالِكٌ كانتْ كِرامَ المعادنِ[٨]

اكتفى المتكلم بدلالة مقام المدح على إثبات كرم المعادن لهم دون بقية عن الإتيان باللام وعلى هذا ابن مالك[٩] وغيره من المتأخرين[١٠]، هذا وقولنا: "إن ظهر" مقول قول محذوف عند البصريين؛ أي: فصلوا فقالوا.

وقال الكوفيون: هو منصوب بـ(فصلوا)؛ لأن التفصيل من نوع القول كما ذكر ذلك القاضي البيضاوي في قوله [٥٣/ ب] تبارك وتعالى:﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ﴾[١١]، فقال: هو على إضمار القول عند البصريين ومتعلق بـ(وصى) عند الكوفيين؛ لأنه نوع منه نظير قوله:

رَجُلَانِ مِنْ ضَبَّةَ أخْبَرَانا *** إنَّا رأَيْنَا رَجُلاً عريَانا[١٢]

---

(١) وهو مذهب الكوفيين. يُنظر: الإنصاف: ٢ / ٥٢٢ .
(٢) وهو مذهب البصريين. يُنظر: التذييل والتكميل: ٤ / ٢٥٨ .
(٣) سورة هود من الآية [١١١].
(٤) وهي قراءة ابن كثير ونافع. يُنظر: السبعة في القراءات ص: ٣٣٩ .
(٥) سورة البقرة من الآية [١٤٣].
(٦) يُنظر: البديع لابن الأثير: ٢ / ٥٤١ .
(٧) كابن الناظم في شرحه للألفية ص: ١٢٨ .
(٨) من الطويل، للطرماح وهو في ديوانه ص: ١٧٣ ، والمقاصد النحوية: ٢ / ٧٥٢ .
(٩) يُنظر: شرح التسهيل: ٢ / ٣٤ .
(١٠) كأبي حيان في التذييل: ٥ / ١٣٤ ، والشيخ خالد في التصريح: ١ / ٣٧٢ .
(١١) سورة البقرة من الآية [١٣٢].
(١٢) من الرجز، ولم أقف على قائله. وانظره في: الخصائص: ٢ / ٣٤٠ ، والخزانة: ٩ / ١٨٣ .

بكسر الهمزة[١]. انتهى.

وإن تكون مصدريًّا تنصبُ * مضارعَ الأفعال فيما أوجبوا**
وجَزْمُ فعل بعدها مَعْ رَفْعِهِ * كجزمه من بعد لَنْ في وَضْعِهِ**
وأنَّ منها أنْ تجي مخففه * نحو علمت أَنْ ستؤتى المعرفَهْ**
قلت: وأجبوا لها الإعمالا * في اسمٍ ضمير الشأن لن يقالا**
وربما في الشعر الاسمُ قد ظهر * مثاله: إنْكَ ربيعٌ استمرْ**
وتارة ترِدُ إنْ مُفسِّرهْ * كاشفة ما قبلها ومسفِرهْ**
واقعة من بعد جملةٍ حَوَتْ * معنىً لقولٍ من حروفه خَلَتْ**
وتارةً تزادُ للتأكيد * تقول: لما أَنْ أتى مريدي**

هذه الأبيات ذكر فيها ما يقال (أَنْ) ـ المفتوحة الهمزة الساكنة النون ـ فيقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[٢] حرف مصدري أنه يسبك مع صلته بمصدر ونصب؛ أي: أنه ينصب المضارع لفظًا نحو ما تقدم، ونحو: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا﴾[٣]، أو تقديرًا نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾[٤]، أو محلًّا نحو: (الهندات يعجبني أن يقمن) ونحو: (والله يعجبني أن يقومنَّ زيد ومجلسًا).

ويقال فيها: حرف استقبال؛ أي: أنه يخلص المضارع من زمن الحال إلى زمن الاستقبال كبقية النواصب.

ولما كان قولنا: "ينصب المضارع" مقتضيًا أن ذلك [شأنه][٥] الذي لا [يفارقه][٦] وقد تخلف ذلك في الجزم[٧] [بعده][٨] في قول الشاعر:

إذا ما أتينا قالَ ولدانُ أَهْلِنا * تعالَوْا إلى أنْ يَأْتِنا الصيدُ يَخْطِبُ**[٩]

والرفع بعده في قول الآخر: [٥٤/ أ]

---

(١) يُنظر: تفسير البيضاوي: ١ / ١٠٧ .
(٢) سورة الحديد من الآية [١٦].
(٣) سورة النساء من الآية [١٢٩].
(٤) سورة الأحزاب من الآية [٣٧].
(٥) جاء في هامش المخطوط: ٥٤ / أ (شأنها).
(٦) جاء في هامش المخطوط: ٥٤ / أ (يفارقها).
(٧) ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ(أن) ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا عليه الشاهد المذكور. يُنظر: المغني ص: ٤٥ .
(٨) جاء في هامش المخطوط: ٥٤ / أ (بعدها).
(٩) البيت من الطويل، ونُسب لامرئ القيس ولم أجده في ديوانه، وهو في: شرح أبيات المغني للبغدادي: ١ / ١٢٨ برواية (غدونا) بدل (أتينا).

أَنْ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما *** مني السَّلامَ وأن لا تُشْعِرَا أحدَا[١]

أشرت إلى أن ذلك موضوع عن الفصاحة؛ لشذوذه بمخالفة القياس والاستعمال معًا، ومثل ذلك لا يُنقض به؛ لمنافاته للفصاحة، وكذا لا يرد على ما تقدم من نصب (لن) للفعل جزمه بعدها في حديث ابن عمر، وقول المَلَكِ له: (لن تُرَعْ)، وهو في صحيح البخاري[٢]، وقول الشاعر:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ *** حَرَكَ من دُون بَابِكَ الحَلَقَهْ[٣]

فلا ينقض به ما تقدم من أن حكم (لن) نصب المضارع لشذوذه، ويقال فيها: إذا وقعت بعد ما يفيد العلم سواء كان بلفظه نحو:﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾[٤]، أو بمعناه نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾[٥]، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾[٦]؛ أي: يتيقن، إنها مخففة من الثقيلة فلا عمل لها في لفظ المضارع أصلًا، بل المخففة سواء كانت بعد ما يدل على العلم، أو ما يدل على الظن المنزل منزلته مثل: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾[٧]، في قراءة من رفع الفعل[٨]، أو لم يقع بعد شيء من ذلك نحو: ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٩]، عاملة وجوبًا بعد تخفيف عملها الثابت لها قبله من نصب الاسم ورفع الخبر لكن اسمها ضمير شأن مقدر وهو المراد من قولي: "لن يقال" أي: لن يلفظ به، فأطلقت القول الموضوع لنوع خاص من اللفظ وأردت به مطلق اللفظ من باب إطلاق الخاص وإرادة العام فيكون مجازًا مرسلًا تبعيًّا والخبر بعده جملة اسمية أو فعلية، وقد يكون اسمها ضمير غير

---

(١) من البسيط، ولم أقف على قائله، وهو في: شرح المفصل لابن يعيش: ٤ / ٢٢٥ ، وتخليص الشواهد ص: ٣٨٩ .

(٢) يُنظر: صحيح البخاري: ٢ / ٤٩ برواية: (لم تراع)، باب: (فضل قيام الليل).

(٣) من المنسرح، ولم أقف على قائله، وهو في: الهمع: ٢ / ٣٦٨ ، وشرح الألفية للأشموني: ٣ / ١٨١ .
اللغة: (الحلقه): حديدة مستديرة توضع على الباب ليقرع بها الطارق أو الزائر.
المعنى: إن من يقف ببابك لا يمكن أن يعود خائبًا من عطائك.

(٤) سورة المزمل من الآية [٢٠].

(٥) سورة طه من الآية [٨٩].

(٦) سورة الرعد من الآية [٣١].

(٧) سورة المائدة من الآية [٧١].

(٨) وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. يُنظر: الحجة للفارسي: ٣ / ٢٤٦ . والحجة لمن رفع: أنه جعل (لا) بمعنى ليس، لأنها يجحد بها كما يجحد بـ(لا)، فحالت بين (أن) وبين النصب. يُنظر: الحجة لابن خالويه ص: ١٣٣ .

(٩) سورة يونس من الآية [١٠].

شأن فيصرح به[١]، نحو قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ *** إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ *** وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ[٢]

وإليه الإشارة بقولي: "إنك ربيع"، ويقال فيها في نحو: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾[٣] مفسرة؛ لوقوعها بين جملتين في أولاهما معنى القول دون حروفه[٤]، وقد سكت النظم كأصله وأصله عن اعتبار كون مدخولها جملة اعتمادًا على التوقيف وإلا فلا بد منه [٥٤/ ب] فيها ولذا زدت اعتبار ذلك فأبدلت الشطر الأول من البيت بقولي: "في أخرى ما بين جملتين الأولى قد حوت"، وأنكر الكوفيون مجيئها مفسرة[٥].

قال في المغني[٦]: وهو عندي أوجه؛ لأنك إذا قلت: (كتبت إليه أنْ قم) فليس (قم) نفس–(كتبت) كما كان العسجد نفس الذهب في قولك: (هذا عسجد) أي: ذهبٌ، ولذا لو جئت بـ(أي) في المثال لوجدت الطبع غير قابل به.

قال ابن جماعة في الحدائق[٧]: وفيه بحث؛ لأنه لما كان المكتوب هو نفس (قم) وإن كان من حيث هو أعم جاز باعتبار ذلك الخصوص الضد في التفسير وصح لملاحظة تلك الوحدة، ويجوز أن يكون في (أي) لوحظ فيها قدر زائد على ذلك، فاعلم ذلك.

وقال في ملح الإعراب[٨]: فيما قاله المغني نظر؛ إذ يجوز أن يكون التقدير المكتوب هو (قم) لا أَنَّ (كتبت) نفس (قم)، ويكون مفسرةً لما استلزمه (كتبت) فما خرجت عن كونها مفسرة لـ(كتبت) تجوزًا. انتهى.

وحاصله: أنه متجوز في كونها مفسرة لمضمون الجملة قبلها إذ هي مفسرة لمفعولها لا لها، والمراد

---

(١) يُنظر: اللمحة لابن الصائغ: ٢ / ٥٥٦ .

(٢) بيتان من المتقارب، ونسبهما ابن هشام في تخليص الشواهد ص: ٣٨٠ إلى كعب بن زهير ولم أجدهما في ديوانه، وهما في المقاصد النحوية: ٢ / ٧٥٥ لجنوب أخت عمرو ذي الكلب.
اللغة: (المرملون): الذين لا زاد معهم. (مريع): خصيب. (الثمال): المعين.
المعنى: إنّ الممدوح كثير العطاء، يغيث الملهوف، ويعين المحتاج.
والشّاهد فيهما: (بِأَنْكَ ربيع) و (وأنْك هُناك) حيث صرّح باسم (أنّ) المخفّفة في الموضعين لأجل الضّرورة؛ فأخبر عن الأول بالمفرد، وعن الثّاني بالجملة.

(٣) سورة ص من الآية [٦].

(٤) يُنظر: ارتشاف الضرب: ٤ / ١٦٩١ .

(٥) يُنظر: التصريح للشيخ خالد: ٢ / ٣٦٣ .

(٦) يُنظر: المغني ص: ٤٧ .

(٧) يُنظر: حدائق الإعراب ص ٣٢٥ .

(٨) لم أقف عليه في ملح الإعراب للحريري، وهو في حدائق الإعراب لابن جماعة ص: ٣٢٥ .

أنها مفسرة لمتعلق (كتبت) وهي الشيء المكتوب وهو نفس (قم).

ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ﴾[١]، وفي نحو:

فأُقْسِمُ أن لو التَقينْا ... * .....**[٢]

وفي نحو:

..... * كأنْ ظبيةٍ .....**[٣]

بجر (ظبية)[٤] مزيدة للتأكيد لا عمل لها البتة[٥].

و(خلت): بفتح المعجمة واللام. وفي نسخة (خوت) بوزن ما قبله إلا أنه بالواو بدل اللام ومعناهما واحد، يقال: خوي البطن: إذا خلا[٦]، وعليها فبين عروض البيت وضربه جناس مصحف.

وَمَنْ تكون تارةً شرطيَّهْ * بنحو من يجئْ ير الأمنيَّهْ**
وتارةً تكون لاستفهام * مثاله : من ذا الذي يحامي**
وتارةً موصولةً مثالَهْ * مَنْ في السماء أعرفَنْ كمالَهْ**
وتارةً نكرةً موصوفَهْ * نحو بمَنْ مُكرِّمٍ ضيوفَه**

ذُكِرَ في هذه الأبيات ما يقال في (مَنْ) ـ بفتح الميم وسكون النون ـ فتكون شرطية؛ أي: مضمنة معنى الشرط الذي هو تعليق حصول مضمون جملة أو لا حصولها على [٥٥/ أ] مضمون جملة أخرى في نحو: (من يجئ ير الأمنية)، ـ بضم الهمزة وسكون الميم وكسر النون وتشديد التحتية ـ : اسم مصدر من تمنيت؛ كذا كما في المصباح المنير[٧].

---

(١) سورة يوسف من الآية [٩٦].

(٢) جزء من صدر بيت، وهو بتمامه:

فأُقْسِمُ أن لو التَقينْا وأنْتُمُ*** لكان لكمْ يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ

وهو من الطويل، ونُسب إلى المسيَّب بن عَلَس في: شرح الكتاب للرماني: ١ / ١٠٦٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢ / ١٧٥.

والشاهد فيه زيادة (أن) بين القسم و (لو).

(٣) جزء من عجز بيت، وهو بتمامه:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسَّمٍ*** كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

وهو من الطويل، ونُسب إلى ابن صريم اليشكري في: الكتاب: ٢ / ١٣٤، والأصول لابن السراج: ١ / ٢٤٥.

والشاهد فيه: جرّ (ظبية) على زيادة (أن).

(٤) ويجوز نصبها، على إعمالها، ورفعها، على إضمار اسمها فيها. يُنظر: البديع لابن الأثير: ١ / ٥٦٢

(٥) يُنظر: تمهيد القواعد: ٨ / ٤٢٦٧ ، والتصريح: ٢ / ٣٦٤ .

(٦) يُنظر: اللسان: ١٤ / ٢٤٥ (خ و ي).

(٧) يُنظر: المصباح المنير: ٢ / ٥٦١ (ل ي ت).

فـ(من): اسم شرط جازم لفعلين في محل رفع مبتدأ ما بعده خبر، وقد حققنا الخلاف في أنَّ الخبر هو الشرط أو الجواب أو هما معًا في الشرح الكبير في بحث الجمل[١]، و(يجئ): فعل الشرط مجزوم بالسكون في آخره، و(ير): جوابه مجزوم بحذف آخره لاعتلاله، والفاعل تقديره (هو)، والجملة الفعلية الجوابية لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لم تقترن بـ(الفاء) ولا بـ(إذا) الفجائية، وكذا الجملة الاسمية لا محل لها؛ لأنها مستأنفة كما تقدم نظيره، وتكون استفهامية في نحو قوله تعالى ـ حكاية عن الأموات عند البعث ـ : ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[٢]، ومثله في ذلك مثال المتن، فـ(مَن) اسم استفهام؛ أي: متضمن معناه وهو طلب الفهم، وقيل: طلب الإفهام.

وقد تُشْرَبُ (مَن) الاستفهامية معنى النفي نحو: (من يفعل ذلك إلا زيد)، ومنه: ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾[٣]، وليس شرطه تقديم الواو عليها خلافًا لبعضهم[٤] بدليل﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾[٥].

وتكون موصولة في نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[٦] أي: من استقر فيهما من سائر المخلوقات تسبيحًا حاليًّا اتفاقًا وقاليًّا عند جمع[٧] أخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿إِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾[٨].

وتكون نكرة موصوفة[٩] نحو: (مررت بمن معجب لك)، وبـ(من مكرم ضيوفه)؛ أي: برجل موصوف بما ذكر؛ ومنه قول حسان:

---

(١) اختلف النحاة في خبر اسم الشرط إذا وقع مبتدأ على أقوال:
- القول الأول: أن الخبر جملة فعل الشرط.
- القول الثاني: أن الخبر جملة جواب الشرط.
- القول الثالث: أنهما ـ الشرط والجزاء ـ جمعيًا الخبر؛ لأنهما كالجملة الواحدة لارتباطهما.
يُنظر: اللباب: ٢ / ٦٠ ، ارتشاف الضرب: ٤ / ١٨٨١ .

(٢) سورة يس من الآية [٥٢].

(٣) سورة آل عمران من الآية [١٣٥].

(٤) كابن مالك. يُنظر: المغني ص: ٤٣١ .

(٥) سورة البقرة من الآية [٢٥٥].

(٦) سورة النور من الآية [٤١].

(٧) يُنظر: معاني القرآن للزجاج: ٤ / ٤٨ ، واللباب لابن عادل: ١٤ / ٤٠٩ .

(٨) سورة الإسراء من الآية [٤٤].

(٩) قال أبو حيان : " ... وشرط الكسائي في كون (من) نكرة موصوفة أن تكون في موضع لا يقع فيه إلا النكرة نحو: (رب من عالم صحبت)، وذهب بعض أصحابنا إلى أنها لا تستعمل موصوفة إلا في حال تنكير،=

فكفَى بِنا فَضْلًا عَلى مَنْ غَيرنا * حُبُّ النّبِيّ محَمَّدٍ إيَّانا**[1]

على رواية الجر، وروي برفع (غير) على أن (من) موصولة والعائد وهو صدر الصلة محذوف والتقدير: الذي هو غيرنا، ويجوز على الرفع أيضًا كونها موصوفة بالجملة المحذوفة صدرها[2]، وآثرت كالأصل التمثيل لها بالموصوف المفرد؛ لأنه نصٌّ في ذلك، وإلا فالموصوفة بجملة كذلك، وقد ضمنت هذا البيت وأتيت به على [٥٥/ ب] لسان حالنا ابنا الصديق الأكبر ذي المجد الأفخر رضي الله عنه فقلت:

أنا بني الصديق قال بياننا * في رد من بفخاره يلقانا**
فكفى بنا فضلًا على من غيرنا * حب النبيّ محمدٍ إيّانا**

وهذا مأخوذ من حديث (سئل النبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : أي الناس أَحَبُّ إليك؟ قال: عائشة، قيل: من الرجال؟ قال: أبوها)[3]، والمحبة في الآباء صلة [متوارثة][4] في الأبناء، قال تعالى:﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[5]، اللهم حقق لنا أجمعين هذا الشرف المبين، والفضل المتين، بالأعمال الصالحة، والتوبة من المخالفات الفاضحة فمن بطأ به عمله لم يسرعْ به حسبه، والله الموفق.

لطيفة:

هذه المعاني قد يحتملها مثال واحد، وذلك نحو: (من يكرمني أكرمه)، فعلى الشرطية الفعلان مجزومان، وعلى الموصولية والموصوفية مرفوعان، وعلى الاستفهامية يرفع الأول ويجزم الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، وقُصدَ الجزاء، و(من) فيهنّ مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة والموصوفة الجملة الثانية، وخبر الشرطية الأولى والثانية على الخلاف في ذلك[6].

وأيٌّ للشرطِ والاستفهامِ * تقولُ: أيٌّ يأتني يَسامِ**
وأيكُمْ زادته هذه وقلْ * وصفةٍ جا رجلٌ أيُّ رَجُلْ**
موصولةٍ جاء أيهُمْ هو الأجلْ * ووُصْلةٍ إلى ندا ما فيه ألْ**

=والصحيح أنه يصح أن تكون نكرة في موضع يسوغ فيه النكرة، والمعرفة، وفي موضع لا تسوغ فيه النكرة ..." . ارتشاف الضرب: ٢ / ١٠٣١ .

(١) من الكامل، ونُسب إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه، وانظره في: تعليق الفرائد: ٢ / ٢٤٦ ، والمقاصد النحوية: ١ / ٤٥٢ .

(٢) يُنظر: المغني ص: ٤٣٢ ، والمقاصد الشافية: ١ / ٥٢٢.

(٣) يُنظر: صحيح البخاري: ٥ / ٥ بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا».

(٤) ما بين المعقوفين في هامش المخطوط: ٥٦ / أ .

(٥) سورة الطور من الآية [٢١].

(٦) يُنظر: المغني ص: ٤٣٣ ، وحدائق الإعراب ص٣٢٦ ، ٣٢٧ .

ذكر في هذه الأبيات ما يقال في (أي)، فيقال فيها في نحو: (أيٌّ يأتني يسأم) شرطية؛ أي: دالة على معنى الشرط بطريق التضمين، وهي في الأصل بحسب ما تضاف إليه من عاقل نحو: (أيُّ رجلٍ تجلس إليه فأجلس)، و(أيٌّ يأتِ يسأم) فـ(يأت): فعل الشرط، و(يسام): من المساءة جواب الشرط، والفعلان مجزومان بحذف الياء؛ اجتزاء بدلالة الكسرة عليها، أو غيره نحو: (أيّ بلدٍ تسكن فأسكن).[٥٦/ أ] ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾[١]:استفهامية؛ أي: دالة على معنى الاستفهام بطريق التضمين، وهي كـ(إيٍّ) الشرطية فيما ذكر من كونها بحسب ما تضاف إليه.

ويقال فيها في نحو: (جاء فتى أَيُّ فتى) أي: كامل الفتوة صفة، ويلزم (أيًّا) هذه كونها مضافة إلى نكرة شبيهة بالنكرة الموصوفة هي بها لفظًا ومعنًى كما يومئ إليه المثال، ثم لا يلزم كونها صفة كما قد يوهمه المثال، بل إما أن تكون كذلك، وإما أن تكون حالًا نحو: (جاء زيد أيَّ رجل) فـ(أي) هنا للكمال، وهي حال من (زيد)؛ أي: جاء زيد حال كونه كامل الرجولية؛ أي: صفاتها؛ وتركت ذلك تبعًا للأصل التارك له قبل؛ لعله لقلة مجيئها حالًا.

ويقال فيها في نحو: (جاء أيهم هو الأجل) موصولة؛ أي: مفتقرة إلى صلةٍ؛ أي: جملة خبرية وعائدٍ تشتمل عليه تلك الجملة، و(أي) هنا معربة؛ لأنها مضافة وصدرُ صلتها مذكور وهي تعرب في ذلك، وفيما إذا لم تُضَفْ سواءٌ ذكر صدر الصلة أم حذف نحو: (جاء أيٌّ هو قائم)، و(جاء أيٌّ قائم)، وتُبنى إذا أضيفت وحذف صدر صلتها عند سيبويه[٢] خلافًا للكوفيين دائمًا[٣]، وجمع من البصريين رأوا أنها معربةٌ[٤].

قال الزجاج: ما تبين لي غلط سيبويه إلا في هذه وأخرى فإنه سلَّم أنها تعرب إذا أفردت؛ أيّ: عن الإضافة[٥].

وقال الجَرْمي: خرجت من البصرة إلى مكَّة فلم أسمع أحدًا يقول: (لأضربن أيهمٌ قائم) بالضم[٦].

---

(١) سورة التوبة من الآية [١٢٤].

(٢) يُنظر: الكتاب: ٢ / ٣٩٩ ، ٣٤٠ .

(٣) يُنظر: الأصول لابن السراج: ٢ / ٣٢٤ ، والإنصاف: ٢ / ٥٨٤ .

(٤) كابن الوراق حيث قال: " فأما (أي) : فهي معربة في جميع الوجوه، وإنما استحقت الإعراب؛ لأنها متضمنة للإضافة، وهي مع هذا متمكنة مستعملة في موضع الرفع والنصب والجر، فلتمكنها في الإخبار عنها، وتضمنها للإضافة استحقت الإعراب، لأن الإضافة تقوم مقام التنوين، وما تلحقه على هذا السبيل الإضافة، فلا بد من أن يكون معربًا" . علل النحو ص: ٢٣٠ .

(٥) يُنظر: معاني القرآن: ٣ / ٣٤٠ بتصرف في النقل عنه، وهو بنصه في المغني ص: ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٦) يُنظر: اللباب: ٢ / ١٢٤ ، وارتشاف الضرب: ٢ / ١٠١٧ .

لكن المختار عند المتأخرين[١] ما قال سيبويه[٢]، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولم يبين الزجاج وجه الغلط لينظر فيه، وكم من مغلط هو الغالط، وبناؤها مع ما ذكر كمثال الأصل وهو قوله تعالى: ﴿نَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٣]، فالموصول في محل النصب مفعول (ننزع) بني على الضم؛ لأنه مضاف للضمير صدر صلته محذوف؛ أي أيُّهم هو أشد.

ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ﴾[٤] وُصْلَةٌ بضم الواو وسكون [٥٦/ ب] الصاد المهملة؛ أي: مُتَوَصَّلٌ بها إلى نداء ما فيه (أل)[٥].

..... ثم ما ترد * اسمًا وذا شرط كما تُعطَ [تَجِدْ][٦]**
والشأنُ موصول وذا بِنَحْو ما * عندكمُ ينفدُ واستعمالُ ما**
بعكس من يُرَى لما لا يعقِلُ * في غالب الأحوال يأمرْ يعقلُ**
والثالثُ الذي للاستفهام * نحو: وما تلك وما أَمَامِي**
قلت: فإن تُجَر فالأصلُ الألفْ * عندهمُ على الوجوب تنحذفْ**
رابعها يجيءُ للتعجبِ * تقولُ: ما أشرفَ أخلاقَ النبي**
خامسُها نكرةٌ موصوفهْ * نحو بما يرضيكِ يا موصوفهْ**
سادسها نكرةٌ موصوفا * بها كبيتٍ ما اعرف التوصيفا**
سابعُها معرفةٌ تماما * نحوُ: نعمّا هي افْهم المراما**

ذكر في هذه الأبيات ما يقال في (ما) الاسمية فيقال فيها في نحو: (ما تعط تجد) شرطية؛ أي: دالة على الشرط بطريق التضمين[٧]، و(تعط): مجزوم على أنه فعل الشرط بحذف الياء اجتزأ بدلالة الكسرة عليها، و(تجد) من الوجدان مجزوم جواب الشرط، والفاعل مستكن فيه.

---

(١) كابن يعيش في شرح المفصل: ٢ / ٣٨٢ ، وأبي حيان في التذييل: ٣ / ٨٩ .
(٢) قال السيرافي: " ... ويقوى مذهب سيبويه في البناء أن نظيري (أيّهم): (من) و(ما)، وهما مبنيان، وكان حقّ (أيّهم) أن يكون مبنيّا لوقوعه موقع حرف الاستفهام والجزاء وموقع الذي، وكلّ ذلك مبنيّ، فلمّا دخل (أيّهم) نقص في العائد ضعف فردّ إلى أصله، كما أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز إذا تقدّم خبرها، أو دخل الاستثناء بين الاسم والخبر، ردّ إلى ما يوجبه القياس فيه من بطلان عملها". شرح الكتاب: ٣ / ١٦٥ .
(٣) سورة مريم من الآية [٦٩].
(٤) سورة الانفطار من الآية [٦]، والانشقاق من الآية [٦].
(٥) يُنظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص: ١٢٨ .
(٦) ما بين المعقوفين في هامش المخطوط: ٥٧ / أ «ترد».
(٧) يُنظر: التصريح: ٢ / ٣٩٩ .

وفي نسخة: (ترد) من الورود ففيه مع (ترد) المذكور عروضًا جناس تام وفيه استعارة مكنية[١]، تتبعها استعارة تخييلية[٢]، والجملة الجوابية لا محل لها من الإعراب؛ لعدم اقترانها بالفاء، و(إذا) الفجائية وكذا ما مثل به الأصل من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّه﴾[٣] فـ(ما): فيه منصوب مفعول مقدم لفعل الشرط، وفعل الشرط مجزوم فيه بحذف النون نيابة عن السكون، وفعل جوابه مجزوم بالسكون.

ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾[٤]:إنها موصولة؛ أي: مفتقرة إلى صلة وعائد، ولا يقدح في صحة التمثيل بالآية للموصولة احتمال كون (ما) فيها نكرة موصوفة بالجملة بعدها؛ [٥٧/ أ] لأن المثال لا يجب كونه نصًّا في المقصود بخلاف الشاهد، فـ(ما) الموصولة مبتدأ، والظرف بعده صلة، والعائد هو الضمير المستقر فيه المنتقل إليه من فعل المتعلق هو به، و(ينفد) جملة فعلية مركبة من مضارع وفاعله في محل رفع خبر الموصول.

ومثله قوله: ﴿وما عند الله باقٍ﴾ إلا أن الخبر في هذه مفرد مرفوع بضمة مقدرة استثقالًا على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

ومما هي فيه موصولة على الأرجح قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[٥]؛ لدخول الفاء على الخبر، كما أشار إليه ابن جماعة[٦]، واقتصر عليه أبو حيان في البحر[٧].

ونبهت زيادة على الأصل أنَّ (ما) الموصولةَ الأصل فيها أن تستعمل فيما لا يعقل[٨] نحو: (ركبت ما شئت من الدواب)، وأصل (من) أن تستعمل فيما يعقل نحو: (جاء من كان عندنا من العلماء)، وقد يُترك هذا الأصل فيستعمل (ما) في العاقل؛ تغليبًا لما لا يعقل عليه نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[٩] فـ(ما) فيهما العقلاء، واستعمل (ما) فيهم؛ تغليبًا لغير العقلاء عليهم لكثرتهم.

ويستعمل (من) فيما لا يعقل كما إذ اندرج مع العاقل في عموم فُصِّل بـ(من) كقوله تعالى:﴿ فَمِنۡهُم

---

(١) الاستعارة المكنية: هي التي لا يصرح فيها بلفظ المشبه به، بل يطوى ويرمز له بلازم من لوازمه. حيث شبه (ما) الاسمية بالإنسان الذي يرد ويأتي وله أحوال وحذف المشبه ورمز إليه بصفة من صفته وهي (ترد). ينظر: جواهر البلاغة للهاشمي ص: ٢٨٠ .

(٢) الاستعارة التخييلية: هي إثبات لازم المشبه به للمشبه. انظر المصدر السابق.

(٣) سورة البقرة من الآية [١٩٧].

(٤) سورة النحل من الآية [٩٦].

(٥) سورة النحل من الآية [٥٣].

(٦) يُنظر: حدائق الإعراب ص: ٣٢٧ .

(٧) يُنظر: البحر المحيط: ٦ / ٥٤٥ .

(٨) يُنظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بشاذ ١ / ١٨٠ .

(٩) سورة الحشر من الآية [١].

مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾[١]، والذي يمشي على بطنه غير عاقل اندرج مع العاقل من بني آدم في عموم دابة، وقد فصل ذلك العموم بـ(من)، والذي يمشي على رجليه شامل لغير العاقل إذ منه الطير والنعامة والدجاجة لكونه اندرج مع العقلاء من بني آدم في لفظة دابة وغلبوا عليه لشرفهم.

ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[٢]استفهامية؛ أي: دالة على معنى الاستفهام، أي بطريق التضمين وهي لما لا يعقل[٣]، والمراد من هذا تأنيثه، وزدت على الأصل بيان حكم (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها جارّ من حرف جرّ نحو: (عمَّ)، و(إلام)، و(علامَ)، أو غيره فيحذف وجوبًا تخفيفًا[٤].

ويقال فيها في نحو: (ما أشرف أخلاق النبي)، (ما) تعجبية؛ ـ أي: دالة على معنى التعجُّب وهو استعظام الشيء ـ في محل رفع مبتدأ، وهل هي معرفة تامة، [٥٧/ ب] أو نكرة تامة والمسوّغ للابتداء بالنكرة الدلالة على معنى التعجب، أو نكرة موصوفة أقوال[٥]، وما بعدها جملة فعلية في محل رفع خبر، أو (ما) نكرة موصوفة، أو معرفة موصولة، والجملة في محل رفع صفة أو صلة والخبر محذوف تقديره: شيء أشرف أخلاق النبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ ، أو الذي أشرف أخلاق النبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ موجود.

---

(١) سورة النور من الآية [٤٥].

(٢) سورة طه من الآية [١٧].

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٤) قال الرضي: وتُحذفُ ألف (ما) الاستفهام في الأغلب، إذا كانت مجرورة بحرف الجر نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ فـ(ما) مجرورة بـ(من)، وألِفُها محذوفة، فَوَجْهُهُ أنّ الاستفهام لمّا كان لها صدر الكلام لكونها استفهامًا، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فقدّم عليها وركَّب معها حتَّى يصير ككلمة واحدة، موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عند رتبة الصَّدر فحذف ألفها ليكون دليلًا لتركيبها مع الجارّة، وإنَّما لم يحذف نون (من) الاستفهامية إذا كانت مجرورة لكونها حرفًا صحيحًا. شرح الكافية: ١ / ٥١٢ .

(٥) وهذه الأقوال تتمثل في:

- **أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة، والجملة بعدها خبر. هذا مذهب سيبويه، وجمهور البصريين، وروي عن الأخفش.**
- **وقيل: هي موصولة، والجملة صلتها، والخبر محذوف. وهو ثاني أقوال الأخفش.**
- **وقيل: هي نكرة موصوفة بالجملة، والخبر محذوف. وهو ثالث أقواله.**
- **وقيل: استفهامية. وهو قول الكوفيين. قال بعضهم: هو قول الفراء، وابن درستويه.**

يُنظر: الجنى الداني ص ٣٣٦ ، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي ص ١٥٩ .

ويقال فيها في نحو: (مررت بما مُعْجِبٍ لك)، وبـ(ما يُرضي الله) نكرة موصوفة[١]؛ أي: ملازمة للوصف إما بمفرد كالأول؛ أي: بشيء معجب، أو بمركب كالثاني؛ أي: بشيء يرضي الله، ولا يصح كون (ما) هنا حرفًا زائدًا؛ لأنها لا تزاد بعد الباء إلا إذا كان معناها السببية[٢] نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٣].

ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةً﴾[٤] نكرة صفة[٥] لقوله: (مثلًا)؛ لإفادة معنى الشياع.

ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٦] معرفة تامة؛ أي: لا تحتاج إلى صلة؛ أي: فنعم الشيء إبداؤها[٧].

وتارة تكونُ حرفًا فتردْ * نافيةً كما رأيتَ مَنْ تَعِدْ**
ومصدريةً مثالُها استفدْ * كما تكونوا في الحديث فاستعِدْ**
وكافَةً تَرِدُ يا مساعدُ * كأنما الله إلهٌ واحدُ**
والآخرُ الزائد للتوكيد * نحو بما نَقْضِهمُ مُريدي**
قلتُ: والاولى في الكتاب والسُنَنْ * يقال: فيها صلةً يا ذا السّننْ**

ذكر في هذه الأبيات ما يقال في (ما) الحرفية فيقال فيها في نحو قولك لمن وعد إنسانًا ولم تره: (ما رأيتُ من تعدنا فيه)، وهي تدخل على الفعل ماضيًا كما ذكر، ومضارعًا فتكون لنفي الحال عند انتفاء القرينة نحو: (ما يقوم زيد)، وعلى الاسم فأعملها الحجازيون عمل (ليس)؛ لشدة شبهها بها بشرط أن لا تزاد بعدها (إنْ)، ولا يتقدمَ خبرها على اسمها، ولا ينتقضَ النفي بـ(إلَّا)[٨] نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [٩]، ﴿مَا

---

(١) يُنظر: شرح الألفية للمرادي: ١ / ٤٣٣ ، وتعليق الفرائد: ٢ / ٢٤٤ .
(٢) قال في المغني ص: ٧٣٨ " ... قال أبو حيان: لم يثبت مجيء (ما) نكرة موصوفة ولا دليل في (مررت بما معجب لك) لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو: (سرني ما معجب لك) لثبت ذلك. انتهى. ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية نحو: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم﴾ " .
(٣) سورة آل عمران من الآية [١٥٩].
(٤) سورة البقرة من الآية [٢٦].
(٥) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢ / ٤٠٣ .
(٦) سورة البقرة من الآية [٢٧١].
(٧) يُنظر: التبيين للعكبري ص: ٢٨٤ ، والكناش لأبي الفداء: ١ / ٢٧١ .
(٨) يُنظر: المقتضب : ٤ / ١٨٩ ، واللمحة لابن الصائغ: ٢ / ٥٨٨ .
(٩) سورة يوسف من الآية [٣١].

هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[١]، وأهملها بنو تميم وهو القياس؛ لعدم الاختصاص[٢].

ويقال فيها في نحو قوله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (كما تكونوا يُوَلى عليكم)[٣]، مصدرية؛ [أي][٤]: يسبك منها مع صلتها مصدر، والمعنى هنا على كونكم يولى عليكم، والرواية بحذف النون إمّا على حذف نون الأفعال الخمسة لغير جازم ولا ناصب[٥]، وهي لغة كما في التسهيل[٦].

وإمَّا على أنَّ (ما) ناصبة حملًا لها على (أن) المصدرية الناصبة، كما حُملت (أَنْ) عليها وأهملت[٧]على قراءة ابن محيصن[٨] ﴿لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة﴾[٩]، برفع المضارع على أحد الأقوال[١٠].

وفي البيت المتقدم ذكره في الكلام، [وهو قوله:

أنْ تَقْرَآنِ على أسْماءَ وَيْحَكُما[١١] *** .....[١٢]

على أن قال ابن جماعة[١٣]: ولا تشارك (ما) (أَنْ) في الزمان خلافًا لابن جني[١٤]، وتبعه الزمخشري[١٥].

---

(١) سورة المجادلة من الآية [٢].
(٢) وذلك لأن (ما) حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو : (ما زيد قائم)، وعلى الفعل نحو: (ما يقوم زيد)، وما لا يختص فحقه ألا يعمل. يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٦٩ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص: ١٠٣ ، وشرح الألفية لابن عقيل: ١ / ٣٠٢ .
(٣) يُنظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد للسيوطي: ٢ / ٢٧٩ .
(٤) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٥٨ / ب .
(٥) يُنظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ٢ / ٥٠٤ .
(٦) يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ٥٢ .
(٧) يُنظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١ / ٣٢ .
(٨) ابن مُحَيْصِن: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي بالولاء، أبو حفص المكيّ: مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قرائها بالعربية. انفرد بحروف خالف فيها المصحف، فترك الناس قراءته ولم يلحقوها بالقراءات المشهورة، وتوفي سنة ١٢٣ هـ . يُنظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ٢ / ١٦٧ .
(٩) سورة البقرة من الآية [٢٣٣].
(١٠) وبالرفع أيضًا قرأ مجاهد، والحسن، وحميد. يُنظر: البحر المحيط: ٢ / ٤٩٨ .
(١١) ما بين المعقوفين من هامش المخطوط: ٥٨ / ب.
(١٢) سبق تخريجه.
(١٣) يُنظر: حدائق الإعراب ص: ٣٢٨ .
(١٤) يُنظر: اللمع ص: ١٣١ .
(١٥) يُنظر: الكشاف: ٤ / ٨٩ .

ويقال فيها في نحو: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[١]، وفي نحو: (يعجبني إنما يقوم زيد)، و(لكنما عمرو منطلق)، وأخواتها المقترنة (ما) كافة؛ أي: زائدة لكف العامل ومَنْعِهِ عن العمل فيجب رفع ما بعدها البتة؛ لزوال اختصاصها بالأسماء حينئذ إلا الواقع بعد (ليتما) فيجوز فيه الإعمال أيضًا؛ لبقاء اختصاصها مع (ما) بالاسم[٢]، وقد روي بهما قول النابغة[٣]:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ***إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْنِصْفُهُ فَقَدِ[٤]

ويقال فيها في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٥] زائدة [٦] لغرض التوكيد والتحقيق[٧]، ولا يجوز كون (ما) فيه استفهامية، ما بعدها بدل منها؛ لما تقدم من وجوب حذف ألفها في غير الضرورة، أما فيها فتثبت[٨]؛ قال الشاعر:

عَلَاما قامَ يَشْتِمُنِي لئيمٌ ***كخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ[٩]

وقراءة بعضهم[١٠]: ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾[١١] لا ينتقض بها ما ذكره؛ لأن إثباتها نادر.

ونبهت زيادة على الأصل أخذًا من أصله بأن الأدبَ أن لا يعبرَ بلفظ الزائد فيما يأتي في القرآن والسنة مما يُعَبرُ عنه النحاة بالزائد. كـ(أن) بفتح الهمزة بعد (لما)، و(إذا) و(إن) بكسر الهمزة بعد (ما)

---

(١) سورة النساء من الآية [١٧١].

(٢) يُنظر: البديع لابن الأثير: ١ / ٥٤١ .

(٣) جاء في الحاشية: (النابغة).

(٤) من البسيط، وهما في ديوانه ص: ٢٤ ، واللمحة لابن الصائغ: ٢ / ٥٦٤ .

اللغة: (فقد): هنا اسم فعل بمعنى "يكفي"، أو اسم بمعنى: "كاف"، أو: بمعنى الواو.

المعنى: ألا ليت هذا الحمام كله لنا، أو نصفه مضافا إلى حمامتنا فهو كاف.

وجه الاستشهاد: روي هذا الشاهد برفع الحمام على إهمال (ليت)، وبنصبه على إعمالها، وفي هذا الشاهد دليل على أن (ما) غير الموصولة، إذا ما اتصلت بـ(ليت) لا يلزم أن تكفها عن العمل، بل يجوز الإعمال والإهمال، وإن كان الإعمال أرجح، حتى أوجبه سيبويه لأنه يرى (ما) المتصلة بـ(ليت) موصولة وليست كافة. ينظر: الكتاب: ١ / ٢٣٧، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص: ٥٨٧ .

(٥) سورة آل عمران من الآية [١٥٩].

(٦) يُنظر: الأصول لابن السراج: ١ / ٤٣ .

(٧) يُنظر: الجنى الداني ص: ٣٣٢

(٨) يُنظر: التصريح: ٢ / ٦٣٥ ، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ٥ / ٢٢٠ .

(٩) من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه ص: ٣٢٤ ، والمقاصد النحوية: ٤ / ٢٠٧٢ .

والشاهد فيه قوله: "علاما " حيث بقيت ألف (ما) على الرغم من سبقها بحرف جر.

(١٠) قرأ بإثبات الألف عكرمة وعيسى. يُنظر: المحتسب: ٢ / ٣٤٧ .

(١١) سورة النبأ الآية [١].

النافية، وما بعد (إن) الشرطية أو الحرف الجارّ، بل يعبر في [٥٨/ ب] مثل هذا كله بالصلة، وعبر بذلك تأدبًا معهما ودفعًا لما يتبادر من لفظ الزائد من أنه الذي لا فائدة فيه، وليس فيهما شيء كذلك، ولفظ الصلة يؤذن بأنه جيء بذلك ليتوصلَ به إلى مقاصد، ويورد منه إلى مناهل وموارد، من التحقيق والتأكيد، والتقوية والتشديد(١).

[وسلسبيل](٢) هذا الأدب مستمد من منهل بحر قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾(٣)، ثم لا يخفى ما بين (السُّنن) بضم السين في العروض وبفتحها في الضرب من الجناس المحرف، وقد اشتملت هذه الأرجوزة على محسنات بديعية نبهنا على كثير منها في الشرح الكبير، وأعرضنا عن غالب ذلك هنا إيثارًا للاختصار.

هذا تمامُ هذه الحدائق * مشمولةً باللطفِ والدقائقِ**
واضحةٌ ألفاظُها محررهْ * بديعةٌ جوهرةٌ مفتخرهْ**
يسترُ منها صاحبُ الصداقهْ * وغيرُه ينغاظُ بالحماقهْ**
ذلك فضلُ الله يؤتيه لمنْ * واللهُ مولٍ للنوالِ والمننْ**
ناظمها الفقيرُ للمولى العلي * هو ابن علانٍ محمد علي**
الشافعيّ القُرشي الصديقي * المذنبُ المحتاجُ للتوفيقِ**
أنجحْ لهُ يا ربنا من إده * وهب له العُلا وزد في اسعاده**
نظمتُها في عام أربعْ عَشْرا * وألف يوم [قد](٤) أتتْكَ تترا**
والحمدُ لله المعينِ مَنْ طلبْ * ميسِّر التوفيق للذي أحبْ**
مصليًا على رسول قدْ زكتْ * أوصافهُ بين الورى وكملتْ**

(أل) في (الحدائق) للعهد، والمعهود قولنا أول المنظومة: "سميتها حدائق الإعراب"، و(اللطف): ـ بضم اللام ـ الرقة والشفافة(٥).

---

(١) بعض علماء اللغة والنحو اختاروا مسلكًا في الإعراب عدلوا فيه عن المشهور من لفظ الإعراب بالزائد تأدبًا مع الله ـ عز وجل ـ ومع كتابه، وإجلالًا لكلام الله، واحترامًا له، وملازمة الأدب معه؛ قال ابن هشام: " وَيَنْبَغِي أَن يجْتَنب المعرب أَن يَقُول فِي حرف من كتاب الله تَعَالَى إِنَّه زَائِد تَعْظِيمًا لَهُ واحتراما لِأَنَّهُ يسْبق إِلَى الأذهان أن الزَّائِد هُوَ الَّذِي لَا معنى لَهُ أصلا وَكَلَامه سُبْحَانَهُ منزه عَن ذَلِك لِأَن مَا من حرف فِيهِ إِلَّا وَله معنى صَحِيح وَمن فهم خلاف ذَلِك فقد وهم " . يُنظر: شرح قواعد الإعراب ص ١٨٠ .

(٢) جاء في هامش المخطوط: ٥٩ / أ (السلسبيل: النهر الصغير).

(٣) سورة الحج من الآية [٣٢].

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النظم، وسكنت العين في (أربع) والشين في (عشرا) حتى يستقيم الوزن.

(٥) يُنظر: تهذيب اللغة: ١٣ / ٢٣٥ باب: الطاء واللام.

و(الدقائق): جمع دقيقة وهي النكت الغوامض[١]، وقيل لها ذلك؛ لأن العالم يدق الأرض حال التفكر فيها فسميت بما يلابسها.

وفي [٥٩/ أ] نسخة [(الحقائق)[٢] بإبدال الدال قافًا][٣] ، وهي جمع: (حقيقة)، والمراد به:ما اشتملت عليه من حقائق ما بينته من تعريف الجملة وتعريف كل من أقسامها وغير ذلك.

وفي أخرى (العقائق) بإبدال الدال عينًا فتكون جمع (عقيقة)، فيكون فيها استعارةٌ مصرحةٌ شبهت الفوائد المنظومة فيها بالعقيق المطلوب فاستعير لها اسمه[٤].

و(التحرير): التهذيب والتفقيه[٥]، وإسناد الافتخار إليها مجاز عقلي[٦] من الإسناد إلى السبب إن قُرئت بصيغة الفاعل، ولا يضر كون الوصف في العروض بصيغة المفعول؛ لأنه لا يضر اختلاف حركة ما قبل الروي المطلق، على أنه يجوز أن يقرأ (محررة) بصيغة الفاعل ويكون إما مجازًا عقليًّا، أو من الاستعارة المكنية، أو من مجاز الحذف؛ أي: مُحرِّرٌ مؤلفها؛ وعلى هذا بأوجهه، فحذف المفعول أي: مُحرِّرةٌ مقاصدها؛ لدلالة المقام عليه، وإن قرئت (مفتخَرة) بصيغة المفعول فيكون من باب الحذف والاتصال؛ أي: مفتخر بها.

وفي نسخة أخرى بدل (مفتخرة): (مُخْبرَة) بصيغة المفعول من التحبير بالمهملة فالموحدة وهو التحسين، ومنه قول أبي موسى الأشعري للنبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : (لو كنت أعلم أنك تستمع لحبرته لك تحبيرًا)[٧]، وهذه النسخة أحسن من الأولى؛ لأن الفخر لا يليق بشيء من أفعال ذي الحاجة والفقر.

و(الصداقة): مشتقة من الصدق في الوُدِّ والنصح، و(الصديق): ذو الصداقة [٨]، وهي أعز من الكبريت الأحمر، قال إمامنا الشافعي ـ رضي الله تعالى ـ عنه:

صَادُ الصَّدْيق وَكَافُ الكِيمِيَاءِ معًا * لا يُوجَدَان فَدعْ عَنْ نَفسِكَ الطَمعا[٩]**

و(الحماقة): ـ بالمهملة وبالقاف ـ فساد في العقل؛ قال الأزهري[١٠]: وإنما كان الغيظ منها من

---

(١) يُنظر: تاج العروس: ٢٥ / ٢٩٧ (دقق).

(٢) بدلًا من قوله في النظم (الدقائق).

(٣) ما بين المعقوفين في المخطوط: ٥٩ / ب (الحدائق بإبدال الداء حاء مهملة) والصواب ما أثبته.

(٤) العَقِيقُ: خَرَزٌ أَحمر يُتَّخَذُ مِنْهُ الفُصوص، الْوَاحِدَةُ عَقِيقةٌ. يُنظر: اللسان: ١٠ / ٢٦٠ (عق).

(٥) يُنظر: المصباح المنير: ١ / ٨٥ .

(٦) المجاز العقلي: هو إسناد الفعل أو ما في معناه إلى غير ما هو له، لعلاقة، مع وجود قرينة تمنع إرادة الإسناد الحقيقي. يُنظر:جواهر البلاغة ص: ٢٥٥ .

(٧) يُنظر: فتح الباري لابن حجر: ٩ / ٩٣ .

(٨) يُنظر: مختار الصحاح ص: ١٧٤ (ص د ق).

(٩) من البسيط ، ولم أقف عليه في ديوانه، وانظره في: الدر الفريد بيت القصيد للمستعصمي: ٧ / ٥٥ .

(١٠) يُنظر: تهذيب اللغة: ٤ / ٥٣ (حمق).

فساده؛ لأن عطايا الله تعالى لا تتقيد برضا مخلوق ولا بعدم رضاه، بل هو الذي قسم بإرادته الأزلية وقضى ما أقضيته الربانية؛ ولذا قال بعضهم[١]:

ألا قُلْ لِمَنْ باتَ لي حاسِدًا * أتَدْري عَلى مَنْ أسأتَ الأدَبْ[٥٩/ب]**
أسأتَ على اللهِ في[حكمه][٢] * ولَمْ تَرْضَ لي بالذي لي وَهَبْ**
فجازاك عني بأن زادني * وسد عليك رجوع الطلب[٣]**

وفي قولي: "ذلك فضل الله" اقتباس مع تلميح[٤]، وفي قولي: "يؤتيه لمن"، تورية؛ لأن (من) يحتمل كونها موصولة حذف صلتها؛ أي: من يشاء، واللام مزيدة في ثاني مفعولي (يؤتي)، ويحتمل كونها استفهامية واللام كذلك، إلا أن العامل يقدر مثله حينئذ مؤخرًا غير الفعل المذكور؛ لأن أسماء الاستفهام لصدارتها لا يعمل فيها ما قبلها.

وفي قولي: "والله مولٍ"، إيماء إلى أن النعم الواردة من الحق إلى الخلق من محض الفضل والإحسان، و(المنن) ـ بكسر ففتح ـ جمع منّة وهي النعمة الثقيلة[٥].

والفقير من ذرية الصديق الأكبر من ولده محمد المقتول شهيدًا بمصر رضي الله عنهما، و(النجح): الإسعاف بالمطلوب[٦]، وختمت النظم بما بدأته به من الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ وعلى آله وصحبه؛ لتعم بركة ذلك المنظومة ويحصل النفع بها.

ولا يخفى ما اشتملت عليه من حسن الختام بقولنا: "وكملت"، اللهم فكمل لنا بفضلك حقائق الإيمان، وألبسنا عقائق التوحيد والعرفان، وارفعنا من مقام الاستدلال إلى رتبة العِيَان، وشرفنا بالعبودية لك والحرية عمن سواك يا منان، ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[٧].

ظلمت يا رب نفسي * ظلمًا كثيرًا كبيرا**
فاغفر ذنوبي وإلا * أصيرُ عبدًا كسيرا[٨]**

---

(١) هو منصور الفقيه في : محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، للراغب الأصفهاني: ١ / ٣١٣ .
(٢) ما بين المعقوفين في الحاشية: «صنعه» ٦٠ / أ .
(٣) من المتقارب.
(٤) التلميح: هو أن يشير المتكلم في كلامه إلى قصة، أو مثل، أو شعر من غير ذكره. يُنظر: عروس الأفراح: ٢ / ٣٣٨ .
(٥) يُنظر: المصباح المنير: ٢ / ٥٨١ (م ن ن)
(٦) يُنظر: لسان العرب: ٢ / ٦١١ (ن ج ح).
(٧) سورة الأعراف من الآية [٢٣].
(٨) من بحر المجتث.

غفرًا يا ربنا لسيئات الذنوب، وسترًا يا إلهي لما اقترفناه من العيوب، وإسعافًا يا ملاذنا بإنالة كل مطلوب، والحمد لله أولًا وآخِرًا، وباطنًا وظاهرًا، وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

قال مؤلفه فسح الله في مدته وأعاد من بركته: كان تمام هذا الشرح بين ظهري يوم السبت رابع عشر جماد الأولى سنة سبع وثلاثين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام بمنزلي بجبل أبي قبيس(١). [٦٠/ أ]

****

(١) أبو قُبَيس: الجبل المشرف على الصفا يسمى برجل من مذحج كان يكنى بأبي قبيس لأنه أول من بنى فيه. وكان يسمى في الجاهلية الأمين لأن الركن، كان مستودعاً فيه عام الطوفان، وهو أحد الأخشبين. يُنظر: الجبال والأمكنة والمياه، للزمخشري ص: ٢٧ .

الخاتمـة

بعد دراسة هذا الكتاب أمكننا أن نسجل أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١- أظهر البحث أن الرجل من جملة النحويين الأفذاذ، فكان ينظم القواعد النحوية، ويشرح ويحلل، ويضمن كلامه بأقوال النحويين، الأمر الذي أبان عن براعته الفائقة، وامتلاكه ناصية اللغة والبيان، أمثال ابن معط وابن مالك وغيرهما.

٢- اتضح أن الأصول النحوية شكّلت ركيزة أساسية في تحليلاته لكلام النحويين.

٣- أبان البحث أن ابن علان كان يجمع بين المذاهب النحوية، وكان يميل إلى المذهب البصري.

٤- تفصيل ما أجمله ابن هشام، وذلك بالإتيان بأمثلة وذكر شواهد عليها، وتوضيح خلاف لم يذكره، وهذا واضح بيّن في صفحات الكتاب.

٥- أبان البحث أن ابن علان كان يربط كلامه أحيانًا بالمغني لابن هشام؛ نظرًا للصلة الوثيقة في الموضوعات المشتركة بين الكتابين.

٦- كشف البحث عن دراية ابن علان ومعرفته بعلم الحديث الشريف فتارة يشير ـ وهو يستدل به ـ إلى الحديث بأنه مرفوع، أو أنه موضوع، وأخرى إلى الراوي ومصدره، ولا غرو في ذلك فالرجل له باع كبير ومؤلف في علم الحديث يسمى بـ(الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية) وهو كتاب محقق ومطبوع.

٧- أبرز البحث براعة ابن علان البلاغية، فأشار إلى ما يتعلق بألفاظ النظم والشرح من التشبيه والاستعارة والمجاز والبديع، كل ذلك بطريقة سهلة واضحة لا تخفى على متعلم.

٨- اتضح من خلال البحث أنه كان يورد الاستعمالات والأوجه المتعددة للكلمة أو الأداة الواحدة، وما يتصل بها من معان في مواضع مختلفة حسب سياقها مما يدل على معرفته التامة بالمعنى الذي استعملت فيه الكلمة ومعناها الأصلي، كما هو الحال في (لو) و(إذْ) و(قد) ... إلخ.

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	٩٠٨
﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	٩٢٩
سورة البقرة		
﴿ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ﴾	١٩	٩٣٤
﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾	٢٤	٩٢٤
﴿ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾	٢٤	٩٢٥
﴿ إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٦	٩٦١
﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾	٤١	٩٠٩
﴿ وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾	٩٥	٩٣٩
﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ﴾	١٣٢	٩٥٠
﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾	١٩٥	٩٣٠
﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾	١٩٧	٩٥٩
﴿وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ ﴾	٢١٤	٩٢٥
﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾	٢٥٤	٩٢٢
﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ﴾	٢٥٥	٩٥٥
﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾	٢٨٦	٩٤٩
سورة آل عمران		
﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ﴾	٩٧	٩٤٢
﴿ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾	١٣٥	٩٥٥
﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ﴾	١٥٩	٩٦١، ٩٦٣
سورة النساء		
﴿ وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ ﴾	١٢٩	٩٥١
﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ ﴾	١٧١	٩٦٣
سورة المائدة		

﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾	٢٧	٩٤٤
﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾	٧١	٩٥٢
﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾	١١٣	٩٣٧
سورة الأعراف		
﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾	٢٣	٩٦٦
﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلٌ ﴾	٨٦	٩٤٥
﴿ لَن تَرَىٰنِي﴾	١٤٣	٩٣٩
﴿ وإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾	١٧٢	٩٤٤
﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا ﴾	١٧٦	٩٢٧
﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾	١٨٦	٩٢١
سورة الأنفال		
﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾	٢٦	٩٤٥
سورة التوبة		
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾	٦	٩١٤
﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾	٥٤	٩٤٤
﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾	٧٢	٩١٢
﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾	١٢٤	٩٥٧
سورة يونس		
﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	١٠	٩٥٢
﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَۚ﴾	٢٤	٩٢٤
﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلْ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقٌّۖ ﴾	٥٣	٩٤٥
﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۢ﴾	٦٨	٩٤٩
سورة هود		
﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	٥٣	٩٣٠
﴿ إِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْۚ﴾	١١١	٩٥٠
سورة يوسف		

﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	٩٦١
﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ﴾	٩٦	٩٥٤
سورة الرعد		
﴿ أَفَلَمۡ يَاْيۡسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ﴾	٣١	٩٥٢
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٤٣	٩٣٠
سورة إبراهيم		
﴿ لَئِن شَكَرۡتُمۡ لَأَزِيدَنَّكُمۡ﴾	٧	٩٠٨
﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ﴾	١٠	٩٣٤
﴿ مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ﴾	٣١	٩٢٢
سورة النحل		
﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّه﴾	٥٣	٩٥٩
﴿ مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖ﴾	٩٦	٩٥٩
سورة الإسراء		
﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٢٧	٩٣٠
﴿ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡ﴾	٤٤	٩٥٥
سورة مريم		
﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ﴾	٣٠	٩١٨
﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ﴾	٦٨	٩٢٦
﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ﴾	٦٩	٩٥٨
سورة طه		
﴿ وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ﴾	١٧	٩٦٠
﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ ﴾	٨١	٩٤٩
﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ﴾	٨٩	٩٥٢
سورة الحج		
﴿ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾	٥	٩٢٣
﴿وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ﴾	٣٢	٩٦٤
﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾	٤٦	٩٢٦
سورة النور		

﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾	٣٥	٩١٧
﴿ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	٤١	٩٥٥
﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْ﴾	٤٥	٩٦٠
سورة الروم		
﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾	٤	٩٤٦
﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾	٢٥	٩٤١
﴿ إِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾	٣٦	٩٢١
﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍۚ ﴾	٥٥	
سورة الأحزاب		
﴿ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُۖ﴾	٣٧	٩٥١
سورة سبأ		
﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾	٣١	٩٢٧
سورة فاطر		
﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾	٣	٩٣٠
﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾	٣٦	
سورة يس		
﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَاۜ﴾	٥٢	٩٥٥
سورة ص		
﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾	٦	٩٥٣
سورة الزمر		
﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾	٣٦	٩٣٠
﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌۚ﴾	٦٠	٩١٨
سورة غافر		
﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَۖ﴾	١٦	٩١٩
سورة فصلت		
﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾	١٠	٩٣٣
سورة الزخرف		
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾	٨٤	٩٢٩

سورة الحجرات		
﴿ وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾	١٤	٩٣٩
سورة الطور		
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾	٢١	٩٥٦
سورة الواقعة		
﴿ وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ﴾	٣٤	٩٤٥
سورة الحديد		
﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ ﴾	١٦	٩٢٤، ٩٥١
﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾	٢٩	٩٤٩
سورة المجادلة		
﴿ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ﴾	١١	٩٠٧
سورة الحشر		
﴿ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۖ﴾	١	٩٥٩
سورة الجمعة		
﴿كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ ﴾	٥	٩٢٨
سورة المزمل		
﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾	٢٠	٩٥٢
سورة المدثر		
﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾	٣٢	٩٤٦
سورة الإنسان		
﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ ﴾	٢٠	٩٣٦
سورة عبس		
﴿لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾	٢٣	٩٣٨
﴿ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا﴾	٣٠	٩١١
سورة الانفطار		
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ ﴾	٦	٩٥٨
سورة الفجر		
﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ	١٦	٩٤٦

أَهۡنَنِ (١٦)كَلَّآ﴾		
سورة الشرح		
﴿ وَرَفَعۡنَا لَكَ ذِكۡرَكَ﴾	٤	٩٠٩
سورة الإخلاص		
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾	١	٩٢٥
﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾	٣	٩٣٧

ثانيًا: فهرس القراءات القرآنية

القراءة	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة		
لمن أراد أنْ يتمُّ الرضاعة	٢٣٣	٩٦٢
يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ	٢٥٤	٩٢٢
سورة يونس		
وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ	١٠	٩٥٢
فبذلك فلتفرحوا	٥٨	٩٢٦
سورة هود		
وإن كلًّا لما ليوفينهم	١١١	٩٥٠
سورة النبأ		
عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ	١	٩٦٣
سورة الشرح		
ألم نشرحَ لك صدرك	١	٩٣٨

ثالثًا: فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الحديث	رقم الصفحة
أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ	٩١٠
الأعمال بالنيات	٩٠٩
أنا أفصح من نطق بالضاد بَيْدَ أني من قريش ونشأت في بني سعد	٩٠٩
البر حسن الخلق	٩٠٩
سئل النبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ : أي الناس أَحَبُّ إليك؟ قال: عائشة، قيل:	٩٥٦

من الرجال؟ قال: أبوها	
صَلَّى النبيُّ ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا	٩٣٣
فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ، فَاسْأَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ – أُرَاهُ – فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ	٩١٢
كفى بالعلم شرفًا أن يدعيه من هو فيه ومن ليس هو فيه، وكفى بالجهل قبحًا أن ينكره من هو فيه ومن ليس هو فيه	٩٠٧
كما تكونوا يُوَلى عليكم	٩٦٢
لو كنت أعلم أنك تستمع لحبرته لك تحبيرًا	٩٦٥
لو لم تكن ربيبة لما حلت لي للرضاع	٩٤٢
لو لم يخف الله لم يعصه	٩٤٢
ما رآه المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن	٩٠٩

رابعًا: فهرس الأشعار والأرجاز

المطلع	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ألا	الطلبْ	المتقارب	منصور الفقيه	٩٦٦
إذا	يَخْطِبُ	الطويل	امرؤ القيس	٩٥١
وداعٍ	قَرِيبُ	الطويل	كعب الغنوي	٩٣١
إن	لِلشِّيبِ	البسيط	سلامة بن جندل	٩٤٨
أَوْمَتْ	أَحْجُج	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٩٣١
أنَّ	أحدَا	البسيط	مجهول	٩٥٢، ٩٦٢
إنَّ	جَدُّه	الخفيف	أبو نواس	٩٣٦
عَلَاما	رَمادِ	الوافر	حسان بن ثابت	٩٦٣
قَالَتْ	فَقَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٩٦٣
من	قُدِرْ	الرجز	علي بن أبي طالب	٩٣٨
ظلمت	كسيرَا	المجتث	ابن علان	٩٦٦
لَوْلاَ	بِالجَارِ	البسيط	مجهول	٩٣٨
صَادُ	الطَمعا	البسيط	الشافعي	٩٦٥
أحَقًّا	فَرِيقُ	الوافر	المفضل النكري	٩٤٧
لَقَدْ	الثِّمَالاَ	المتقارب	كعب بن زهير	٩٥٣

إِنَّ	وَأَطْوَلُ	الكامل	الفرزدق	٩١٦
وإذا	فَتَجَمَّلِ	الكامل	عبد قيس البرجمي	٩٤١
ويوماً	السَّلَمْ	الطويل	صريم اليشكري	٩٥٤
ذكر	إِنَّهْ	الكامل	عبد الله الرقيات	٩٤٥
فأُقْسِمُ	مُظْلِمُ	الطويل	المسيب بن علس	٩٥٤
رَجُلاَنِ	عريَانا	الرجز	مجهول	٩٥٠
فكفَى	إيَّانَا	الكامل	حسان بن ثابت	٩٥٦
أَنَا	المعادنِ	الطويل	الطرماح	٩٥٠
مَن	مثلانِ	البسيط	حسان بن ثابت	
لَنْ	الحَلَقَهْ	المنسرح	مجهول	٩٥٢
تَعَزَّ	وَاقِيَا	الطويل	مجهول	٩٤٨
وَكَمْ	مُنْهَوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٩٣١

خامسًا: فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
الأخفش	٩٤٥ ، ٩٤٧
الأزهري	٩٦٥
البخاري	٥٢
البطليوسي (ابن السيد)	٩١٦
البيضاوي	٩٤٣
التفتازاني	٩٤١
الجرمي	٩٥٧
ابن جني	٩٦٢
الجوهري	٩١١
أبو حاتم السجستاني	٩٤٦
الحافظ بن كثير	٩٠٩
أبو حيان	٩٥٩
ابن خروف	٩٤٣

الراغب الأصفهاني	
الزجاج	٩٤٦ ، ٩٥٧
الزركشي	٩١٢
الزمخشري	٩٣٩، ٩٤١، ٩٤٥، ٩٤٧، ٩٦٢
ابن السراج	٩٤٣
سيبويه	٩٤٥، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٥٧
الشافعي	٩٢٩، ٩٦٥
الشلوبين	٩٤٢
ابن الصلاح	٩١٢
ابن عباس	٩٤٤
عبد الملك العصامي	٩٣٥
العز بن جماعة	٩٣٥، ٩٣٦، ٩٤٣، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٥٣
عطاء	٩٠٩
العكبري	٩٢٥
علي بن أبي طالب	٩٠٧
الفارسي	٩٤٣
الكسائي	٩٤٦
اللحياني	٩٣٨
ابن مالك	٩٣٤، ٩٣٨، ٩٤٣، ٩٥٠
ابن مكي	٩١٢
أبو هريرة	٩١٢
ابن هشام الأنصاري	٩١١
ابن هشام الخضراوي	٩٣٤

سادسًا: ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ .
- الأصول في النحو، ابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي، حققه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين درويش، الناشر : دار ابن كثير – دمشق، ١٤١٥هـ.
- الأعلام، المؤلف: خير الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – ٢٠٠٢ م.
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار – الأردن، ١٤٠٩هـ .
- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- الأنموذج في النحو، للزمخشري، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ، المحقق: حسن فرهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ .
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين القزويني، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.
- البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع، للشوكاني، دار المعرفة ـ بيروت .
- البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل

إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية .

◈ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادى، دار سعد الدين ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ.

◈ تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، مجموعة من المحققين.

◈ التبيان في إعراب القرآن، العكبري، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى الحلبي.

◈ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ابن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

◈ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

◈ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، الناشر: دار طيبة.

◈ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق ، الطبعة: الأولى.

◈ التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

◈ التعريفات، الشريف الجرجاني، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ.

◈ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.

◈ تفسير ضياء القلوب، لأبي الفتح سُليم ، دراسة وتحقيق، الطالب: ملفي بن ناعم الصاعدي، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

◈ تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، المحقق: محمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى - ١٤١٩ هـ.

◈ تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

◈ توجيه بعض التراكيب المشكلة، لابن هشام الأنصاري، المتوفى ٧٦١هـ ، تحقيق: د/ عبد الله الحسيني هلال، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

◈ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

◈ جامع الدروس العربية، المؤلف: مصطفى الغلاييني، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

◈ الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، المحقق: د/ فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

◈ جواهر البلاغة، الهاشمي، توثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

◈ حاشية على قصيدة ضياء الدين الخزرجي، لشمس الدين النواجي، بحث تحقيق: د/ حسن محمد عبد الهادي، نشر: مجلة جامعة القدس، العدد التاسع عشر، عام ٢٠١٠.

◈ الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسيّ، المحقق: بدر الدين قهوجي، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

◈ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ .

◈ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق / محمد عبد المعيد ضان، نشر : مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ الهند ، الطبعة : الثانية ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م.

◈ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، المحقق: أحمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

◈ دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، ابن علان الصديقي، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، الناشر: دار المعرفة ، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

◈ ديوان الطرماح بن حكيم الطائي. تحقيق د/ عزة حسن دمشق، الطبعة الأولى ١٣٨٨ هـ.

◈ ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.

◈ ديوان علي بن أبي طالب، جمع وترتيب: عبد العزيز الكرم، الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م.

◈ ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم ، بيروت.

◈ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.

◈ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

◈ الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.

◈ السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

◈ سر صناعة الإعراب، ابن جني ، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ.

◈ سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠ م.

◈ سيبويه والضرورة الشعرية، المؤلف: د/ إبراهيم حسن إبراهيم، الناشر: مطبعة حسان ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

◈ سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، الناشر: دار الحديث– القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ.

◈ شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: عبد الله الناصير، نشر: دار علاء الدين، سوريا، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠م.

◈ شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، المحقق: محمد علي الريح، دار الفكر، مصر ، ١٩٧٤م.

◈ شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، المحقق: أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤١٤ هـ .

◈ شرح الأزهرية، خالد الأزهري، ، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

◈ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمي ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.

◈ شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، المحقق: عبد الرحمن السيد، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ .

◈ شرح السنة، البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

◈ شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

◈ شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

◈ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

◈ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، المحقق: محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: القاهرة، الطبعة: الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .

◈ شرح قواعد الإعراب لابن هشام، محمد بن مصطفى القُوجَوي، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، الناشر: دار الفكر المعاصر، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

◈ شرح الكافية الشافية، ابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

◈ شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي ، المحقق: أحمد حسن مهدلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

◈ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

◈ شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.

◈ شرح المكودي على الألفية، المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

◈ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

◈ شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب، لابن جماعة، تحقيق: السيد أحمد محمد ، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.

◈ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

◈ صحيح البخاري، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

◈ العقد التليد في اختصار الدر النضيد، عبد الباسط بن موسى العلموي، المحقق: الدكتور/ مروان العطية، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .

◈ عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإِمَام أَحْمد، جلال الدين السيوطي، حَقّقه وَقَدم لَه: د. سَلمان

◈ القضَاة، الناشر: دَار الجيل، بَيروت – لبنان، عام النشر: ١٤١٤ هـ .

◈ علل النحو، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

◈ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العينى، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

◈ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة – بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

◈ فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

◈ القاموس المحيط، الفيروزآبادى، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

◈ الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان ـ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

◈ الكتاب، لسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

◈ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ

◈ الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء، تحقيق/ رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م

◈ اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م

◈ لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، نشر: دار صادر– بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤١٤هـ .

◈ اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

◈ المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر النيسابوريّ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: ١٩٨١ م.

◈ محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، الراغب الأصفهانى ، دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

◈ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م

◈ المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ .

◈ مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

◈ مشكل إعراب القرآن، ابن مكي، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ .

◈ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

◈ المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: د/ عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية ، الطبعة: الثالثة، ٢٠١٣م.

◈ معاني القرآن، الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي ، الناشر: دار المصرية، مصر.

◈ معاني النحو، فاضل السامرائي، الناشر: دار الفكر الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ .

◈ معجم التاريخ، التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، إعداد: علي الرضا قره بلوط، الناشر: دار العقبة، تركيا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

◈ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى – بيروت.

◈ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانى، المحقق: صفوان عدنان الداودي، الناشر: الدار الشامية – بيروت، الطبعة: الأولى – ١٤١٢ هـ .

◈ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق الشاطبي، الناشر: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

◈ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخرين ، الناشر: دار السلام القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

◈ المقتضب، المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت.

◈ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهري، المحقق: عبد الكريم مجاهد، الناشر: الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٦م.

◈ نتائج الفكر في النَّحو، السهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

◈ النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين الزركشي، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

◈ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

سابعًا: محتويات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٨٩٣ ـ ٨٩٤
القسم الأول: قسم الدراسة	
المبحث الأول: أولًا: ترجمة ابن علان.	٨٩٥ ـ ٩٠٣
ثانيًا: التعريف بكتابي: (قواعد الإعراب) لابن هشام، و(فتح الباب للوصول إلى نظم قواعد الإعراب)	٨٩٦
ثالثًا: الباعث على تأليف كتاب (فتح الباب)	٨٩٦
المبحث الثاني: أولًا: أهم ملامح الشرح في الكتاب المحقق	٨٩٧
ثانيًا: الأصول النحوية في الكتاب.	٩٠١
ثالثًا: مصادر الكتاب.	٩٠٢
رابعًا: اتجاه ابن علان النحوي	٩٠٣
القسم الثاني: مقدمات التحقيق	٩٠٤
توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.	٩٠٤
وصف نسخة المخطوطة.	٩٠٤
تعدد نسخ فتح الباب.	٩٠٥
منهج التحقيق.	٩٠٥
ثانيًا: النص المحقق	٩٠٧ ـ ٩٦٧
مقدمة الشارح.	٩٠٧ ـ ٩١٢
مقدمة الكتاب.	٩١٢
الباب الأول: في الجملة وأحكامها.	٩١٣
المسألة الأولى: الكلام المفيد والجملة وأقسامها.	٩١٣
المسألة الثانية: الجمل التي لها محل من الإعراب	٩١٦
المسألة الثالثة: في بيان الجمل التي لا محل لها من الإعراب	٩٢٣
المسألة الرابعة: الجملة الخبرية	٩٢٨
الباب الثاني: في الجار والمجرور	٩٢٩

المسألة الأولى: في حاجة الجار والمجرور إلى متعلق.	٩٢٩
المسألة الثانية: حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة	٩٣٢
المسألة الثالثة: متعلق الجار والمجرور إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرًا أو حالًا.	٩٣٣
المسألة الرابعة: حكم المرفوع بعد الجار والمجرور .	٩٣٤
الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب	٩٣٥
عبارات يكثر دورها في الكلام وهي خمس وعشرون:	٩٣٥
الواو العاطفة . حتى . فاء السببية . ثم . قد . السين . سوف . لم . لما . لن . إذن . لو . إذا الشرطية .	٩٣٥ ـ ٩٤٠
كلمات تربط بعض الجمل ببعض غير جازمة:	٩٤٠ ـ ٩٤٤
إذا . لو . لما . لولا .	٩٤٠
كلمات تستعمل في الجواب:	٩٤٤ ـ ٩٤٧
نعم . بلى . أجل . إيْ . أَجَلْ . كلا .	٩٤٤
(لا) وأنواعها.	٩٤٧
(إن) وأنواعها.	٩٤٩
(مَنْ) وأنواعها.	٩٥٤
(أي) وأنواعها.	٩٥٦
(ما) وأنواعها.	٩٥٨
خاتمة الشارح.	٩٦٤
خاتمة البحث.	٩٦٨
الفهارس الفنية	٩٦٩ ـ ٩٨٦